



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم المحاسبة

## قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية

### العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها

بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء  
من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة

تقدمت بها

هدى أمين عليوي الجميلي

بإشراف

أ.د. طلال محمد علي الججاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة يوسف: الآية 76)

# إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن رسالة الماجستير المعنونة (قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق لأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية ) للطالبة (هدى أمين عليوي الجميلي) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

الاسم:

التاريخ:

# إقرار الأستاذ المشرف

أشهد أن هذه الرسالة المعنونة (قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ) لل طالبة (هدى أمين عليوي الجميلي) قد تمت تحت إشرافي في قسم المحاسبة / كلية الإدارة و الاقتصاد- جامعة كربلاء .

التوقيع :

المشرف

الأستاذ الدكتور

أ.د. طلال محمد علي الجاوي

التاريخ :

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة المعنونة (قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) وقد تمت مناقشة الطالبة (هدى أمين عليوي الجميلي) في محتوياتها وكل ما يتعلق بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة بتقدير ( ) .

الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور

عضو اللجنة

عضو اللجنة

الأستاذ الدكتور

رئيس اللجنة

عضوا ومشرفا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

# الإهداء

إليكم يا بلسم الجروح وغاية الملهوف وسبيل من تفرقت به  
السبل... آل بيت النبي جميعاً

إلى من كانت أرواحهم ببيرقا يرفرف في سماء الحياة ليظلّ  
طريق البشرية إلى يوم الظهور ... شهداء العراق

إلى المرفأ الذي ألوذ به حين تضلُّ بي سفن الحياة ( أمي )

إلى السماء التي أظلت حياتي واحتوتني بكلِّ مراحلها ( أبي )

إلى من أرجو بقاءهم بقربي ما حييت ( أخوتي )

## الشكر والامتنان

قبل شكر المخلوق لأبد من شكر الخالق , فلولا فضل الله عليّ ورحمته  
لم تكن هذه الرسالة لتبصر النور ...

يسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي ومشرفي الأستاذ  
الدكتور (طلال محمد علي الججاوي) لما بذله من جهد ووقت في إشرافه على  
رسالتي ولما قدمه من النصح والإرشاد وتوفير المعلومات التي أسهمت بشكل  
كبير في إتمام هذا البحث فله مني جزيل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة .  
وخالص الشكر أتقدّم به إلى الأستاذ محمد عبد علي آل فتح الله على تعاونه  
معي وإعطائي ملاحظات قيمة ساعدت كثيرا في إتمام هذا البحث فله جزيل الشكر  
والامتنان .

واشكر كل أستاذتي في جامعة الكوفة وجامعة كربلاء وكل من كان له دور  
في نجاح هذه الرسالة .

وأخيرا أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لصالح الأعمال وان يجزيهم خير  
الجزاء .

## ملخص البحث

يحتاج المستثمر إلى المعلومات لتحديد الشركات ذات الأداء العالي والتي تحقق أرباحاً في المستقبل أي إن اتخاذ القرار يكون على أساس هذه المعلومات وبالتالي فإن الشركات ملزمة بالإفصاح بشفافية وبدقة عن هذه المعلومات وبما إن الشركات تختلف في مقدار إفصاحها عن المعلومات , لذلك يهدف البحث إلى قياس درجة الشفافية في الإفصاح لدى الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية , والتنبؤ بمستقبل هذه الشركات من خلال الاعتماد على التوقعات المستقبلية لها و قياس تأثير درجة الشفافية في الإفصاح لدى الشركات الصناعية على أسعار الإغلاق لأسهم الشركات والتوقعات المستقبلية وتم تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث فيما إذا كانت طردية أو عكسية , وتم اختيار عينة البحث من حيث توفر البيانات لسنة 2014 للشركات الصناعية وكانت مدة البحث (2010- 2014) وهذه الشركات هي :

**(1-)** بغداد لصناعة مواد التغليف **2-** المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية **3-** بغداد للمشروبات الغازية **4-** العراقية لصناعة الكرتون **5-** العراقية للأعمال الهندسية **6-** العراقية للسجاد والمفروشات **7-** الخياطة الحديثة **8-** إنتاج الألبسة الجاهزة) .

وكانت من نتائج البحث إن درجة الشفافية في الإفصاح لهذه الشركات كانت ضعيفة وبنسبة 47% لعدم إفصاح عينة البحث عن معظم بنود مقياس S&P أما مستوى الشفافية في الإفصاح المتوقع لسنة 2015 فكانت شركة إنتاج الألبسة الجاهزة بنسبة 56% وهي نسبة مقبولة , ومن خلال مقياس Tobin's q تم قياس الربحية والأداء المتوقع فكانت النتيجة 2.432 وهي نسبة عالية للفترة (2011- 2014) أما التوقعات المستقبلية لسنة 2015 فكانت النتائج مختلفة بين الشركات .

وقد حققت شركة إنتاج الألبسة الجاهزة أعلى نسبة وهي 69.262, وتم تحديد العلاقة إحصائياً بين درجة الشفافية في الإفصاح والتوقعات المستقبلية للشركات فكانت النتائج متفاوتة بين الإيجابية والسلبية , وأيضا تم تحديد العلاقة بين درجة الشفافية في الإفصاح وأسعار الإغلاق من جهة و تحديد العلاقة بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية من خلال استخدام معامل الارتباط البسيط من جهة أخرى .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	قرار المقوم اللغوي
ج	قرار الأستاذ المشرف
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	شكر وتقدير
ز	قائمة المحتويات
ح - ك	قائمة الجداول
ل - م	قائمة الأشكال
م	قائمة الملاحق
ن	المستخلص عربي
س	هيكل البحث
2-1	المقدمة
13-3	الفصل الأول : منهجية البحث وأبحاث سابقة
6-3	المبحث الأول : منهجية البحث
13-7	المبحث الثاني : أبحاث سابقة
46-14	الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح ودور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيزها ومدى أهميتها في زيادة كفاءة السوق
25-14	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي
36-26	المبحث الثاني: مدى أهمية التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية ودورها في تعزيز الشفافية
46-37	المبحث الثالث: دور شفافية الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة السوق
66-47	الفصل الثالث : علاقة الشفافية بالإفصاح و التوقعات المستقبلية للشركات
56-47	المبحث الأول: التوقعات المستقبلية للشركات وعلاقة الشفافية بالإفصاح المحاسبي للتنبؤ المالي
66-57	المبحث الثاني: شفافية المعلومات في القوائم المالية ومدى إفصاحها عن التوقعات المستقبلية للشركات
138-67	الفصل الرابع: نبذة عن الشركات العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقياس درجة الشفافية في الإفصاح والتوقعات المستقبلية للشركات الصناعية (عينة البحث) واختبار فرضيات البحث
79-67	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الشركات العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وتأثير الشفافية في الإفصاح على مستقبل الشركات .
97-80	المبحث الثاني: قياس درجة الشفافية في الإفصاح للشركات (عينة البحث) وفق مقياس (S&P)
117-98	المبحث الثالث: تطبيق Tobin 's Q لقياس التوقعات المستقبلية للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)
138-118	المبحث الرابع: اختبار الفرضية الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الشفافية في الإفصاح وأسعار الإغلاق للأسهم في السوق والتوقعات المستقبلية للشركات) .
142-139	الفصل الخامس: الاستنتاجات و التوصيات
140-139	المبحث الأول : الاستنتاجات
142-141	المبحث الثاني : التوصيات
167-143	قائمة المصادر
----	الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تعريف الإفصاح والشفافية وتركيز التعريف	15
2-2	أوجه الاختلاف بين الإفصاح والشفافية	16
3-2	أهمية دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي	17
4-2	هدف وطبيعة مقومات الإفصاح وتأثير الشفافية عليها	25-24
5-2	معايير الإفصاح لتعزيز الشفافية	31-30
6-2	مجاميع المعلومات الخاصة بكل شكل من أشكال كفاءة السوق المالية	46
1-3	الفئات المهمة بالتنبؤ بفشل الشركات	54
2-3	أسباب الفشل المالي	56-55
3-3	أسباب الفشل كما يراها Dun & Brand	56
4-3	عوامل فشل الشركات من وجهة نظر (wong et al)	56
5-3	القوائم المالية	58
6-3	أساليب طرق الإفصاح	58-59
7-3	الفرق بين القوائم والتقارير المالية	60
8-3	علاقة خصائص المعلومات بالقدرة التنبؤية للشركات	63-66
1-4	الارتفاع والانخفاض لعدد الشركات المدرجة بسوق العراق	67
2-4	عدد الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	68-69
3-4	الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق (عينة البحث) نوع القطاع و تاريخ تأسيسها وأدراجها في السوق	69
4-4	الشركات الصناعية التي تم شطبها من السوق	70
5-4	الشركات الصناعية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية (عينة البحث) شكل يوضح رمز الشركة ورأسمالها	72
6-4	أنواع مقياس S&P	74-73
7-4	نموذج مقياس الشفافية في الإفصاح	74-77
8-4	تفاصيل قيم Tobin's Q	79
9-4	البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	82
10-4	درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف للمدة (2010-2014)	83-82
11-4	تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف للمدة (2010-2014)	83
12-4	البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية	83-84
13-4	درجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة (2010-2014)	84
14-4	تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية للمدة (2010-2014)	84
15-4	البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة بغداد للمشروبات الغازية	85
16-4	الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية للمدة (2010-2014)	86-85
17-4	تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية للمدة (2010-2014)	86
18-4	البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية لصناعة الكرتون	87-86
19-4	درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون للمدة (2010-2014)	87
20-4	تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون للمدة (2010-2014)	87
21-4	البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية للأعمال الهندسية	88

89-88	درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية للمدة (2010-2014)	22-4
89	تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية للمدة (2010-2014)	23-4
90-89	البنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	24-4
90	درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات للمدة (2010-2014)	25-4
90	تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات للمدة (2010-2014)	26-4
90-91	البنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث لشركة الخياطة الحديثة	27-4
91	درجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة للمدة (2010-2014)	28-4
92	تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة للمدة (2010-2014)	29-4
92	البنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	30-4
93	درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة للمدة (2010-2014)	31-4
93	تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة للمدة (2010-2014)	32-4
49-93	درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية عينة البحث المدرجة بالسوق خلال الفترة (2010 - 2014)	33-4
96	مستوى درجة الشفافية المتوقعة في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) في سنة 2015	34-4
98	أسعار الإغلاق لأسهم الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) للفترة (2010-2014)	35-4
99	عدد الأسهم المكتتب بها للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة بسوق العراق للفترة (2010-2014)	36-4
100-99	أقيام المطلوبات قصيرة الأجل للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للفترة (2010-2014)	37-4
100	أقيام الموجودات قصيرة الأجل للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للفترة (2010-2014)	38-4
100	القيم الدفترية للديون طويلة الأجل للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)	39-4
101	القيم الدفترية لمجموع موجودات الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)	40-4
102-101	قيم معادلة Q للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للفترة (2010-2014)	41-4
102	الأداء والربحية المتوقعة للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة بسوق العراق	42-4
112	القيمة السوقية لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	43-4
112	معادلة Tobin's q لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	44-4
112	القيمة السوقية لشركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية	45-4
113	معادلة Tobin's q لشركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية	46-4
113	القيمة السوقية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	47-4
113	معادلة Tobin's q لشركة بغداد للمشروبات الغازية	48-4
113	القيمة السوقية للشركة العراقية لصناعة الكرتون	49-4
114	معادلة Tobin's q للشركة العراقية لصناعة الكرتون	50-4
114	القيمة السوقية للشركة العراقية للأعمال الهندسية	51-4
114	معادلة Tobin's q للشركة العراقية للأعمال الهندسية	52-4
114	القيمة السوقية للشركة العراقية للسجاد و المفروشات	53-4
115	Tobin's q للشركة العراقية للسجاد و المفروشات	54-4
115	القيمة السوقية لشركة الخياطة الحديثة	55-4
115	معادلة Tobin's q لشركة العراقية الخياطة الحديثة	56-4
115	القيمة السوقية لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	57-4
116	معادلة Tobin's q لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	58-4

116	توقع أداء وربحية الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) لسنة 2015	59-4
119	سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف خلال فترة البحث	60-4
120	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	61-4
121	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	62-4
121	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	63-4
122	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف	64-4
122	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية خلال فترة البحث	65-4
122	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	66-4
123	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	67-4
124	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	68-4
124	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	69-4
124	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية خلال فترة البحث	70-4
125	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة بغداد للمشروبات الغازية	71-4
126	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	72-4
126	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق لشركة بغداد للمشروبات الغازية	73-4
126	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	74-4
126	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون خلال فترة البحث	75-4
127	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث للشركة العراقية لصناعة الكرتون	76-4
128	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة العراقية لصناعة الكرتون	77-4
128	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق للشركة العراقية لصناعة الكرتون	78-4
128	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية للشركة العراقية لصناعة الكرتون	79-4
129	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية خلال فترة البحث	80-4
129	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث للشركة العراقية للأعمال الهندسية	81-4
130	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة العراقية للأعمال الهندسية	82-4
130	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق للشركة العراقية للأعمال الهندسية	83-4
130	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية للشركة العراقية للأعمال الهندسية	84-4
131	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات خلال فترة البحث	85-4
131-132	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث للشركة العراقية للسجاد والمفروشات	86-4
132	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة العراقية للسجاد والمفروشات	87-4
132	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق للشركة العراقية للسجاد والمفروشات	88-4
132	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية للشركة العراقية للسجاد والمفروشات	89-4
133	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة خلال فترة البحث	90-4
133	التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة الخياطة الحديثة	91-4
134	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية لشركة الخياطة الحديثة	92-4
135	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية وأسعار الإغلاق لشركة الخياطة الحديثة	93-4

135	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية لشركة الخياطة الحديثة	94-4
135	سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة خلال فترة البحث	95-4
136	التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	96-4
137	علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	97-4
137	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	98-4
137	علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة	99-4
138	العلاقة الإحصائية لمعامل الارتباط بين المتغيرات الثلاثة للشركات الصناعية لعينة البحث	100-4

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج البحث	13
1-2	معوقات شفافية المعلومات في الإفصاح	20
2-2	العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي ومدى علاقة الشفافية بهذه العوامل	23
3-2	الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي	25
4-2	تأثير عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال	31
1-3	خطوات صنع القرار	48
2-3	العلاقة بين شفافية المعلومات و اتخاذ القرارات والتنبؤ	51
1-4	درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) خلال فترة البحث	95
2-4	درجات الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)	96
3-4	مستوى درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) في سنة 2015	97
4-4	نسب معادلة (Tobin 's q) لقياس الأداء والربحية للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة في السوق للفترة (2010-2014)	103
5-4	قيم نسبة Tobin 's q للشركة الصناعية العراقية شركة بغداد لصناعة مواد التغليف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث	104
6-4	قيم معادلة (Tobin 's q) للشركة الصناعية العراقية شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية المدرجة بسوق العراق	105
7-4	قيم (Tobin 's q) للشركة العراقية الصناعية شركة بغداد للمشروبات الغازية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)	106
8-4	قيم (Tobin 's q) للشركة العراقية لصناعة الكرتون المدرجة بسوق العراق خلال فترة البحث	106
9-4	قيم معادلة (Tobin 's q) للشركة العراقية لأعمال الهندسية المدرجة بسوق العراق خلال الفترة (2010-2014)	107
10-4	قيم معادلة (Tobin 's q) للشركة الصناعية العراقية للسجاد و المفروشات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)	108
11-4	قيم معادلة (Tobin 's q) لشركة الخياطة الحديثة المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)	109
12-4	قيم معادلة Tobin 's q لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)	110
13-4	قيم معادلة Tobin 's q لكل الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث	111
14-4	طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث	118
15-4	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف خلال فترة البحث	120
16-4	طبيعة قوة العلاقة لمعامل الارتباط	121
17-4	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية خلال فترة البحث	123
18-4	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) لشركة بغداد للمشروبات الغازية خلال فترة البحث	125
19-4	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) للشركة العراقية لصناعة الكرتون خلال فترة البحث	127
20-4	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) للشركة العراقية للأعمال الهندسية خلال فترة البحث	129

131	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح ) للشركة العراقية للسجاد والمفروشات خلال فترة البحث	21-4
134	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح ) لشركة الخياطة الحديثة خلال فترة البحث	22-4
136	علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح ) لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة خلال فترة البحث	23-4

## قائمة الملاحق

1	تعليمات رقم (3) إيقاف تداول و شطب أدرج الشركات في سوق العراق للأوراق المالية المعدلة لسنة 2014 .
2	تعليمات رقم (14) لسنة 2011 مستلزمات الإفصاح .

## المقدمة

يشهد العراق في الوضع الراهن أزمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و من أهم هذه الأزمات الإرهاب الذي كان له تأثيرا كبيرا على الوضع الاقتصادي بشكل عام و البيئة الاستثمارية للعراق بشكل خاص مما أدى إلى صعوبة الاستثمار في البلد , ولتحسين ذلك يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساعد على جذب الاستثمار و زيادة رؤوس الأموال للشركات , ومن بين هذه الإجراءات زيادة مستوى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات إذ إن استقرار الوضع السياسي والأمني غير كافٍ لزيادة الاستثمار في البلد على الرغم من إن المستثمر يبحث عن مناخ عمل عادل وصحي إضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا إنه يفضل أيضاً وجود مستوى عالٍ من الشفافية في الإفصاح عن المعلومات لزيادة القابلية على توقع التطورات المستقبلية في مجال الاستثمار, و بالتحديد الاستثمار في الشركات المدرجة في الأسواق المالية , فهناك بلدان تشهد استقراراً نسبياً في وضعها الاقتصادي والسياسي إلا إن شركاتها تعرضت للانهايار, ومن أسباب هذه الانهيارات غياب الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات التي تعبر عن الوضع الحقيقي للشركة مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لذلك تعد الشفافية في الإفصاح من العوامل الأكثر تأثيراً في نجاح عمل الشركات.

و يرى المستفيدون أنه كلما ازدادت درجة الشفافية في الإفصاح زادت درجة المساواة والعدالة في الأسواق المالية, إذ تضمن الشفافية توفير معلومات على النحو الذي يلبي احتياجات المستفيدين كماً ونوعاً و دقةً وثقةً, وكذلك تضمن الوضوح التام والموضوعية في اتخاذ القرارات, باعتبار إن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات .

وينقسم البحث إلى خمسة فصول ركز الفصل الأول على بعض الأبحاث السابقة ومنهجية البحث في حين ركز الفصل الثاني والثالث على الجانب النظري للبحث إذ ركز المبحث الأول في الفصل الثاني على الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي والذي بدوره كان مدخلا لمفهوم الشفافية في الإفصاح المحاسبي وتوضيح أهدافه وأهميته ومعوقاته ومقوماته و العوامل المؤثرة عليه وتناول المبحث الثاني المعايير الدولية التي تدعم وتعزز من دور الشفافية في الإفصاح والمبحث الثالث دور الشفافية في الإفصاح لتحقيق كفاءة السوق وأما الفصل الثالث

فقد تناول مبحثين الأول التوقعات المستقبلية للشركات وعلاقة الشفافية بالإفصاح المحاسبي للتنبؤ المالي والثاني بعنوان شفافية المعلومات في القوائم المالية ومدى إفصاحها عن التوقعات المستقبلية للشركات إذ كان الهدف من هذا المبحث هو إبراز دور الشفافية في تحقيق جودة القوائم المالية مع ضرورة توفر خصائص المعلومات المحاسبية الأخرى والفصل الرابع تناول الجانب العملي للبحث في أربع مباحث إذ تم قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي باستخدام المقياس الأمريكي S&P وتم قياس التوقعات المستقبلية باستخدام مقياس Tobin 's q وكان المبحث الرابع الذي من خلاله تم التوصل إلى نتائج البحث باستخدام معامل الارتباط لتحديد طبيعة العلاقة بين درجة الشفافية في الإفصاح والتوقعات المستقبلية وأسعار الإغلاق في السوق والفصل الخامس تضمن الاستنتاجات والتوصيات .

# الفصل الأول

## منهجية البحث و أبحاث سابقة

المبحث الأول  
منهجية البحث

المبحث الثاني  
أبحاث سابقة

## المبحث الأول

### منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث

#### 1- الأهمية النظرية :

تستمد أهمية البحث من تزايد أهمية قيمة المعلومات المستقبلية وحجم تأثيرها في القرارات باعتبارها معلومات تقديرية يتم إعدادها لغرض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة , إذ يتم اتخاذ هذه القرارات في ظل بيئة تهيمن عليها المنافسة وعدم التأكد , فالمستثمر لا تقتصر حاجته على المعلومات التاريخية أو الحالية فقط بل تمتد الحاجة لتشمل المعلومات المستقبلية التي تتصف بالجودة العالية وتتمثل هذه الجودة بالدقة والوضوح والحدثة , وأن تنسم بالشفافية المطلوبة و الإفصاح المناسب مما يجعلها مفيدة في التعبير عن التوقعات المستقبلية للشركات , إذ إن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية تقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة الثقة بين المساهمين ومجلس الإدارة .

#### 2- الأهمية التطبيقية :

تبرز الأهمية التطبيقية من خلال أهمية قياس الشفافية في الإفصاح المحاسبي بالنسبة للشركات الصناعية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية و مدى منفعة المستثمرين من نتائج القياس لاتخاذ القرارات الملائمة وبالاعتماد على حقيقة وصدق عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية للحصول على صورة واضحة للتوقعات المستقبلية لإداء هذه الشركات في المستقبل , ويمكن توضيح الأهمية التطبيقية كالآتي :-

- وجود الشفافية في إفصاح الشركة يمكن المستخدمين من التنبؤ بمستقبل أرباح أو خسائر الشركة من خلال توافر معلومات صحيحة ودقيقة و واضحة .
- تساعد الشفافية في الإفصاح على توقع وتقييم المعلومات السلبية والإيجابية .
- قياس درجة الشفافية في الإفصاح تمكن المستثمرين من معرفة نسبة إفصاح الشركات عن معلوماتها بشفافية و دون تضليل .

### ثانياً: أهداف البحث

#### 1- الأهداف النظرية :

- يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي والمعياري وذلك بالدراسة التحليلية لتحقيق الأهداف الاتية :
- التعرف على دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي على تحسين قدرة التنبؤ.

- الكشف عن مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح المحاسبي عن تحسين الاستثمار و جذب رؤوس الأموال .
- معرفة العلاقة بين الشفافية في الإفصاح المحاسبي والتوقعات المستقبلية .
- التعرف على أهم المعايير التي تدعم وتعزز من توافر الشفافية في الإفصاح .

## 2- الأمداف التطبيقية :

تظهر الاهداف التطبيقية للبحث كالاتي :

- قياس درجة الشفافية في الإفصاح لدى الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية (عينة البحث) .
- التنبؤ بمستقبل هذه الشركات (عينة البحث) من خلال الاعتماد على التوقعات المستقبلية لها .
- تحديد طبيعة العلاقة فيما إذا كانت طردية أو عكسية بين درجة الشفافية في الإفصاح و أسعار الأغلاق للأسهم والتوقعات المستقبلية .

## ثالثاً- مشكلة البحث:

### 1- مشكلة البحث من الناحية النظرية :

يحتاج المستثمر إلى معلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري إذ يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر عديدة اهمها التقارير والقوائم المالية ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في مدى شفافية القوائم المالية في إفصاحها عن المعلومات بشكل دقيق وسليم , واستخدام هذه المعلومات كمعيار اساسي لتوقع المستقبل .

ويمكن توضيحها من خلال ما يأتي :

- حجب بعض المعلومات عن المستثمرين في حالة تقديم التنبؤات و التوقعات المستقبلية .
- عدم ثقة متخذي القرارات بالقوائم والتقارير المالية وعدم توافر معايير خاصة تعزز من اهمية شفافية المعلومات .
- عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى عدم إعطاء معلومات واضحة عن اسعار الاسهم في السوق .

### 2- مشكلة البحث من الناحية التطبيقية :

- الحاجة إلى معرفة درجة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
- عدم إفصاح الشركات عن تنبؤاتها و توقعاتها المستقبلية حول وضع الشركة وأرباحها .

## رابعاً- فرضية البحث:

### 1- فرضية البحث من الناحية النظرية :

تظهر حاجة المستثمرين و الأفراد المتعاملين في السوق إلى قياس درجة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المنشورة في القوائم المالية والتقارير إذ يتم اتخاذ القرار على أساس هذه المعلومات والتي على أثرها يتم تحديد اتجاه المستثمر في السوق لتحقيق الأرباح المستقبلية وبالتحديد الاستثمار بالأسهم , لأن توفر الشفافية في المعلومات تنعكس على أسعار الأسهم وبالتالي تكون لدى المستثمر رؤية واضحة عن توقعاته المستقبلية في مجال استثماره .

### 2- فرضية البحث من الناحية التطبيقية :

H01الفرضية الرئيسية الأولى :

تتباين الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بدرجة الشفافية في الإفصاح .

H02الفرضية الثانية :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وأسعار الإغلاق للأسهم في السوق و التوقعات المستقبلية للشركات .

### خامساً - حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث: البيئة المحاسبية وبالتحديد الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية .

الحدود الزمانية للبحث: الفترة من (2010-2014).

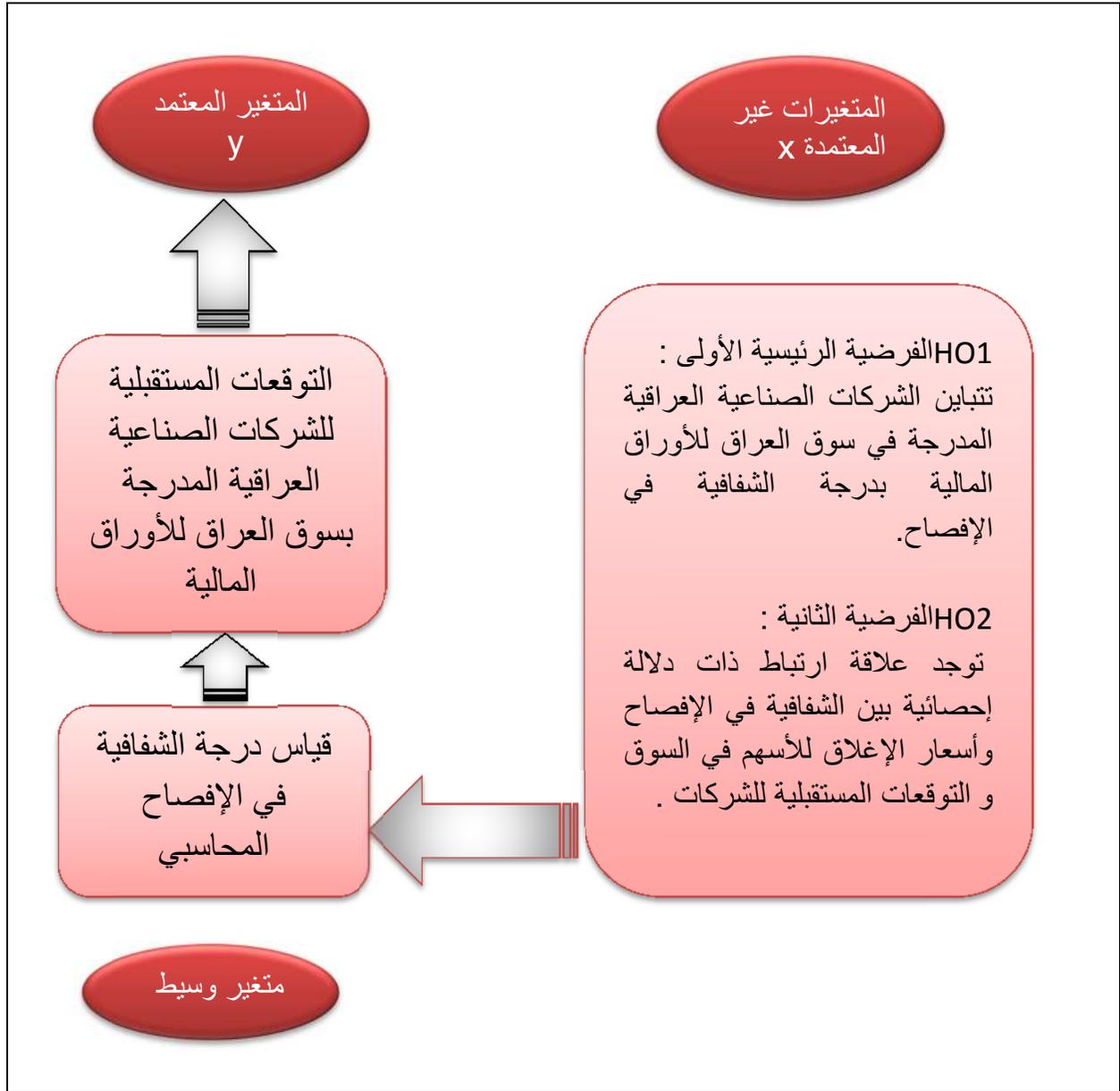
### سادساً - المقاييس المستخدمة:

تم معالجة البيانات و المعلومات المعلنة للشركات الصناعية العراقية باستعمال الوسائل والاختبارات الآتية :

- 1- قياس الشفافية وفقاً للنموذج المعد من مؤسسة (S&P).
- 2- استخدام مقياس (Tobin's q) لقياس التوقعات المستقبلية للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث).
- 3- استخدام معامل الارتباط الإحصائي لتحديد طبيعة العلاقة بين درجة الشفافية في الإفصاح وأسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركات .
- 4- استخدام برنامج Microsoft Access في حساب معامل الارتباط الإحصائي .

### سابعاً - مصطلحات البحث

الشفافية , الإفصاح المحاسبي , التوقعات المستقبلية , القرارات الاستثمارية , التقارير والقوائم المالية , الفشل المالي , كفاءة السوق , المعلومات المحاسبية , المعايير المحاسبية , أسعار الأسهم , مقياس S&P , مقياس Tobin's q .



\*شكل (1-1) نموذج البحث

\*الشكل من إعداد الباحثة

## المبحث الثاني

### أبحاث سابقة

#### أولاً: أبحاث عراقية

1- بحث (حمد, 2010)	
عنوان البحث	"دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات – من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"
عينة البحث	عينة من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية.
هدف البحث	1- التعرف على دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرين وذلك من وجهة نظرهم. 2- التعرف على مدى توفر المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات للمستثمرين في السوق المالية . 3- التعرف على مدى فهم ومعرفة المستثمرين للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للشركات وذلك على اعتبارها أساس اتخاذ القرارات لديهم داخل السوق المالية.
مشكلة البحث	1- ما هو دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية المدرجة بسوق الأوراق المالية في قرارات شراء أو بيع اسهم هذه الشركات في السوق ؟ وذلك من وجهة نظر المستثمرين . 2- هل تتوفر التقارير المالية لهذه الشركات بشكل كافي ومناسب لجميع المستثمرين في السوق؟ 3- هل هناك معرفة أو فهم من قبل المستثمرين للمعلومات التي تحتويها هذه التقارير ؟
نتائج البحث	1- هناك دور متوسط الأهمية للتقارير المالية التي تصدرها الشركات على قرارات المستثمرين. 2- إن التقارير المالية متوفرة ويمكن الحصول عليها وبدرجة متوسطة من قبل المستثمرين في السوق . 3- هناك فهم كافي ومعرفة كافية من قبل المستثمرين للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.
نوع البحث	بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية .
أوجه الشبه	مدى توافر المعلومات المحاسبية الصادرة عن الشركات في سوق العراق للأوراق المالية و دورها في تحسين قرارات استثمار المستثمرين في أسهم الشركات.
أوجه الاختلاف	تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات ولم يتم استخدام مقياس S&P لقياس الشفافية في الإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة بسوق العراق وعدم قياس التوقعات المستقبلية لهذه الشركات .

#### 2- بحث (حمد, 2013)

عنوان البحث	"مدى توافق التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات
-------------	--

<b>الإفصاح والشفافية في ظل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات - دراسة اختبارية"</b>	
عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.	عينة البحث
1- زيادة المعرفة والوعي بأهمية موضوع حوكمة الشركات والمبادئ الأساسية له والتركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات باعتباره يمثل الجانب المحاسبي لحوكمة الشركات وذلك من خلال إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وانعكاساته على الفكر المحاسبي . 2- بيان الجوانب التي تتفق فيها التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات الإفصاح والشفافية وذلك لزيادة ودعم المصداقية والثقة في هذه التقارير .	هدف البحث
ان التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية بشكلها الحالي لا تتوافق مع متطلبات الإفصاح والشفافية التي تتضمنها المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.	مشكلة البحث
ضعف وعدم كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات العراقية وعدم توافق هذه التقارير مع متطلبات مبدأ الإفصاح و الشفافية الصادرة ضمن مجموعة المبادئ الدولية .	نتائج البحث
بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.	نوع البحث
التركيز على الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية .	أوجه الشبه
تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات ولم يتم استخدام مقياس S&P لقياس الشفافية في الإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة بسوق العراق وعدم قياس التوقعات المستقبلية لهذه الشركات .	أوجه الاختلاف

<b>3- بحث (آل فتح الله, 2015)</b>	
<b>"تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم "</b>	عنوان البحث
عينة من المصارف العراقية الخاصة .	عينة البحث
تقييم مستوى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المعلنة للمصارف العراقية الخاصة .	هدف البحث
افتقار العديد من المصارف للشفافية في الإفصاح المحاسبي مع توقع انهيار مصارف أخرى بعد أن "وضع تحت الوصاية" من قبل البنك المركزي على المصارف (البصرة, الوركاء) .	مشكلة البحث
أن ارتفاع درجة الشفافية في المعلومات المالية للمصارف العراقية الخاصة يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهمها وارتفاع قيمتها السوقية .	نتائج البحث
رسالة ماجستير	نوع البحث
استخدام مقياس (S&P) لقياس الشفافية في الإفصاح.	أوجه الشبه
اختلاف عينة البحث ولم يركز البحث على التوقعات المستقبلية للشركات الصناعية .	أوجه الاختلاف

### ثانياً - أبحاث عربية

1- بحث (الجوهر و الرفاعي, 2007)
---------------------------------

عنوان البحث	" الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها في التحكم المؤسسي "
عينة البحث	تم اختيار (12) منظمة من مختلف القطاعات التجارية والصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي .
هدف البحث	1- تحديد مفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وفقاً للمعايير المحاسبية . 2- تحديد أثر الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في تعزيز الشفافية كدعامة من دعائم التحكم المؤسسي .
مشكلة البحث	ما هو أثر الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي وعلى وجه الخصوص الشفافية .
نتائج البحث	1- هناك علاقة إيجابية بين اتجاهات الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ودعائم التحكم المؤسسي وعلى وجه الخصوص الشفافية والإفصاح . 2- تقع على عاتق الإدارة بالدرجة الأولى مسؤولية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من خلال رسم مسارات منهجيتها ووضعها للافتراضات والتنبؤات الموضوعية لما يجب أن يكون عليه واقع حال المنظمة الشركة في المستقبل .
نوع البحث	بحث منشور
أوجه الشبه	التركيز على الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية .
أوجه الاختلاف	قياس الشفافية في الإفصاح باستخدام الاستبانة

2- بحث (عبد الرحمن, 2010)	
عنوان البحث	" قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي "
عينة البحث	عينة من الشركات المتداولة في سوق المال السعودي
هدف البحث	يهدف البحث إلى التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية .
مشكلة البحث	1- ما هو الإطار المفاهيمي للشفافية 2- ما مدى توافر وتحقيق الشفافية و الإفصاح في التقارير المنشورة للشركات السعودية ؟
نتائج البحث	1- الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات و استغلال المعلومات الداخلية . 2- غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع لأسعار الأسهم .
نوع البحث	بحث منشور
أوجه الشبه	يتم قياس الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة باستخدام مقياس S&P .
أوجه الاختلاف	لم يتم التركيز على التوقعات المستقبلية .

3- بحث (زويلف, 2013)	
عنوان البحث	"الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي"

عينة من شركات الوساطة العاملة في سوق عمان المالي .	عينة البحث
الكشف عن مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي .	هدف البحث
1- هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي؟ 2- هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي ؟	مشكلة البحث
أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تلعب دوراً في التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على السوق المالي و إعادة ثقة المستثمرين فيه , إذ تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية , و زيادة حجم الاستثمار , وتخفيض مخاطر الاستثمار .	نتائج البحث
بحث منشور .	نوع البحث
مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية .	أوجه الشبه
تم تحليل البيانات باستخدام الاستبانة ولم يتم استخدام مقياس S&P لقياس الشفافية في الإفصاح و Tobin 's Q لقياس التوقعات المستقبلية للشركات.	أوجه الاختلاف

### ثالثاً: أبحاث أجنبية

1- بحث (Ang & Ma,1999)	
"Transparency in chines stocks : A study of earning forecasts by professional analysts"	عنوان البحث
الشفافية في الأسهم الصينية : دراسة لتوقعات الأرباح من قبل المحللين المهنيين .	
100 سهم من الأسهم الصينية باستخدام توقعات المحللين في أكثر من 50 شركات وساطة وأجريت هذه التوقعات على 109 شركة صينية .	عينة البحث
1- الاستفادة من توقعات المحللين الفردية للأسهم الصينية لقياس شفافية سوق رأسمال الصيني . 2- مدى قدرة المحللين على التنبؤ بأرباح أسهم الشركات الصينية .	هدف البحث
1- هل غياب الشفافية لأسهم بلد معين يمكن أن يكون مكلف للشركات وعلى وجه التحديد عند تقييم السوق ؟ 2- هل المعلومات الملائمة وذات الجودة العالية تعطي توقعات دقيقة للمحللين؟	مشكلة البحث
1- أن دقة التوقعات من الشركات الصينية تنخفض مع زيادة في عدد المحللين إذ أن الزيادة في عدد المحللين لا يضيف مزيداً من المعلومات ويمكن أن يفسر ذلك في ضوء عدم وجود الشفافية المطلوبة . 2- أن درجة الشفافية في سوق الأوراق المالية في بلد ما قد يكون مقياس لمدى نجاح المستثمرين . 3- من أهم نتائج البحث أن أسهم الشركات في بلاد ما التي تفتقر إلى الشفافية يمكن أن يكون هذا مكلفاً. 4- قدم هذا البحث دليلاً على أن الشركات لديها حوافز خاصة لزيادة الإفصاح الذاتي للمعلومات لاطلاع المشاركين في سوق رأسمال على خططها التشغيلية والنتائج المالية .	نتائج البحث

نوع البحث	بحث منشور .
أوجه الشبه	التركيز على شفافية الأسهم في السوق للشركات المدرجة و التوقعات المستقبلية لهذه الشركات .
أوجه الاختلاف	استخدام ثلاثة مقاييس للتوصل إلى التوقعات المستقبلية من قبل المحللين . المقياس الأول: استخدام القيمة المطلقة للتوقعات لقياس القيمة المطلقة من الأرباح الفعلية . المقياس الثاني: استخدام مقياس توقع الخطأ لقياس أخطاء التوقعات . المقياس الثالث: استخدام مقياس المعلومات لقياس محتوى المعلومات من التوقعات .

<b>2- بحث (Patel et al ,2002)</b>	
عنوان البحث	<b>"Measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets"</b> قياس الشفافية والإفصاح على مستوى الشركات في الأسواق الناشئة
عينة البحث	اختيار عدد من الأسواق الناشئة بين البلدان والقطاعات الاقتصادية وعددها (19) ل354 شركة. [ 200 شركة في آسيا، 80 شركة في أمريكا اللاتينية، 53 شركة في أوروبا والشرق الأوسط ، 21 شركة في جنوب أفريقيا ]
هدف البحث	تحليل مجموعة من البيانات لتحديد مستوى الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة .
مشكلة البحث	هل الشفافية في الإفصاح تخفف من مشكلة الوكالة في الشركات؟
نتائج البحث	أظهرت النتائج أن الأسواق الناشئة في آسيا وجنوب أفريقيا لديها أعلى بكثير من الشفافية والإفصاح بالمقارنة مع الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط .
نوع البحث	بحث منشور .
أوجه الشبه	استخدام مقياس S&P لتقييم مدى شفافية وإفصاح الشركات في الأسواق الناشئة .
أوجه الاختلاف	التركيز على مشكلة الوكالة في حوكمة الشركات .

<b>3- بحث (Cheung et al ,2010)</b>	
عنوان البحث	<b>"A transparency disclosure index measuring disclosures : chines listed companies"</b> مؤشر شفافية الإفصاح لقياس الإفصاحات : الشركات المدرجة الصينية
عينة البحث	عينة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة الصينية (100 شركة)
هدف البحث	1- بحث العلاقة بين إفصاح الشركة وتقييم السوق . 2- بحث الاختلاف بين الإفصاح الإلزامي و الطوعي عن المعلومات . 3- تحديد خصائص الشركات التي هي أكثر شفافية وعلاقتها بمستوى الإفصاح .
مشكلة البحث	1- هل تتوفر الشفافية بين الشركات الصينية المدرجة بالسوق. 2- هل الإفصاح الطوعي يزيد من الشفافية للشركة ويقلل من تباين المعلومات .

نتائج البحث	أوضحت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين شفافية الشركات وتقييم السوق، وتم التوصل إلى إن تقييم السوق يرتبط فقط بمؤشر الإفصاح الطوعي . وأن الشركات التي تميل إلى الإفصاح الطوعي هي الأكثر ربحية أي أن هذه الشركات هي أكثر شفافية في إفصاحها عن المعلومات .
نوع البحث	بحث منشور.
أوجه الشبه	قياس درجة شفافية الشركات الصينية المدرجة واستخدام مقياس Tobin 's q لقياس ربحية الشركات المتوقعة.
أوجه الاختلاف	تم قياس شفافية الشركات بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون والتنمية في حوكمة الشركات .

<b>4- بحث (Piri et al ,2013)</b>	
عنوان البحث	<b>"A study of the effects of financial reporting transparency on the Quality of earnings in companies listed in Tehran stock Exchange "</b> دراسة تأثير شفافية التقارير المالية على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة طهران .
عينة البحث	عينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران
هدف البحث	1- بحث العلاقة بين الشفافية في التقارير المالية وجودة الأرباح 2- توفير معلومات مفيدة بشأن ربحية الشركة
مشكلة البحث	هل درجة الشفافية تؤثر على جودة التقارير المالية ؟
نتائج البحث	ظهرت نتائج البحث من خلال اختبار الفرضيات : 1- لا توجد علاقة بين شفافية الشركة في بعد الأداء المالي وجودة الأرباح المعلن عنها في التقارير . 2- وجود علاقة بين شفافية الشركة في بعد مجلس الإدارة وجودة الأرباح المعلنه إذ أن العامل الأهم في توقع جودة الأرباح هو شفافية أعضاء الإدارة. 3- لا توجد علاقة بين شفافية الشركة في بعد هيكل الملكية وجودة الأرباح المعلنه.
نوع البحث	بحث منشور .
أوجه الشبه	قياس درجة شفافية الشركات .
أوجه الاختلاف	تم التوصل إلى النتائج باستخدام اختبار معامل T الإحصائي وتحليل الانحدار .

<b>5- بحث (Hajian and Rostami,2014)</b>	
عنوان البحث	<b>"Transparency and disclosure indices in emerging market"</b> مؤشرات الشفافية والإفصاح في الأسواق الناشئة
عينة البحث	عينة من الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة لمجموعة من البلدان النامية والمتقدمة .
هدف البحث	يهدف البحث لمعرفة إلى أي مدى يمكن للمستثمرين الحصول على أي معلومات مالية وغير مالية اللازمة عن الشركة .

مشكلة البحث	هل تمكن الشفافية المستثمرين الحصول على معلومات مالية وغير مالية.
نتائج البحث	استناداً إلى درجات الإفصاح ومستوى الشفافية في الشركات إن الدول المتطورة (المتقدمة) أعلى في مستويات الشفافية والإفصاح من الدول النامية. في الواقع الشركات في البلدان النامية كانت لها نقاط ضعف خاص في مجال المعلومات غير المالية .
نوع البحث	بحث منشور .
أوجه الشبه	تركيز البحث على موضوع الشفافية وإفصاح الشركات .
أوجه الاختلاف	استخدامه الإستبانة في اختبار مدى شفافية وإفصاح الشركات .

<b>6- بحث (Banerjee et al,2014)</b>	
عنوان البحث	<b>"Do more transparency &amp; disclosure necessarily enhance firm performance?"</b> هل المزيد من الشفافية والإفصاح يعزز بالضرورة أداء الشركة ؟
عينة البحث	عينة من الشركات الروسية المدرجة بالسوق ومقارنتها مع الشركات الأجنبية قبل وبعد 2003 .
هدف البحث	تقديم أدله جديدة على وجود تأثير التفاضلية لحوكمة الشركات (CG) الإصلاح على الأداء التشغيلي للشركة ) ويتم الإصلاح في سياق الشفافية والإفصاح للشركات الروسية وبين تقييم سوق الشركة باستخدام Tobin 's q .
مشكلة البحث	هل أدخل قواعد الشفافية في الإفصاح يعزز من أداء الشركة؟
نتائج البحث	1-تشير الأدلة إلى أن الأداء التشغيلي للشركات في روسيا ما قبل الإصلاح من خلال مقاييس الأداء التي كانت تتعرض لتقديرات لا إدارية وأرقام مبالغ فيها إلى حد كبير. 2-إن أسواق الأسهم الروسية لم تتخذ موقفا سلبيا من الانخفاض الحاد في الأداء التشغيلي لهذه الشركات وعلاوة على ذلك كان تقييم هذه الأسواق باستخدام Tobin 's q ضعيف جدا وتشير النتائج إلى أن T&D الإصلاح الروسي لم تفعل ما يكفي لتخفيف مشكلة الوكالة .
نوع البحث	بحث منشور .
أوجه الشبه	استخدام S&P لتحليل شفافية وإفصاح الشركات ومؤشر Tobin 's q لتقييم سوق الشركات الروسية .
أوجه الاختلاف	لم يتم إجراء مقارنة مع Tobin 's q ونسب EBIT إلى الأصول ولم يتم إجراء مقارنة بين الطريقة اللوغارتمية وطريقة المربعات الصغرى في تحليل مؤشرات T&D.

يتميز هذا البحث عن البحوث السابقة بقياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي في قطاع الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية باستخدام مقياس (S&P500) و تم قياس التوقعات المستقبلية لأرباح هذه الشركات باستخدام مقياس Tobin s q وتم إيجاد علاقة احصائية بين أسعار الإغلاق للأسهم والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي .

## الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح ودور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيزها ومدى أهميتها في زيادة كفاءة السوق

### المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي

### المبحث الثاني

مدى أهمية التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية و دورها في تعزيز الشفافية

### المبحث الثالث

دور شفافية الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات و زيادة كفاءة السوق

## المبحث الأول

### الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي

يعد مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي، ويعتبر من القضايا الهامة التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، فقد أصبحوا اليوم يطالبون بمزيد من الإفصاح ومزيداً من الشفافية بهدف أن تكون التقارير المالية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية وضمن الجودة في تلك التقارير لذلك لابد من التطرق إلى مفهوم الإفصاح والشفافية لتحديد مدى الاختلاف والتشابه بينهما.

#### أولاً : مفهوم الإفصاح والشفافية

#### 1- مفهوم الإفصاح والشفافية من الناحية اللغوية

الإفصاح في اللغة هو (الإفصاح عن مراده : أي بينه وأظهره) (www.almaany.com) وذكر الله عز وجل في كتابه الكريم ﴿وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ردءاً يصدقني إني أخاف أن يكذبون﴾ (القصص : 34) فمعنى أفصح لساناً أي هو أوضح بيانا وأطلق لساناً (الصابوني، 1981: 433) وهذا يعني إن الإفصاح في اللغة معناه الوضوح وإظهار الشيء وعدم إخفاءه، أما كتاب المحاسبة والباحثين فقد تنوعت الآراء واختلفت وجهات النظر بخصوص مفهوم الإفصاح، إذ يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، كما أن وجهة نظرهما معا قد لا ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لهما، وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية وشبه الرسمية (سهام و فراح ، 2012:9) وهذا يعني أن مستخدمي القوائم المالية ينبغي أن يعلموا كافة الحقائق اللازمة للفهم الصحيح لهذه القوائم والتعرف على حقيقة المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وقد يتم تحقيق الإفصاح المحاسبي في متن القوائم المالية ذاتها أو عن طريق ملاحظات إيضاحية ترفق مع هذه القوائم (البستاني، 2005:7)

أما الشفافية فمن الضروري جداً توافرها لتحقيق الجودة بالتقارير المالية، إذ يتم ضمان وجود الشفافية في التقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية (الاستثمارية) التي لها مدى واسع من المستخدمين والمشاركين في السوق إذ أن المعلومات المالية الشفافة تتيح للمشاركين في السوق تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم مما يوفر أسواقاً مالية فعالة (أبو العز، 2009:1) فالشفافية في اللغة : هو قابلية الجسم لإظهار ما وراءه فشفاف هي صيغة مبالغة من شف : ما لا يمنع الشعاع من النفوذ كالزجاج ونحوه والشفاف هو مادة تنفذ أشعة الضوء كلها ويمكن من خلالها تمييز الأشياء بوضوح (عمر، 2008:1218) ولتوضيح مفهومي الشفافية والإفصاح سيتم عرضهما بالجدول الآتي :-

\*جدول (1-2) تعريف الإفصاح والشفافية وتركيز التعريف

تركيز التعريف	الشفافية	الإفصاح
يظهر التركيز في وضوح المعلومات في القوائم المالية فالوضوح يساعد على سهولة وفهم هذه المعلومات وبالتالي تكون متاحة للجميع للاستفادة منها .	هي وضوح التشريعات وسهولة فهمها , و استقرارها وانسجامها مع بعضها , و موضوعيتها و وضوح لغتها ومرورها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع . <b>(الخنق , 2006:16)</b>	الإفصاح المحاسبي هو تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنهما الإدارة وتتضمنها التقارير المالية. <b>(وادي , 2006:70)</b>
يظهر التركيز في التأكيد على أن الشفافية في الإفصاح المحاسبي تعمل على إزالة الغموض والتضليل والالتباس والتعتيم والضبابية والسرية في المعلومات المحاسبية .	الشفافية هي نقبض الغموض والسرية بحيث تتضمن إيجاد بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ متاحة ومنظورة ومفهومة وجعل القرارات المتصلة بالسياسات المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح على جميع الأطراف ذوي العلاقة. <b>(قندج , 2013:2)</b>	هو إظهار كل المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. <b>(العكر , 2010:5)</b>
يظهر التركيز في مدى أهمية خصائص المعلومات التي يجب أن تتصف بها وهي الملائمة والشمولية وأن تكون كاملة وفي الوقت المناسب ... الخ حتى يتمكن المستفيد من اتخاذ القرارات .	هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب على أن تتصف هذه المعلومات بالشمولية والأهمية والجودة والاعتمادية . <b>(vishwanath and Kaufmann, 1999 :3)</b>	هو تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات . <b>(الجعبري, 2011:6)</b>
يظهر التركيز في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة و المساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية و عرض القوائم بشكل واضح , فمن خلال الشفافية يتم التنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل .	هي توفير نطاق واسع من المعلومات الموثوقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الأداء والمركز المالي وفرص الاستثمار وقيمة و مخاطر الشركة. <b>(Bushman and smith, 2003 : 76)</b> الشفافية هي أداة لتسهيل تقييم المؤسسات العامة (الشركات) من خلال توفير معلومات دقيقة ومتاحة للجميع . <b>(Hollyer et al , 2011:9)</b>	هو الكشف عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط الشركة و التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تغيير الوضع المالي للشركة وكذلك إمدادهم بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من إجراء التنبؤات وتقييم الأداء. <b>(عبد الرحمن, 2007:146)</b>

\* الجدول من أعداد الباحثة

## 2- أوجه التشابه والاختلاف بين الإفصاح والشفافية

بعد أن استعرضنا تعريف الإفصاح والشفافية نعرض الاختلاف والتشابه بينهما من وجهة نظر التميمي وشاكر . (التميمي وشاكر , 2009:12)

### a. أوجه التشابه بين الإفصاح والشفافية :

- 1- كلاهما يعتمد على المعلومة وبالمواصفات التي تؤهلها لان تكون وسيلة ناجحة لاتخاذ القرار المناسب .
- 2- يعتبران أداة لتخفيض حالة عدم التأكد , والحد من الفساد الإداري .
- 3- حماية المستخدمين والمالكين يعد الهدف المشترك للإفصاح والشفافية .
- 4- هنالك كلف ومنافع تترتب على توفير الشفافية و الإفصاح .
- 5- الشمولية والحيادية والموضوعية والوضوح تعد قواسم مشتركة لمفهومي الشفافية والإفصاح.

### b. أوجه الاختلاف بين الإفصاح والشفافية :

\*جدول (2-2) أوجه الاختلاف بين الإفصاح والشفافية

الشفافية	الإفصاح
1- مفهوم الشفافية من حيث النطاق أوسع من مفهوم الإفصاح إذ تمارس الشفافية في المجالات السياسية والاجتماعية فضلا عن المجالات المحاسبية والاقتصادية .	1- يكاد أن ينحصر مجال الإفصاح في المجالات الاقتصادية والمحاسبية .
2- ظهر مفهوم الشفافية نتيجة أزمات وأحداث مالية أو سياسية .	2- ظهر مفهوم الإفصاح نتيجة أحداث متطورة كالتوسع في الشركات المساهمة
3- مفهوم الشفافية يعتمد المعلومة المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .	3- مفهوم الإفصاح يعتمد المعلومة المحاسبية غالبا .
4- مفهوم الشفافية يخدم المستخدمين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين فضلا عن المحاسبين .	4- مفهوم الإفصاح يخدم المستخدمين المحاسبين .
5- ظهرت الشفافية بعد الإفصاح .	5- الإفصاح أولا لكونه ظهر قبل الشفافية .

\* الجدول من أعداد الباحثة

### ثانيا : أهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي بالنسبة للشركات الصناعية

تظهر أهمية الإفصاح والشفافية لهذه الشركات في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها , وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية بالمعلومات ذات العلاقة بالشركات والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن المعلومات (مالية وغير مالية) التي تهتم المستثمرين . (يحيى والخضر , 2011:11) ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق العرض العادل للمعلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات .(عابد,2006:78) وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي أيضا عندما تقوم الشركة بإيصال كل ما يتعلق وبهم المستفيد والمستثمر بشكل خاص من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات ماضية , وأيضا قد تحتوي التقارير المالية على

معلومات إضافية بخصوص نشاطات مستقبلية تروم الشركة المشاركة بها. (بيداويد , 2012:19)  
وقد ازدادت أهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للشركات الصناعية حديثاً  
للأسباب الآتية :-

**\*جدول (2-3) أهمية دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي**

دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي	أهمية الإفصاح
1- إن غياب الشفافية في بعض التشريعات و القوانين وعدم وضوح النصوص يعد سبباً للاجتهادات الشخصية بشكل لا يخدم المصلحة العامة . (حسين وآخرون , 2010:212)	1- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين إذ لم تبق هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين . (الخطيب , 2002:154)
2- يظهر دور الشفافية في أنها تفصح عن المعلومات التي تتصف بالوضوح و الملاءمة مع متطلبات الوقت وبالأهمية لجميع الأطراف التي تتبادل المصالح مع الشركة. (شبلي ومنهل , 2012:13)	2- يقدم الإفصاح معلومات حقيقية وواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ كما يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تشغله الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها . (دليلة , 2013:65)
3- يظهر دور الشفافية في إنعاش الأسواق من خلال تحقيق المصدقية في توفير المعلومات المالية . (الكعبي وعبد الحميد , 2008:6)	3- يوفر الإفصاح معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في السوق لتحقيق سوق منظم وكفؤ. (عاشر , 2008:25)
4- توفر الشفافية المعلومات والبيانات التي تخفض من درجة عدم التأكد وتزيد من قدرة الأسواق المالية على تقييم المخاطر . (الخرزلي وشياع , 2013:120)	4- يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً مهماً في تحقيق الآلية بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم.(العبيدي , 2014:62)

\*الجدول من إعداد الباحثة

و هناك إقبال على شراء أسهم الشركات التي تفصح أكثر من غيرها , لان المستثمر بطبيعته لا  
يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى  
ذات العلاقة بقرار الاستثمار . وتفضيل أسهم هذه الشركات على غيرها يؤدي إلى ارتفاع  
أسعارها , كما أن الإفصاح يساهم في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم , إذ أن نقص  
المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم إذ يفسح المجال لعمليات المضاربة في  
السوق . (خشارمة , 2003:97)

لذلك ترى الباحثة أن أهمية الشفافية في الإفصاح المحاسبي تكمن في قيام الشركة بتوفير  
معلومات حقيقية وواضحة عن عمليات وأنشطة الشركة لخدمة الأطراف المستفيدة كالمستثمرين  
والدائنين وغيرهم , ليتمكن المستفيد من التنبؤ بمستقبل الشركة ومدى قدرتها على تحقيق  
الأرباح, وهذا ما نصت عليه التشريعات والأنظمة المفروضة على الشركة والالتزام بها لحماية  
المساهمين, لان عدم التزام الشركات بتقديم معلومات واضحة وشفافة يؤدي إلى ضعف ثقة  
المستثمر بهذه الشركات وبالتالي عدم الاستثمار فيها .

### ثالثاً : أهداف الشفافية في الإفصاح المحاسبي :-

لكل شيء هدف وعليه فإن الشفافية في الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية تهدف إلى :-

1- إزالة التضليل في عرض المعلومات ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة , إذ يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات , على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط بتحليل نتائج الماضي واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل . (الغيان , 2010:178) فالشفافية تحسن من إمكانية التنبؤ وبالتالي كفاءة القرارات . (الحيالي , 2008:122)

2- الشفافية في الإفصاح المحاسبي تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات والإفصاح عن المعلومات يعتمد على مدى توافر هذه المعلومات بخصائصها المطلوبة والمتمثلة بالدقة والوضوح والصدق والشمولية . (حسين, 2011:165)

3- توفير معلومات للمستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر وتقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات (عاشور , 2008:26) , إذ يمكن أن تساعد الشفافية في تخفيض حالة عدم التأكد في الأسواق . (حسون , 2013:43)

4- تهدف الشفافية في الإفصاح المحاسبي إلى المحافظة على الثقة في الأسواق وتساعد على تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياساتها . (التميمي وشاكر , 2009:10)

لذلك ترى الباحثة إن الإفصاح وحده لا يعني أن يوفر الشفافية المطلوبة بل يجب أن تتوفر في المعلومات المقدمة الملائمة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية وأن يجري تقديمها في أوقاتها المناسبة.

### رابعاً : معوقات الشفافية في الإفصاح المحاسبي

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح والمستوى الشامل من الشفافية عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الشفافية في الإفصاح المحاسبي ومن هذه المعوقات :-

#### 1- معوقات الإفصاح المحاسبي :

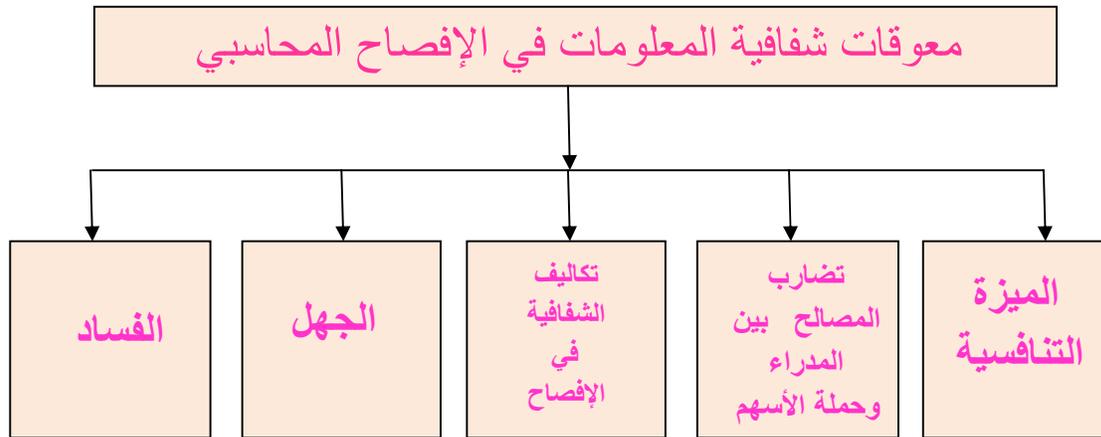
- 1.1- توجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في الإفصاح ومنها :- (محمد, 2012: 21)
- 1.1- الإفصاح عن المعلومات يساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها .
- 2.1- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العالمية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة .
- 3.1- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستخدام الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها .
- 4.1- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير المالية .
- 5.1- عدم إمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات .

**6.1 -** تخشى الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختياريًا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وإذا كانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة . (المطيري , 2010:17)

## **2 - معوقات الشفافية**

- 1.2 -** عدم وجود الأنظمة والتشريعات الملزمة بتعزيز تطبيق الشفافية .
  - 2.2 -** تدني مستوى الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات .
  - 3.2 -** عدم تفعيل نظام المساءلة . (العمرى , 1434هـ :65)
  - 4.2 -** غياب الشفافية في المعلومات المحاسبية أو سوء استخدام هذا الغياب , وخصوصا الممارسات المحاسبية السلبية أو الخاطئة مثل استغلال المعلومات المتعلقة بالتداول في الأسواق المالية .
  - 5.2 -** الجهل : يتعلق هذا المعوق إما بالجهل بأهمية تطبيق الشفافية في المعلومات المحاسبية أو عدم الإلمام بتطبيقها واحتساب مؤثراتها . (البكوع وآخرين , 2009:57)
  - 6.2 -** يمكن أن تتعرض الشفافية لبعض التجاوزات والخروقات من قبل البعض من خلال الإفصاح غير الدقيق أو غير السليم عن المعلومات والبيانات أو استغلال المعلومات من قبل المستخدم لها أو من يقوم بالإفصاح عنها لتحقيق أهدافه الخاصة في حال تعارضت مع أهداف المنظمة (الشركة) .
  - 7.2 -** إساءة تفسير المعلومات من قبل مستخدميها والذي قد يعود إلى التحيز المقصود. (حرب , 20:2011)
  - 8.2 -** تعارض المصالح بين الأهداف الشخصية وأهداف المنظمة (الشركة) وبين الأطراف كما أن الروتين والتعقيد والغموض في الإجراءات يشكل عائقًا أمام تطبيق الشفافية.
- [\(www.personatty.com/\)](http://www.personatty.com/)

لذلك ترى الباحثة إن معوقات الشفافية في الإفصاح المحاسبي تتمثل في تكاليف الإفصاح بالدرجة الأولى لان مزيدًا من المعلومات يعد أمراً مكلفاً لذلك ترفض إدارة الشركة أن تكون شفافة في إفصاحها عن المعلومات كما أنها تخشى من عدم قدرتها على تحقيق الميزة التنافسية لان الإفصاح الكامل عن معلومات الشركة يمكن المنافسين من الاستفادة وهذا يسبب ضرر بمصلحة الشركة , كما أن الإفصاح الغير اللازم قد يسلب قدرة الشركة التنافسية من خلال التكلفة الإضافية , و أن عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية وتوفير المعلومات الدقيقة والمطلوبة , يعود إلى الجهل في تطبيق الشفافية في المعلومات المحاسبية وهي من المعوقات الرئيسية للشفافية في الإفصاح المحاسبي .ويمكن توضيح معوقات الشفافية في الإفصاح المحاسبي من خلال الشكل التالي :-



شكل (1-2) معوقات شفافية المعلومات في الإفصاح

\* الشكل من أعداد الباحثة

ترى الباحثة أن هذه المعوقات تؤثر بشكل رئيسي على شفافية المعلومات في الإفصاح المحاسبي

### خامسا : العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي ومدى علاقة الشفافية بهذه العوامل

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية عملية ليست عشوائية , بل توجد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر في عملية الإفصاح بالقوائم المالية , ومن أهم هذه العوامل: (رمزي , 2012:9)

#### 1 - عوامل بيئية

المحاسبة لم تكن وليدة الصدفة بل إنها استجابة طبيعية للظروف البيئية المحيطة بها , إذ تعرف العوامل البيئية لأي بلد بأنها مجموعة من الخصائص المميزة التي يصعب حصرها ولا يمكن أن تتطابق تماما مع تشكيلة الخصائص البيئية لأي بلد آخر , وإن هذه الخصائص في تنوعها تتراوح بين الصفات والقيم الشخصية إلى العادات والتقاليد الاجتماعية ومن الممكن أن تتجاوز ذلك إلى العوامل الطبيعية والمناخية (الخاقاني , 2005:40) لذا يمكن القول إن المعلومات التي تناسب بيئة معينة لا تتناسب مع بيئة أخرى , ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل البيئية وهي كالآتي :-

#### 1.1 - عوامل اقتصادية

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية العامة (محمد , 2001:13) ونلاحظ في هذا المجال إن الشفافية تأخذ نوعين من المؤشرات الاقتصادية , مؤشرات على مستوى الاقتصاد القومي مثل (مؤشرات النمو , مؤشرات المستهلك .... وغيرها) ومؤشرات على مستوى الاقتصاد الجزئي مثل مؤشرات تتعلق ب:-

(حملة الأسهم , اتجاهات المنافسين , ميول المستهلكين, أخرى ..). (البكوع وآخرين , 2009: 51-58)

إذ أن غياب الشفافية يؤدي إلى انعدام الثقة في اقتصاد أي بلد سواء من قبل المواطنين أو المستثمرين , و تحقيق الشفافية يستلزم وجود القرارات والبيانات الموثقة والصادقة وتعتبر الشفافية من أسس الاستثمار الآمن التي تجعل العملية الاقتصادية أكثر كفاءة . (الجبير,2010:1)

### 2.1- عوامل اجتماعية

يقصد بهذا العامل المجتمع وموقفه تجاه الشركة , أي مدى التأثير للمعتقدات الفكرية للأفراد بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة وبالتالي مواقفهم من الشركة.(حنا, 2006:42) وترتبط الشفافية بالجوانب الاجتماعية من خلال وجود معايير تتعلق بالنواحي الآتية :-

- معايير تتعلق بتوزيع السكان
- معايير توزيع الأراضي في المدن الجديدة
- معايير الحصول على النفقات العلاجية والصحية . (البكوع وآخرين ,2009:58)

### 3.1-عوامل قانونية

يمكن القول بأن سن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها درجة الإفصاح (علي , 2002:27) ويظهر دور الشفافية من خلال توافر الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها للمواطنين . (قرداغي,2011:4) وإن انعدام الشفافية في السياسات يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وعدم الكفاءة.(العامري ودواي , 2011:82)

### 4- عوامل ثقافية

إن النظام المحاسبي يأخذ من الثقافة والقيم التي يحملها المجتمع , ويلاحظ أن هناك اهتماماً متزايداً في الأدبيات المحاسبية في الآونة الأخيرة للعلاقات الثقافية كإحدى مكونات المفاهيم والمعايير والممارسات المحاسبية . فمثلاً تتطلب ثقافة مجتمع ما أن يكون هناك مستوى عالي من الإفصاح بالقوائم المالية , بينما يميل مجتمع آخر إلى تقييد الحاجة للإفصاح . (الفتلاوي , 2013:291) وهذا يعني أن هناك علاقة قوية بين العوامل الثقافية والشفافية , إذ أن الشفافية في مفهومها العام هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل والاهتمام بالمصلحة العامة , والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح . (www.alqiam.ma) وبالتالي فإن الشفافية يمكن أن تعتبر كمفهوم ثقافي تسعى إلى تقديم المعلومات الصحيحة إلى كل من يطلبها دون تفضيل أو تمييز .

### 2 - عوامل متعلقة بالمعلومات

تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات , وخاصة من ناحية مدى توافر الملاءمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة . (زيود وعيسى , 2011:10) .

### 3- عوامل متعلقة بالشركة

توجد مجموعة من العوامل التي ترتبط بالشركة مثل حجمها وعدد المساهمين فيها وتسجيلها في السوق وخضوع تقاريرها المالية للتدقيق بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر في الشركة مثل صافي الربح ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات , وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة (الزهراء , 2013:39) والتي تتطلب المزيد من الإفصاح في القوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الأوراق المالية . (آل غزوي , 2010:65) .

### 4- عوامل أخرى

هنالك عوامل أو محددات أخرى تؤثر في نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية وهي ما يلي :-

#### 1.4- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

في كل دولة لا بد أن تعطي الشركات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك الشركات . (رمزي , 2012:9)

#### 2.4 - الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

وتتمثل في الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح , حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد في كل بلد . (احمد ومحمد , 2012:8) , لذلك ترى الباحثة أن معايير الإفصاح يتم من خلالها ضمان وتأمين وتعزيز وجود الشفافية في القوائم المالية .

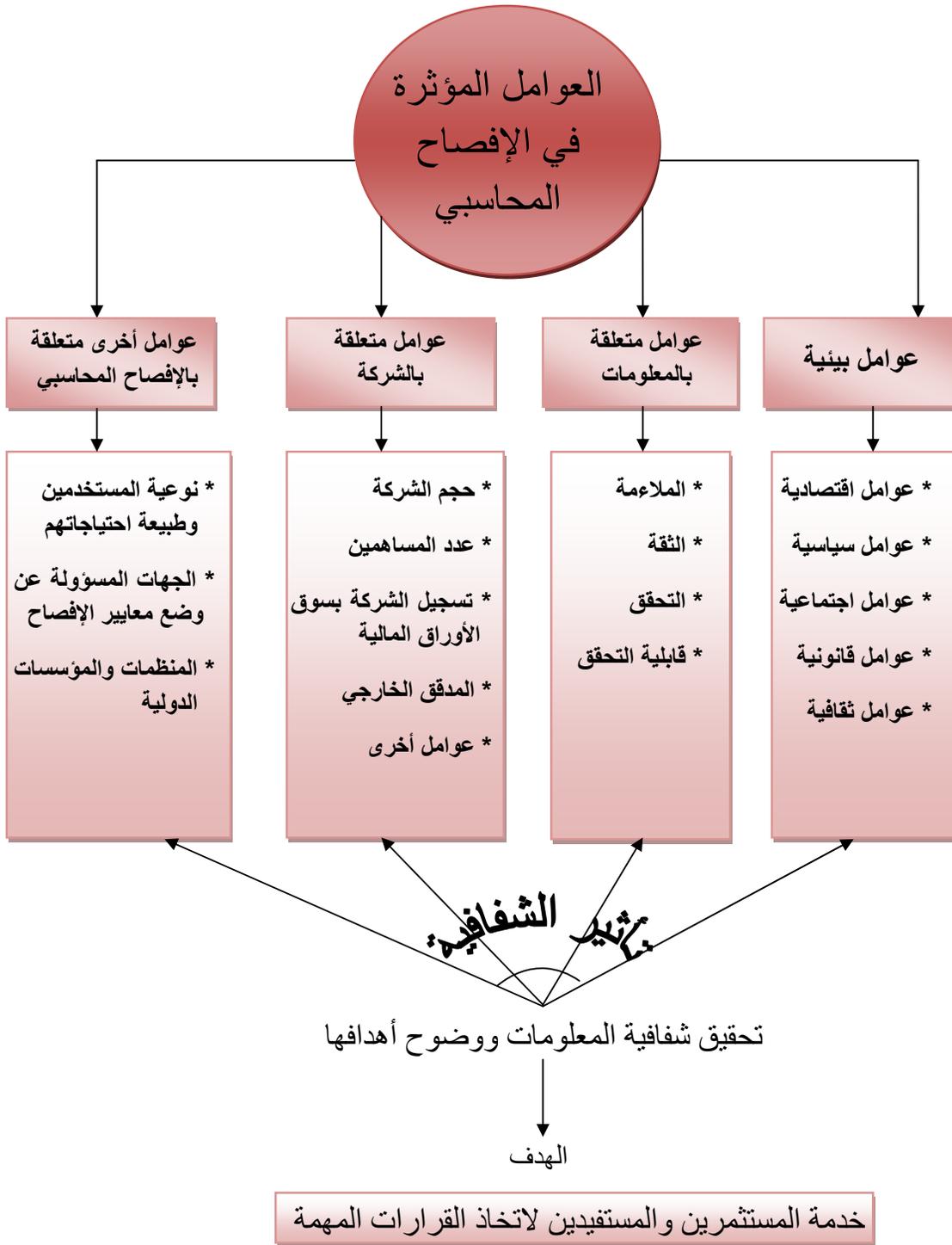
#### 3.4 - المنظمات والمؤسسات الدولية

على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير في عمليات الإفصاح وهي :  
(مسعود وفؤاد , 2013 :6-7)  
- الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEA  
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD  
- منظمة الأمم المتحدة UN  
- لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت تسمى بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

#### ومن أهم المنظمات والمؤسسات الدولية التي تدعو إلى تحقيق الشفافية :-

- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي  
- منظمة الشفافية الدولية

ويمكن القول إن تأثير الشفافية في هذه العوامل بشكل رئيسي هو لتحقيق شفافية المعلومات بشكل واضح ودقيق وتوفيرها بالوقت المناسب , ليتمكن المستثمرين والمستفيدين من اتخاذ القرارات ومعرفة وضع الشركة الحالي والمستقبلي .



\* شكل (2-2) العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي ومدى علاقة الشفافية بهذه العوامل

\* الشكل من إعداد الباحثة

## سادسا :- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتأثير الشفافية على هذه المقومات

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية والتي سيتم توضيح هدف وطبيعة هذه المقومات ومدى تأثير دور الشفافية عليها حسب ترتيبها في الجدول أدناه :-

- 1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .
- 2 - تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية .
- 3 - تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها .
- 4 - أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
- 5 - تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات .

\*جدول (2-4) هدف وطبيعة مقومات الإفصاح وتأثير الشفافية عليها

الهدف من المقومات	طبيعة هذه المقومات	دور تأثير الشفافية عليها
1- تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية يساعد في تحديد الخواص التي ينبغي توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون وذلك لوجود مستويات مختلفة في الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير (العزي, 2013:61)	1- يتم تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم (الملاك, الزبائن, السلطات الحكومية لأغراض الضريبة) ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة وهم (المحللين الماليين, النقابات العمالية)	1- الشفافية توفر المعلومات التي تتصف بالوضوح والصدق والدقة لتمكين المستخدمين من الاستفادة من هذه المعلومات .
2- من أهم الأغراض التي تستخدم من أجلها المعلومات المفصّل عنها من خلال التقارير المالية في الوقت الحاضر هو المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في أسهم الشركة , ومنح الائتمان ... الخ). (علي, 2002:21)	2- يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بخاصية الملاءمة وقد عرفت الملاءمة باستفادة المستخدم من المعلومة وقدرتها على التنبؤ وكذلك ارتباطها بالغرض الذي أوجدت من أجله. (عبد الرحمن:10)	2 - وجود الشفافية يضمن تقديم معلومات صحيحة ودقيقة وملائمة إذ إن اتخاذ القرارات السليمة لا يتحقق إلا بتوفر خاصية الملاءمة والموثوقية للمعلومات .
3- الهدف هو الحرص على عدم كشف المعلومات السرية خشية عدم استغلالها من قبل الوحدات الاقتصادية المتنافسة سواء كانت داخل القطر أو خارجه لذلك يجب أن تحدد طبيعة المعلومات ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع عدم الإخلال بأدنى مستوى للإفصاح , وكذلك عدم إفشاء معلومة تؤدي إلى تهديد مستقبل الوحدة من قبل منافسيها. (محمد, 2006:22)	3- هناك مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم ومن هذه الافتراضات مثلا التقيدا بمبدأ الكلفة التاريخية كأساس للإثبات وتقييم الأصول مما يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل ومن المفاهيم الأخرى التي تشكل قيودا على نطاق الإفصاح مفهوم الأهمية النسبية والحيلة والحذر. (العكر, 2010:20)	3- ترى الباحثة إن دور الشفافية يظهر بعد أن يتم تحديد نوع وطبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لأن الشفافية تركز بالدرجة الأولى على شفافية المعلومات والإفصاح الذي يحقق الشفافية هو الإفصاح الكامل وبسبب وجود القيود والمحددات على الإفصاح فإن الشفافية في المعلومات ستكون ضمن الشروط المحددة لهما على أن لا تسبب ضرراً للشركة التي يجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات معبرة عن الوضع الحقيقي والواقعي للشركة.
4- الهدف هو عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها , كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قرأتها ببسر وسهولة. (مطر, 2004:346)	4 - يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين الإفصاح عن المعلومات الأخرى ولاسيما التفاصيل أما في الملاحظات والإيضاحات المرفقة أو في جداول أخرى مكملتها تلحق بها . (عبيد, 2005:26)	4- يظهر تأثير الشفافية في مدى وضوح القوائم المالية من خلال توفير المعلومات والبيانات الملائمة وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شأنها الأضرار بصالح الشركة .
5- الهدف من ذلك هو أن تصل المعلومات في الوقت المناسب وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن	5- يتم الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالسنة المالية بعد انتهائها وبدون تأخير	5- ترى الباحثة إن الشفافية تضمن الإفصاح السليم في الوقت المناسب

لأنه من متطلبات الشفافية أن يكون الإعلان عن المعلومات في الوقت المناسب حيث أن المعلومة التي يعلن عنها بصورة متأخرة لا فائدة منها ولا تعبر عن الشفافية في الإفصاح المحاسبي .	غير مبرر مع الأخذ بنظر الاعتبار إن غلق الحسابات وإعدادها يستغرق مدة زمنية معينة تتفق مع متطلبات معظم تشريعات البلدان من حيث وجود مدة زمنية محددة بعد انتهاء السنة المالية كحد أقصى لنشر القوائم المالية. (جميل, 15:2010)	ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو اكتمال المعلومات. (عاشور, 35:2008)
---	---	---

\*الجدول من إعداد الباحثة

لذلك فإن الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تحتاج إلى المعلومات التي ينبغي توفيرها من قبل طرف معدي التقارير المالية . أي ينبغي الإفصاح عن المعلومات المفيدة والمناسبة وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب , حيث تتطلب عملية الإعداد توفير الشفافية حتى تكون القوائم المالية قابلة للفهم وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية التي يجب أن تشمل عليها المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف النظام المحاسبي . (محمد , 36:2009) ويمكن توضيح الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح في الشكل الآتي :-



\*شكل (2-3) الإطار المفاهيمي للشفافية في الإفصاح المحاسبي

\*الشكل من إعداد الباحثة

## المبحث الثاني

### مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية ودورها في تعزيز الشفافية

#### أولاً: أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها

يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية وقابلة للفهم (يحيى والخضر، 2011:8). فقد جاءت كلمة معيار لكلمة standard الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية (سابا، 2008:11) فالمعايير المحاسبية هي بمثابة بيانات كتابية يصدرها جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية رسمية كانت أم مهنية تتناول تنظيم الأسلوب المناسب لتحديد وقياس وعرض عنصر محدد من عناصر القوائم المالية للشركة وذلك لأغراض تحديد نتائج الأعمال و بيان المركز المالي لتلك الشركة بدرجة مناسبة من الدقة و الموضوعية (حمد، 2013: 341) وأن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من (المقاييس والإشارات المرجعية الوضعية والمحددة ، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس و إثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للشركة ( أبو زيد، 2014:61) ، أما معايير الإبلاغ المالي الدولية فهي تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة والمصادق عليها، والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ( السعيد والعيسى، 2008:3) إذ إن احد أهم أهداف مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي كي تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للشركة (المجري، 2012: 32) وبالتالي يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على إنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية ، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلاً أو مرجعاً سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات ، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي(غريب وهيدوب، 2014:760) وأن وضع معايير للمحاسبة يحقق جملة من الأهداف:(تومي، 2013: 5)

- 1- الهدف من وضع المعايير، في ظل عدم توافر نظرية متكاملة للمحاسبة، هو رفع مستوى وجودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية ، باعتبارها تحدد مدى كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها.
- 2- تقليص عدم تماثل المعلومات، فعدالة الاستفادة من المعلومات المالية تتطلب أن يكون الإفصاح المحاسبي متوازناً لكافة الأطراف، بحيث يحول دون استفادة البعض دون البعض الآخر، وبالتالي وجود معايير تنظم المهنة المحاسبية سوف يقضي على الطرق غير الرسمية للحصول على المعلومات.
- 3- تحقيق الشفافية والمصادقية والموثوقية في المعلومات المالية، وجعلها قابلة للمقارنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي (خبيطي ومونة، 2014:798) وهذا يعني إعداد قوائم

مالية تتمتع بشفافية عالية ويمكن الوثوق بها وتكون ملائمة لمستخدميها (بن صالح، 2014: 9).

### خصائص المعايير المحاسبية

تتصف المعايير الدولية للتقارير المالية بمجموعة من الخصائص أهمها: (بوقفة وحميداتو، 2014: 545)

- 1- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستخدميها.
- 2- غير ملزمة.
- 3- التماثل أي تقليل الخيارات المحاسبية المقبولة في الأحداث المماثلة (مجيلي وشييبوب، 2014: 486).
- 4- الوضوح أي أن يكون المعيار قابل للفهم والتفسير والتطبيق.
- 5- الشمول أي يغطي المعيار كل الجوانب والمعاملات والأحداث المرتبطة بالشركة.
- 6- يحسن المعيار الجيد المعلومات المتاحة لمتخذي قرارات الاستثمار.

### أهمية المعايير

- تظهر أهمية المعايير المحاسبية كالاتي: (بوقفة وعريوة، 2014: 13-14).
- 1- تحديد وقياس الأحداث المالية للشركة.
  - 2- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
  - 3- تحديد الطريقة المناسبة لقياس الأحداث المالية. (المطيري، 2011: 23)
  - 4- الإسهام باتخاذ القرارات الملائمة حول الأحداث المالية.
  - 5- إمكانية مقارنة القوائم المالية مما يؤدي إلى تعميق الثقة من طرف المتعاملين في الأسواق. (محمد وعمر، 2013: 6)
  - 6- التزام المدققين والمحاسبين على وجه الخصوص باستخدام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية يعمل على تقليص الفروق في الممارسات المحاسبية المختلفة في الدول.
  - 7- تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة في السوق من خلال تبنيها المعايير المحاسبية الدولية الأمر الذي يؤدي إلى وجود الإفصاح في القوائم المالية.
- ولذلك فإن عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى:- (صلاح، 2008: 60).**
- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.
  - اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للشركة.
  - صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.
  - إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة) (سابا، 2008: 12)
  - بسبب عدم وجود سوق كفوء للمعلومات المحاسبية في الواقع العملي، يمكن اعتبار الشركة محتكرة احتكارا طبيعيا للمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن عدم وجود معايير

محاسبية سيجعل الشركة تتحكم في نوعية وكمية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها.  
(وسام، 2011:50).

**ثانياً: أهمية التزام الشركات المدرجة في السوق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودورها في تعزيز الشفافية.**

ألزمت التشريعات المتعلقة بموضوع الإفصاح بما في ذلك قانون الشركات، وقانون الأوراق المالية، والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها، وخاصة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، بتزويد هيئة الأوراق المالية بالإفصاحات عن نتائج أعمالها السنوية، ونصف السنوية، ضمن تقاريرها السنوية الخاصة بكل شركة. (إسماعيل، 2010: 39) ومن أهم تشريعات سوق العراق للأوراق المالية في ألتزام الشركات بالإفصاح هي تعليمات رقم (14) لسنة 2011 من خلال الاستناد إلى قانون الأوراق المالية العراقي رقم 74 لسنة 2004 وتعديلاته لغرض إيفاء الشركات المساهمة بمتطلبات الإفصاح بالمواعيد المنصوص عليها في القانون. (تعليمات هيئة الأوراق المالية العراقية، 2011) إذ تظهر أهمية إلتزام جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية في السوق بتزويد إدارة السوق بتقارير عن نشاطاتها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن مراكزها المالية بصورة صحيحة، والتزامها بنشر هذه التقارير والبيانات بالصحف اليومية ([www.startimes.com](http://www.startimes.com)) وأن أداء هذا الإلتزام دون زيادة أو نقصان يتوقف على قيام الجهات الرقابية بمهامها وحسن أدائها لدورها، وأن أداء هذا الدور يمكن تحقيقه من خلال القيام بإجراءين: (موسى ، 2010: 990 – 991).  
الأول: التأكد من إن القوائم المالية والتقارير التي تقدمها الشركات قد تمت طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ثانياً: الإعلان بشفافية عن كل البيانات والإجراءات التي تتم داخل سوق الأوراق المالية، فالشفافية تساعد إلى حد كبير على استقرار سوق الأوراق المالية وتساهم بشكل فعال في التغلب على الصعوبات والقضاء على المعوقات التي تواجه هذه السوق. فهي لا تترك أي فرصة للشائعات أو الممارسات الضارة التي قد تؤثر في حركة التعامل أو على مركز بعض الشركات ويمكن تحقيق الشفافية في الإفصاح من خلال مجموعة من العناصر التي يتطلب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي: -

1- يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضاً ما يلي: -  
(خليل، 2009: 34).

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.
- أهداف الشركة.
- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.
- الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.

- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار والمديرين الآخرين في الشركة وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين (حبوش، 2007: 46).
- العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة وأقاربهم .
- عوامل المخاطرة المتوقعة.
- عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها. (الشعلان، 2008: 16)
- تحديث المعلومات على شبكة الانترنت.
- 2- يجب توفير قنوات لبث معلومات تسمح بحصول المستخدمين عليها في الوقت المناسب، وبكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة.
- (دراوسي والهادي، 2012: 6).
- 3- المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها تتم طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية (أبو موسى، 2008: 30).
- و يتم تحقيق الشفافية في الإفصاح من خلال (رابح وهاجرة، 2012: 11) :-
  - دقة الإفصاح.
  - التوقيت الملائم للإفصاح.
  - شمولية الإفصاح.
  - مراجعة المعلومات المفصوح عنها.
  - توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين.
- ونتيجة للانهيارات المالية في بداية القرن الحالي تم إصدار قانون Sarbanes –Oxley في 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجان مراجعة، وذلك نظراً للدور الهام الذي تقوم به في منع حدوث الانهيارات المالية في المستقبل (محمد وعمر، 2012: 8-9) والذي يؤكد على أهمية وجود آليات الشفافية في الإفصاح، بالإضافة على توصيته بمراقبة أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها. (حسين ومحمد ، 2012: 8) إذ أن مفاهيم الشفافية في الإفصاح وتطبيقاتها تعد ذات دور مهم وجوهري في العمليات الاستثمارية التي تعتمد مستوى و فاعلية تدفق المعلومات المبكرة عن الشركات المدرجة، مما يؤدي إلى تفعيل الأسواق المالية وتقليل عوامل القصور والنقص في المعلومات وتقليل المخاطر إلى أدنى الحدود الممكنة، إذ إن الإفصاح المبكر يساهم بدوره الحيوي في تحقيق توازن السوق وحماية المستثمر ، ولاسيما أن هناك دائرة خاصة بالإفصاح في حياة الأوراق المالية العراقية وهي تتحمل واجبات ومسؤوليات كبيرة على مستوى صياغة قواعد ومعايير الرقابة ، وضمان مراجعة المعلومات والتقارير وتحديد ما إذا كان عرضها بشكل خاطئ أو غير متكامل (هيئة الأوراق المالية العراقية، 2006) إن هدف معايير المحاسبة الدولية ، هو تقديم معلومات آمنة وشفافة لمستخدمي البيانات في سوق مالية منظمة، إذ تعكس المعلومات الواقع الجوهري للشركة، فشفافية البيانات المالية في تعبير المعايير الدولية هو تقديم معلومات حول الوضع المالي (الميزانية) وحول الأداء

(حسابات النتيجة) والتغيرات في المركز المالي (جداول التدفقات) للشركة (وهبة ، 2005 : 23-22).  
ويمكن توضيح أهم المعايير التي تدعم وتعزز الشفافية في الإفصاح من خلال الجدول الآتي :-

**\*جدول (2-5) معايير الإفصاح لتعزيز الشفافية**

رقم المعيار	عنوان المعيار	هدف المعيار
IAS 1	عرض البيانات المالية	يهدف هذا المعيار إلى تحديد الأسس التي على ضوئها يتم عرض القوائم المالية لغرض ضمان إجراء المقارنة سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للشركة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع شركات أخرى (مصطفى، 2007:12-13)
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	يهدف هذا المعيار لعرض قائمة التدفقات النقدية موزعة على الأنشطة الثلاثة ، تشغيلية واستثمارية وتمويلية . يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من عام 2009. (حمدان، 2009:19)
IAS 8	السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء	يهتم هذا المعيار بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية في قائمة الدخل كما يهتم بالمحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية و التغيرات في سياسات المحاسبة حيث يعرض المعيار تعريفا واضحا لكل من البنود غير العادية والأنشطة العادية والأخطاء الأساسية والسياسات المحاسبية يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من 2005 ، (الأسعد، 2013: 266-269).
IAS 24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	يحدد المعيار الطرف ذو العلاقة في حالة كون أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.
IAS 32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الأدوات المالية في الميزانية ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها. ويتناول هذا المعيار طرق عرض كل من الأدوات المالية والأصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية وكذلك بالنسبة للفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب يطبق بعد أحدث تعديل ابتداء من 2005 مع اخذ التعديلات على المعيار 7 من معايير التقرير لعام 2007 والتي تطبق 2009.
IAS 33	ربحية السهم	يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المنشآت أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح، يطبق ابتداء من عام 2005.
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية ويقصد بالتقرير المرحلي، تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة. يطبق ابتداء من عام 1999 مع اخذ التعديلات على المعيار (1) لعام 2007 والتي تطبق ابتداء من 2009.
IAS 39	الأدوات المالية:	يهدف المعيار إلى وضع أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية، والمطلوبات المالية، والعقود المتعلقة بشراء وبيع أصول او

بنود غير مالية مثل عقود شراء النفط والذهب. وفيما يتعلق بمتطلبات عرض المعلومات الخاصة بالأدوات المالية فقد وردت في معيار المحاسبة الدولي رقم (32)، أما متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية فقد وردت ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الذي يحمل عنوان الإفصاحات. (أبو نصار وحميدات، 2009: 648-649).	الاعتراف والقياس	
يهدف هذا المعيار إلى ضمان نوعية عالية للمعلومات المالية المحتوية في القوائم المالية المعدة لأول مرة حسب معايير IAS/ IFRS والتي يجب أن تتميز بالخصائص التالية: - 1- تتميز بالشفافية لمستعملها وقابلية المقارنة بين السنوات السابقة. 2- تمثل نقطة انطلاق للمحاسبة وفقا للمعايير الدولية، وتسمح بمقارنة الشركة مع الشركات أخرى وتخضع المبالغ المحتواة في القوائم المالية لنفس المعالجة السارية المفعول في المعايير عند تأريخ تطبيقها لها لأول مرة. (سليمة، 2014: 159)	تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	IFRS 1
هو الذي يحل محل المعيار المحاسبي IAS 39 إذ يتناول كيفية محاسبة ومعالجة الأدوات المالية من قروض وودائع وسندات دين وغيرها. (spall et al :2014,40)	الأدوات المالية	IFRS 9
تهدف إلى الوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء الشركات. وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية. (الأسعد، 2013: 274).	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية.	القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6)
تهدف إلى توفير معلومات حول التدفق النقدي لمستخدمي البيانات المالية بقصد إيجاد أسس تساعد في تحديد وتقويم قدرة الشركة على توليد النقد ومجالات استخدامه وتوقيتاته ودرجة التأكد من تحققه في المستقبل.	كشف التدفق النقدي	القاعدة المحاسبية العراقية رقم (7)
تهدف إلى الحد من التآكل الحاصل في رأس المال عن طريق توزيع الأرباح، وذلك باستخدام إما مفهوم المحافظة على رأسمال (القوة الشرائية العامة) بتعديل شامل للبيانات المالية بمعدل عام للأسعار أو باستخدام مفهوم المحافظة على القوة التشغيلية للشركة (مفهوم التكاليف الحالية) باستخدام المعدلات الخاصة في تعديل بعض عناصر البيانات المالية. وإحاطة مستخدمين البيانات المالية بآثار التغير بالأسعار على تلك البيانات والإفصاح عن مدى نجاح إدارة الشركة.	المعلومات التي تعكس آثار التغير بالأسعار	القاعدة المحاسبية العراقية رقم (8)
تهدف هذه القاعدة إلى التعريف بالأرباح والخسائر الرأسمالية ومصادرها والمعالجات المحاسبية الخاصة بها.	الأرباح والخسائر الرأسمالية	القاعدة المحاسبية العراقية رقم (12)

\*الجدول من إعداد الباحثة

ثالثاً: مضمون المعيار الدولي رقم (33) ربحية السهم ودور معيار الإبلاغ المالي رقم (13) القيمة العادلة في تعزيز الشفافية.

1- مضمون معيار ربحية السهم (33).

#### هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء الشركات أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح. (حمدان، 2009:39).

#### نطاق المعيار

حددت الفقرة رقم (2) من المعيار إن الشركات التي ينطبق عليها احتساب ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية، وبالتحديد ضمن قائمة الدخل، هي الشركات التي تكون أسهمها مطروحة للاكتتاب والتداول العام في السوق المالي أو التي تنوي طرح أسهم للاكتتاب العام. وحدد المعيار في الفقرة (3) إن ربحية السهم تحسب للشركات التي تعد قوائم مالية موحدة باستخدام صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل الموحدة وليس لكل شركة على حدة.

وقد تطلب المعيار احتساب وعرض كل من ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة وذلك باستخدام الأرباح أو الخسائر من النشاط المستمر للشركة وذلك لجميع الفترات التي تغطيها القوائم المالية المعروضة (أبو نصار وحמידات، 2009: 559-565).

#### 3.1- متطلبات الإفصاح وفق معيار ربحية السهم

❖ الإفصاح عن المبالغ المستخدمة في حساب بسط النسبة سواء لحساب ربحية السهم الواحد الأساسية أو المخفضة، وتسوية تلك المبالغ مع صافي الربح أو الخسارة عن الفترة. (10، 2012: IAS33)

❖ الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة.

❖ الإفصاح عن الأدوات المالية التي يمكن أن تخفض من ربحية السهم الأساسية مستقبلاً، وتم استثنائها في حساب ربحية السهم المخفضة الحالية لأنها لا تؤدي للتخفيض.

❖ توضيح و وصف الأحداث اللاحقة المتعلقة بالأسهم العادية أو الأسهم العادية المحتملة اللاحقة لتاريخ الميزانية (التي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية) (AASB:2001،17)

وهذا يعني إن العائد الأساسي للسهم الواحد (Eps) يحتسب على أساس المتوسط المرجح لعدد من الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. ويتم احتساب ربحية الأسهم المخفضة على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم من الأسهم العادية بالإضافة إلى تأثير الأسهم العادية المخفضة المحتملة. (W. Leahy :2015 ،36)

ترى الباحثة إن مؤشر ربحية السهم من العوامل التي لا يمكن تجاهلها عن اتخاذ القرار الاستثماري، إذ يعكس هذا المؤشر نتيجة النشاط الأساسي الذي تمارسه الشركة.

## 2- دور معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) القيمة العادلة في تعزيز الشفافية

نظرياً لا يوجد حتى الآن اتفاق بين المحاسبين والمنظمات المهنية والباحثين عن مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وذلك عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية (المطيري، 2011:15) فالقيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة (السعيد والعيسى، 2008:8) فقد جاء مفهوم القيمة العادلة لتضييق الفجوة بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية، وساعدت في أن تتلاقى المفاهيم حول القيمة بين المحاسبين والاقتصاديين. (حسانين، 2009:24) ويقسم مفهوم القيمة العادلة إلى قسمين هما: (عواد، 2010:46-47)

■ قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة، والقيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تادية مطلوبات بين جهات مطلعة و راغبة وفي معاملة مباشرة .

■ قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة الشركة المستمرة، وقيمة التصفية.

إن اختلاف التوقعات بين المستثمرين حول القيمة العادلة للورقة المالية هو الذي يولد التداول على الورقة المالية، واختلاف التوقعات ينتج عن عدة أسباب منها اختلاف مصادر المعلومات، أو الاختلاف في قراءة تحليل هذه المعلومات كذلك فإن استخدام نماذج رياضية مختلفة لحساب القيمة العادلة تقود إلى اختلاف التوقعات، وحتى لو تم استخدام نفس النموذج الرياضي من قبل عدة أشخاص فيمكن الوصول إلى نتائج مختلفة بناءً على البيانات المدخلة في النموذج، فقد يستخدم البعض بيانات يومية والبعض الآخر أسبوعية أو شهرية.... الخ (الهويدي، 2010) ومن هنا نفهم أن القيمة العادلة لا يوجد لها قانون محدد للوصول إليها، لأنها تخضع للعديد من الأمور التي تحكمها، فما هي هذه الأمور وما هي فوائد القيمة العادلة وما عيوبها؟

### 1.2- تبني القيم العادلة على العوامل التالية: - (الرشيدي، 2012:44)

- ❖ وجود سوق يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.
- ❖ أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة.
- ❖ ظروف طبيعية.

- ❖ تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقا للسوق.
  - ❖ في حالة عدم وجود سوق نشطة يكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم.
- 2.2- مزايا استخدام القيمة العادلة: (سليمان، 2001:2)**
- القيمة العادلة هي مقياس للواقع الاقتصادي وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، إذ توفر مقياسا عالي الدقة لهذا المفهوم.
  - تعالج جانبا من القصور في مفهوم الكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية).
  - توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أسسا جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية.
  - تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء الشركة. (رشيد وآخرون، 2010:9)
- 3.2- العيوب التي تؤخذ على تطبيق القيمة العادلة (آل غزوي، 2010:1)**
- عدم دقة القياس كونه يخضع للاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة الأدوات المالية غير النشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات الشركة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة.
  - زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية والتي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة الكلفة عن المنفعة.
  - يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.
  - قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالا أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية.
- 4.2- شروط تطبيق القيمة العادلة**
- عند تطبيق القيمة العادلة لابد من توافر الشروط التالية: (الأغا، 2013:39)**
- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
  - توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
  - توفر قوانين و تشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح ونص المعيار وليس بنصه المجرد فقط .
- 5.2- أساليب قياس القيمة العادلة**
- في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فان مقاييس القيمة العادلة تزودنا بالكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس الكلفة التاريخية، بالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة (صالح، 2009:24) أما عن كيفية قياس

القيمة العادلة فقد بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية انه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي: - (سويد، 2012: 61)

- ❖ يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- ❖ إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، و خاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.
- ❖ قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة: -  
(a) الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المتشابهة.  
(b) خدمات التسعير من جهة خارجية.  
(c) نماذج التسعير الداخلية.

وقد أشارت المعايير المحاسبية إن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشط يكثر فيه البائعون و المشترين وتتوافر فيه المعلومات لجميع الأطراف وإمكانية الاطلاع عليها بمعنى توافر المعلومات لقيمة الأداة المالية في السوق النشط واقرب مثال على ذلك هو أسعار الأسهم في الأسواق المالية وبالتالي تتحدد القيمة العادلة التي تمثل السعر في ذلك الوقت بحيث لا يستطيع أي متعامل من الخداع في تحديد قيمة السعر أيا كان البائع أو المشتري إذ تتوافر لكل منهما كافة المعلومات المتعلقة بالأداة المالية سواء كانت أسهم أو سندات (آل غزوي، 2010: 1).

## 6.2- معيار الإبلاغ المالي الدولي لقياس القيمة العادلة.

يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو تطبيق القيمة العادلة فقد كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها مما يؤدي إلى تخفيض المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة. وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتباراً من 1\1\2013 (كامل والعاني، 2014: 11) إذ يهدف هذا المعيار إلى تعريف القيمة العادلة، ووضع معيار يتضمن إطاراً منفصلاً عن كيفية قياس القيمة العادلة، ووضع متطلبات للإفصاح عن القياس بالقيمة العادلة، وتبني هيكل جديد للقيمة العادلة. (الجعارات، 2014: 44) وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار رقم (157) والذي بدأ سريانه بعد 15 تشرين الثاني لسنة 2007، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ عرف المعيار رقم (157) القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عن

بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويل لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس.

والقيمة العادلة طبقا لتعريف المعيار لا تشمل القيمة السوقية، إذ تختلف القيمة العادلة عن القيمة السوقية ويعود سبب الاختلاف إلى إن الأحكام المستخدمة لتطوير القيمة العادلة قد لا تكون نفس أحكام المساهمين في السوق نفسها، فهي القيمة المعتمدة على تحليل المعلومات المالية حول وحدة اقتصادية معينة (علاوي، 2014:1647-1648).

## 7.2- القيمة العادلة تدعم وتعزز الشفافية

تساهم معايير القيمة العادلة بشكل لا يستهان به في إضفاء شفافية عالية الجودة على المعلومات المالية (المحاسب، 2015:1) ففي حالة إن السوق لم يعد نشطا يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، وان المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير (شعيب، 2010:126) والقياس على أساس القيمة العادلة يوفر مزيدا من الشفافية من القياس على أساس الكلفة التاريخية (Sing and Meng, 2005:4) إذ إن إفصاحات القيمة العادلة للأدوات المالية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي التقارير المالية من الكلفة التاريخية (Bui, 2011:7) وتحدد معايير محاسبة القيمة العادلة متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية، تماما كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية، فالشفافية عنصر هام يستجيب لحق الجمهور في الاطلاع والمعرفة عن المعلومات. (الخوري، 2007:1)

وتوصلت الباحثة إلى أهمية إلزام الشركات المدرجة بالسوق بزيادة مستوى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والتطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي في السوق، إذ تم التركيز على معيار القيمة العادلة لأهميتها في إضفاء الشفافية على المعلومات المتوفرة في السوق ليتمكن المستفيدين من اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهدافهم .

## المبحث الثالث

### دور شفافية الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة السوق

#### أولاً : عدم تماثل المعلومات

يقصد بعدم تماثل المعلومات في السوق المالية عدم إلمام احد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة مما يمنعه من اتخاذ القرار السليم (العايب ، 2015) والمعلومات غير المتماثلة تعني بأن المدراء لديهم معلومات عن عمليات ومستقبل الشركة أكثر من المستثمرين . (حداد، 2009:285) فهناك شكلين لعدم تماثل المعلومات الأول : عدم التماثل أو عدم المساواة بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة ، والأطراف الخارجية من جهة ثانية، الثاني : يتضمن عدم التماثل أو عدم المساواة بين الأطراف الخارجية بعضها لبعض ، مثال على ذلك عدم التماثل بين المستثمرين المحليين أو بين المستثمرين المحليين من جهة والمستثمرين الأجانب من جهة أخرى.(عبد النعيم، 2013: 7) وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات المصدر الأساسي لزيادة الحاجة للإفصاح عن المعلومات التي يتم نشرها في التقارير بمختلف أشكالها ، ويمكن توضيح مشكلة عدم تماثل المعلومات على مستوى الشركة وسوق المال على النحو التالي :-

- مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق المال :يقصد بها عدم تماثل المعلومات بين مجموعة المستثمرين في سوق المال نتيجة عدم الإفصاح الكافي عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة (المهندي وصيام ، 2007: 261)
- مشكلة عدم تماثل المعلومات على مستوى الشركة (مشكلة الوكالة): تسمى العلاقة بين المساهمين والإدارة علاقة الوكالة وتنشئ عن هذه العلاقة تضارب في المصالح بين الإدارة (الوكيل) والمساهمين (الموكل) ويسمى هذا التضارب مشكلة الوكالة. ( 11، Ross et al :2007) وقد يكون هناك عدم تماثل في المعلومات بين الموكل والوكيل ، إذ إن الأخير يمتلك الخبرة العملية والسيطرة على المعلومات المحاسبية ولديه خبرة في الاختيار من بين السياسات والتقديرات المحاسبية مما يعظم دالة منفعة على حساب الموكل (ريمه، 2012:4) ويؤدي عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و الملاك إلى زيادة كلفة حق الملكية بسبب مطالبة المساهمين بتحقيق عائد مرتفع لتعويضهم عن المخاطر الناتجة عن نقص المعلومات المتاحة (سعد الدين ، 2014 : 313) كما أن حالة عدم تماثل المعلومات تؤدي إلى مخاطر غير مرغوبة وهي : (غنيم ، 2013 : 16)
- تخفيض درجة السيولة للأوراق المالية
- زيادة تكاليف العمليات
- صغر حجم السوق (بمعنى قلة عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو الشراء)
- انخفاض حجم العمليات وقيمتها (قيمة الأسهم المباعة والمشتراة في فترة معينة )

ويظهر تأثير عدم تماثل المعلومات على حملة الأسهم بشكل أساسي عندما يحاول المدراء التأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي باتجاه تقييمها بأكثر من حقيقتها , وذلك إما عن طريق تدخل الإدارة بتجميل المعلومات من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح أو عن طريق تسريب بعض المعلومات وسرعان ما يكتشفه المتعاملين في السوق فتكون ردود فعلهم سلبية للغاية على أسعار أسهم الشركة (الفضل وآخرون, 2014: 5) وبالنتيجة فان عدم تماثل المعلومات المحاسبية سيؤدي للأضرار بكفاءة السوق وقدرته على تشجيع الاستثمار، إذ إن كفاءة السوق لا تتحقق إلا في حالة تماثل المعلومات بين كافة الأطراف المتعاملة فيها وذلك كي يكون تأثير المعلومة في الأسعار وأحجام التداول كامل وسريع ، ومادامت هناك عدم كفاءة فأن ذلك يعني إمكانية تحقيق بعض الأطراف لأرباح غير عادية على حساب الاطراف الأخرى التي ليس لديها معلومات. (الناصر والنعمي ، 2012: 14) أن عدم توافر المعلومات أو توافرها بشكل غير عادل أمام جميع المستثمرين أو عدم توافر الأشخاص القادرين على تحليلها سوف يحول سوق الأوراق المالية إلى سوق للمضاربة العشوائية تقود إلى تسعير خاطئ لا تبرره أساسيات الاستثمار في الشركة المصدرة للأسهم ، مما يؤدي في النهاية إلى التخصيص غير الكفوء للموارد المالية المتاحة . (بن حاسين ، 2013: 110) لذا يمكن أن نعتبر إن عدم تماثل المعلومات سبب رئيسي في فشل الأسواق المالية ( 3، 2011: Abosede & oseni )

### ثانيا : أهمية الشفافية في الإفصاح للحد من عدم تماثل المعلومات

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية ، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولا إلى الأسعار الحقيقية للأسهم ، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق . (الجبلي ، 2012) فالإفصاح يزيد من حجم تداول الأسهم ودقة تنبؤات المحللين مما يؤثر على خفض كلفة حق الملكية . (سعد الدين ، 2014: 313) ويظهر دور الشفافية في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين في الأسواق المالية . ( 29، 2014: Forssbaek & oxelheim) فالشفافية تخفض من التكاليف وتعمل على زيادة السيولة ، وبالتالي تخفض من عدم تماثل المعلومات ( 6، 2011: Coslor) وتوافر الشفافية في الإفصاح يمكن الحصول على معلومات ذات جدوى قادرة على تحقيق الكفاءة في السوق المالي إلا إن ذلك يعتمد على الاستيعاب الجيد لهذين المفهومين وتقييمهما بشكل يحقق الغاية منهما وذلك من خلال ما يلي : (بن ساسي وكماسي ، 2014 : 641)

### 1- تدعيم الإفصاح الإلكتروني

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب (رواي، 2013: 6) ولقد أثبتت إحدى الدراسات إن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا منها: (عبد الحكيم ودلول ، 2009: 53-54)

- توفير المعلومات بصورة ملائمة
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري للمعلومات

- تحسين عملية الإفصاح
- توفير المعلومات في الوقت المناسب
- تحقيق التغذية العكسية
- تحقيق الشفافية
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات
- تمكين المستثمرين من شراء وبيع الأوراق المالية بشكل أكثر كفاءة .

ويحقق الإفصاح الالكتروني مجموعة من المزايا : (محمود ومهدي ، 2010: 6-7)

- يحقق الإفصاح المحاسبي الالكتروني تخفيضا لتكاليف توزيع المعلومات . إذ تتجنب التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي . فضلا عن اقتصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات .
- يمكن الإفصاح الالكتروني المستخدمين من إن يحملوا المعلومات إلى حاسباتهم الشخصية لأجراء التحليلات الخاصة بهم .
- تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد اقل إذ تسمح متصفحات الانترنت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار .

إذا فإن نشر القوائم المالية السنوية أو غيرها على المواقع الالكترونية هو لتسهيل عملية الوصول إليها وقراءتها وتحميلها ، وما يحققه ذلك من اختصار الوقت والجهد وأموال المستثمر والزيون ، وفاعلية قراراته المتخذة في ضوء الشفافية العالية التي توفرها المواقع الالكترونية المتكاملة . (السليم ، 2006: 100)

## 2- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تتوافر لدى المدراء معلومات هامة عن الأداء الحالي والمستقبلي للشركة (العيساوي وآخرون، 2008: 135) وقد أفادت عدة دراسات إن لدى هؤلاء المدراء الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات ،ومن هذه الحوافز انخفاض كلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للشركة، وزيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض كلفة رأس المال (تشوي وآخرون، 2004: 190 ) يمكن القول إن التأثير الايجابي للإفصاح الاختياري والإلزامي في إنجاح الاتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح وتخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المستثمرين أنفسهم وتحسن نوعية المعلومات أصبحت حاجة مرتبطة بالتطور الاقتصادي للعصر الحديث ، فزادت أهمية الإفصاح في تخفيض ظاهرة المعلومات الداخلية غير المتاحة للجمهور، أو تقليل فرص إشاعة معلومات خاطئة. (الشلاحي ، 2012: 15)

فالإفصاح الاختياري يتم من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن مزيد من المعلومات أكثر مما هو مطلوب (T.Popova et a، 2013:1 ) وتشير إحدى الدراسات إلى إن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات

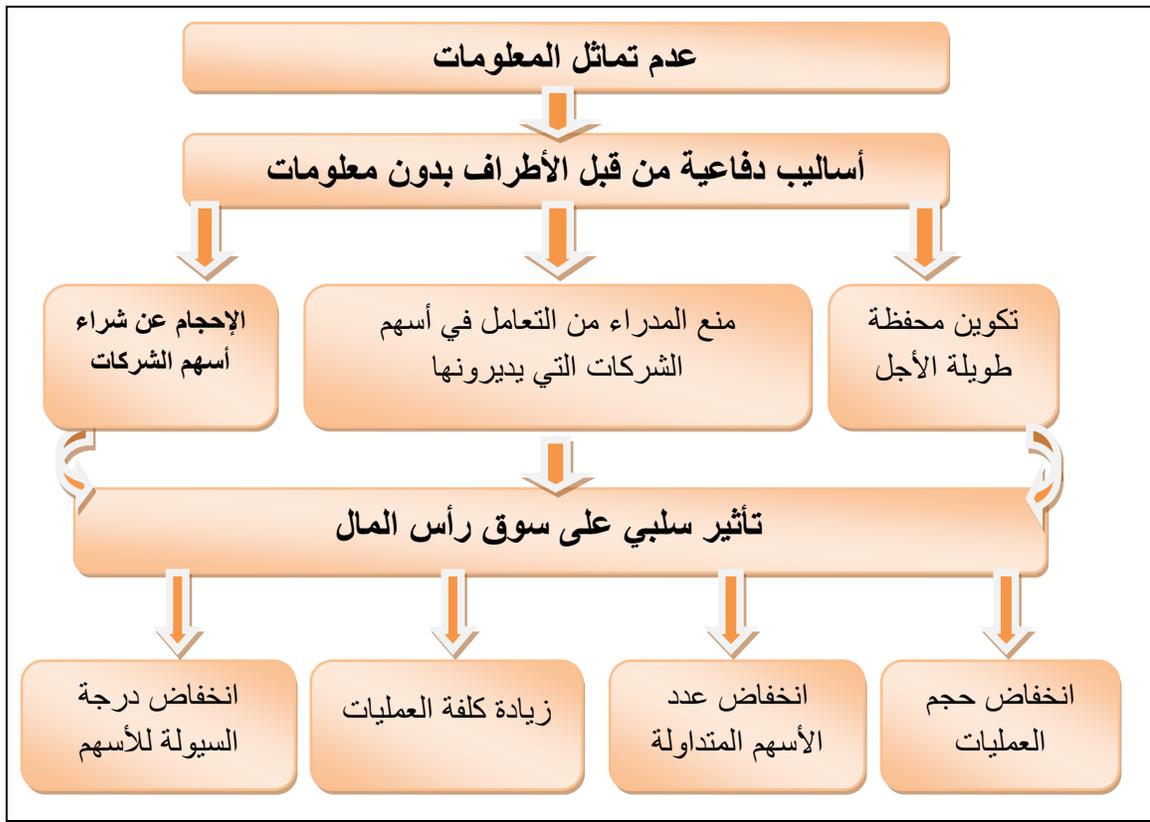
الاستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وتم التوصل إلى النتائج الآتية: (عبد الملك ، 2008: 26-27)

- اتفاق كل مستخدم القوائم المالية على أهمية محتوى الإفصاح الاختياري في توفير المزيد من المعلومات .
- متخذو قرارات الاستثمار يعطون أهمية قصوى لمحتوى الإفصاح الاختياري

وتظهر أهمية الإفصاح الاختياري في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافة في سوق الأوراق المالية ، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفاعلية (دحود وحماة ، 196:2014)، ولكي نحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ، وبين المستثمرين أنفسهم – نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة – حتى نصل إلى السوق الكفوء والسعر العادل، لا بد أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي . (المهندي وصيام ، 2007: 262) فالإفصاح الإلزامي (إصدار معايير ملزمة) يكون ضروريا لإجبار الشركات على الإفصاح عن المعلومات المحجوبة عن المستثمرين ، إذ تعمل المعايير المحاسبية الملزمة على تخفيض عدم التماثل في المعلومات وبالتالي منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات على حساب الأطراف الخارجية ، فكلما زاد التزام السوق المالي بالقوانين المتعلقة باتباع المعايير الدولية للمحاسبة كلما دل ذلك على تطور كفاءة السوق . (بورقبة ، 2010 : 142).

### 3- الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات غير المالية

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في البيانات المالية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ الظاهرة في القوائم المالية ، وهذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية ، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة . (جربوع ، 2007: 251) وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل : عدد العمال ، الحصة السوقية ، إحصائيات التشغيل ، .... الخ أو وصفية مثل مستوى المنافسة ، الحالة الاقتصادية ، الكفاءة الإدارية .... الخ وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار. إذ إن حصر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. إذ إن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر في سوق المال الكفوء . (عمار وسامي ، 2014: 8) لذا هناك حاجة لاهتمام أكبر بالمعلومات غير المالية و خصوصا أنها ذات طبيعة مستقبلية وليست تاريخية مثل التقارير المحاسبية ، وأنها تحمل في طياتها دلالات إستراتيجية حول فرص ومخاطر تطور أداء الشركات (عبد الكريم، 2007: 11) ويمكن توضيح تأثير عدم تماثل المعلومات في السوق المالي كما في الشكل الآتي:-



\*شكل (2-4) تأثير عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال

\*المصدر (غنيم, 2013: 18)

### ثالثا : كفاءة السوق والشفافية في الإفصاح

تعتبر كفاءة السوق المالي من المفاهيم التي تم اكتشافها بالصدفة عندما قام (موريس كاندال) بدراسة سلوك أسعار الأسهم , حيث كانت النتائج التي توصل إليها بأن الأسعار تتقلب بشكل عشوائي , حيث لا يمكن التنبؤ بسعر سهم معين , وحسب رأي كاندال فإن هذه الأسعار لا تستجيب إلا إلى المعلومات الجديدة التي ترد إلى السوق بشكل عشوائي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق أي أرباح غير عادية لذلك نجد إن كفاءة السوق المالي ترتبط بكفاءة تدفق المعلومات وذلك بالشكل الذي يضمن الشفافية والدقة والسرعة وبالتالي التقليل من حالات عدم التأكد بمستقبل الاستثمارات .

(خيرة, 2012: 86)

وقد وصف (فاما) السوق الكفوء بأنه السوق الذي تعكس فيه الأسعار كافة المعلومات بشكل تام, فأسعار تداول الأسهم أو السندات لأي من الشركات المدرجة تعكس بشكل حقيقي جميع المعلومات المتعلقة بتلك الشركة و وضعها المالي وأدائها عموما . (الجبلي, 2012: 1) كما يعكس سعر السهم في ظل السوق الكفوء توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية و المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب, ولكن على الرغم من توافر المعلومات لجميع المتعاملين في

السوق إلا إن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماماً (قصر اوي, 2007:6) .

ولكي يكون السوق المالي كفوءاً , لا بد من توافر شرطين على الأقل الأول: أن تعكس الأسعار السائدة في السوق وبشكل تام جميع المعلومات المتاحة للمتعاملين فيه , ثانياً: أن تعكس تلك المعلومات بطريقة غير متحيزة (الداعور وعابد: 2009:817)

وهذا يعني أن كفاءة السوق تقاس بمدى استجابة أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه , وفي ظل نظرية كفاءة السوق تتلاشى فرص تحقيق أرباح غير عادية , بحيث لا يتمكن أحد من المستثمرين أن يحقق أي أرباح غير عادية من خلال استغلاله لأية معلومات لم تكن متوافرة لدى غيره من المستثمرين. (مسعودي, 2012:34)

وعليه يمكن القول إن قيمة السهم في السوق الكفوء هي قيمة عادلة وتعكس تماماً القيمة الحقيقية له , ويتولد عن هذه القيمة عائد كفيل بتعويض المستثمر عن المخاطر الناتجة عن التعامل بهذا السهم في حالة البيع والشراء , وعلى الرغم من أن المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين فإنهم لن يصلوا إلى نفس القرارات وفي نفس الوقت , وبالتالي لن يحققوا نفس العائد , أما السبب وراء ذلك فهو اختلاف أساليب التحليل من مستثمر لآخر , إضافة إلى تباين مستوى الخبرة والكفاءة بين المتعاملين ومع ذلك فإن الأسعار التي تتم بها المعاملات والناتجة عن التحليل وتوقعات المستثمرين تقترب من القيمة الحقيقية للسهم . (سمية, 2010:34)

وبما أن السعر السوقي يتحدد بناءً على عوامل العرض والطلب في السوق من قبل المتعاملين فإن الأسعار تعكس آراء المتعاملين . الأمر الذي يدفع إلى تحديد العوامل التي يتحدد من خلالها رأي المتعامل حول سهم شركة معينة أو السوق بشكل عام , وكلما كان الالتزام بتطبيق تلك العوامل أكبر فإن السوق يتجه نحو كفاءة أكبر و بالتالي تقلص الفجوة ما بين السعر السوقي والقيمة العادلة . ومن أهم تلك العوامل (الشفافية ومستوى الإفصاح , الأنظمة والتشريعات مستوى الفكر الاستثماري, مستوى التحليل المالي وإعداد البحوث الاستثمارية, عدد المتداولين ) وسيتم التركيز على عامل الشفافية في الإفصاح والذي يعني بموضوع الإفصاح من قبل الشركات المدرجة والإعلانات المتعلقة بأنشطتها والشفافية حول بعض البيانات الخاصة بتداولات السوق . إذ يجب أن تركز الشركات على كمية و نوعية المعلومات التي تفصح عنها وإعلانها بتوقيت مناسب وبسرعة وباتباع الإجراءات التي تضمن عدم تسريب المعلومات قبل الإفصاح عنها. (حمودة, 2011)

ويجب أن يكون الإفصاح كافياً بما يسمح للمستثمرين مقارنة الشركات بعضها ببعض بحسب الصناعات أو المكان , ويفترض إن الشفافية في القوائم المالية والإفصاح الكامل يشجع على اكتساب ثقة المستثمر والتي ستؤدي إلى زيادة السيولة وتخفيض من كلفة التبادل ويرفع من الجودة الكلية للسوق . (الناصر و النعيمي, 2012:15)

وتظهر أهمية الشفافية في السوق إذ تعتبر شفافية السوق المفهوم الأساسي في أبحاث السوق المالي , فالأسواق الشفافة هي التي توفر معلومات دقيقة عن الأسعار في السوق . فالشفافية تهدف إلى إعطاء معلومات سريعة ودقيقة حول الأسعار المعروضة في السوق من خلال توفير التفاصيل الأساسية , بالإضافة إلى ذلك تهدف الشفافية في السوق إلى تجنب المخالفات , أما شفافية الأسعار في السوق فهي تعني الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بعمق السوق الذي من شأنه أن يكشف الغش والتلاعب. (Coslor: 2011, 6-5)

وتساعد شفافية الأسعار المستثمرين في الحصول على المعلومات بسهولة مما يتيح لهم إجراء مقارنات مفيدة عن تكاليف الخيارات البديلة , شفافية الأسعار تعني أيضا أن المستثمرين على فهم في كيفية تحديد الأسعار. (Austin&Gravelle:2008, 1)

والشفافية في السوق تحسن من كفاءة السوق من خلال الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات والإفصاح عن الأسعار وضمان تكافؤ الفرص في السوق وحماية المستثمرين عن طريق إزالة عدم التماثل في المعلومات. (GEBI:2011, 2)

فالشفافية من شأنها أن تعزز مزيدا من المنافسة في السوق. (K.Edwards et al:2006, 1) ولها دور في تعزيز عملية التداول وهذا يعكس رأي المنظمات في إن الشفافية تلعب دورا محوريا في تعزيز العدالة والكفاءة في السوق , وبشكل عام وعلى نطاق واسع إن وضع معايير للشفافية في السوق ليست واضحة , على الرغم من أنه تم إثبات أهمية الشفافية لكفاءة السوق. (IOSCO:2001, 4)

#### رابعا : خصائص كفاءة السوق المالية

لكي يحقق سوق رأس المال هدفه المنشود والمتمثل في التخصيص الكفؤ للموارد المتاحة , ينبغي أن تتوافر فيه سمتين أساسيتين هما كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل . (خيرة،2012:88-89)

#### 1- كفاءة التسعير

يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية ويقصد بهذا النوع أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون وجود فاصل زمني مما يجعل أسعار الأسهم مرآة عاكسة لكافة المعلومات , وذلك دون تكبد تكاليف باهضة , وبالتالي تكون الفرصة متاحة لجميع المتعاملين لتحقيق الأرباح , وعليه فإنه يصعب على أي واحد منهم أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب الآخرين . (حجاج , 2012: 42) لكن في واقع الأمر إن تحقيق عوائد غير عادية ممكنة وليست مستحيلة وذلك بسبب اختلاف قدرة المستثمرين على تحليل المعلومات وسرعة استثمار هذه المعلومات للحصول على نتائجها , كما يمكن أن تتسرب بعض المعلومات إلى عدد محدود من المستثمرين , فتكون الفرصة متاحة في تحقيق أرباح غير اعتيادية .

## 2- كفاءة التشغيل

وتعرف أيضا بالكفاءة الداخلية ، ويقصد بها قدرة السوق على خلق توازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملين في كلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح لصناع السوق فرصة تحقيق مدى أو هامش مغالى فيه (سمية، 2010:37) ومن الملاحظ إن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل ولكي تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة ، ينبغي أن تكون التكاليف التي يتكبدتها المستثمر لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى ، مما يشجع المستثمرين على بذل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة وتحليلها مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة ، وبالتأكيد كلما كانت كلفة المعاملات مرتفعة كلما كان العائد من وراء البحث عن المعلومات الجديدة ضئيلا ولا يكفي لتغطية تلك التكاليف . (سمير والمصري، 2011: 25-26)

## خامسا : أنواع الكفاءة في سوق الأوراق المالية

### 1- الكفاءة الكاملة

يقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم ، وهذا ما يضمن تغيرا فوريا في السعر بما يعكس ما تحمله تلك المعلومات من أنباء سارة أو غير سارة للمستثمر ، (مسعودي، 2012:34) وعليه تتحقق الكفاءة الكاملة في ظل توافر الشروط الآتية :

- شفافية المعلومات وسرعة انتقالها للجميع وبدون تكاليف .
- التعاملات محررة من أية قيود ، كتكاليف المعاملات أو الضرائب ولا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق أو على بيعه وشرائه لأي كمية من الأسهم و للشركة التي يرغب فيها .
- اتصاف المستثمرين بالرشد ، وسعي كل منهم نحو تعظيم المنفعة . (صالح وفريدة ، 2010: 183)

### 2- الكفاءة الاقتصادية

في ظل هذه الكفاءة يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق وحتى تنعكس آثار تلك المعلومات على أسعار الأسهم ، وهو ما يعني إن القيمة السوقية لسهم ما قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل ، غير انه من المعتقد أن لا يكون الفرق كبيرا . (الفالوجي، 2007:30)

## سادسا : خصائص السوق الكفوء

للسوق الكفوء خصائص أهمها: (الساعدي ، 2012: 64)

1- المرونة الكافية في التعامل بصورة تضمن انتقال ملكية الأوراق المالية بين البائعين والمشتريين بسرعة وسهولة .

- 2- اعتماد التقنيات وشبكات الاتصال الالكترونية المناسبة لربط الأسواق المالية مع بعضها بصورة تجعل عملية تبادل المعلومات سهلة وسريعة .
- 3- تحقيق التوازن بين الطلب والعرض للأوراق المالية خلال المنافسة .
- 4- وجود مجموعة متخصصة من الوسطاء الماليين تعمل على تصريف الإصدارات نيابة عن الشركات المصدرة للأوراق المالية .
- 5- توفير الشفافية في الإفصاح ويقصد بها توفير الشركة للمعلومات والتقارير التي تمكن الأشخاص والهيئات من معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة والذي على أساسه يمكنهم تحديد موقفهم من الشركة حالياً ومستقبلاً، مع احتفاظ الشركة بحقها في حجب ما تراه ضرورياً منها لعدم الإضرار بالشركة أو بمركزها المالي أو المساهمين فيها . (طاهري وسهام ، 2012: 11)
- 6- كفاءة المعلومات (التسعير) يعتبر توفير المعلومات عن الأوراق المالية ووصولها إلى كافة المستثمرين المحتملين في آن واحد وبسرعة وبكلفة ضئيلة من أهم الشروط الضرورية لكفاءة السوق المالي وهذا يعني إن أي تغيير في المعلومات حول العرض والطلب سيؤدي إلى تغيير مقابل في أسعار الأوراق المالية . (زيود وآخرون ، 2007: 4)

#### سابعا : مستويات أو أشكال الكفاءة

أشارت فرضية كفاءة السوق إلى إن أسعار الأسهم السوقية تعكس وبسرعة المعلومات المتوفرة ومن خلال هذا المفهوم (موسى وصافي، 2009: 17) توجد ثلاثة مستويات للكفاءة ، المستوى الأعلى أو الشكل القوي للكفاءة ، المستوى المتوسط أو الشكل شبه القوي ، المستوى الأدنى أو الشكل الضعيف (بن الضب ، 2009 : 50) :-

#### 1- الشكل القوي للكفاءة

يرى Fama مؤسس نظرية كفاءة السوق انه حسب هذا الشكل فان سعر الورقة المالية في السوق يعكس جميع المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية والخاصة والعامية (العامري ، 2013: 579) إذا كان السوق الكفوء في الشكل القوي ، فانه ينبغي لمجموعة من المستثمرين أن تكون قادرة على تحقيق أرباح استثنائية خلال فترة معقولة من الزمن ، عن طريق استخدام المعلومات المتاحة للجمهور بطرق مفتوحة ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على جميع المعلومات غير المعلنة ، بما في ذلك المعلومات التي قد تكون مقتصرة على بعض الجماعات مثل الداخليين (insiders) في الشركات وبعض المتخصصين في الأسواق المالية .

#### 2- الشكل شبه القوي لكفاءة السوق

في هذا المستوى تعكس الأسعار إلى جانب المعلومات الماضية المعلومات المنشورة والمتاحة للجمهور (صديقي ، 2012: 8) وإذا ما كانت المعلومات المتوفرة حالياً منعكسة بشكل كامل ، وسريع وغير متحيز في الأسعار الحالية ، فإنه من غير المجدي للمشاركين ، الذين يتداولون بالاعتماد على تحليل هذه المعلومات، البحث عن فرص لتحقيق عوائد غير عادية منها لأن

جميع المشتركين يستخدمون المعلومات نفسها كونها متوفرة بشكل علني , وهذه المعلومات العامة و المتوفرة بشكل علني تضم على سبيل المثال ، إعلانات الأرباح السنوية أو الفصلية ، إعلانات مقسوم الأرباح ، إعلانات تجزئة السهم ، الإعلان عن التغيير في الطرق المحاسبية، الإعلان عن الاندماج . إلى غير ذلك من المعلومات العامة التي تتاح لجميع المشتركين في السوق المالية . (العامري ، 2010: 124)

### 3- الشكل الضعيف لكفاءة السوق

بموجب هذا المستوى فإن أسعار السوق تعكس فقط المعلومات التاريخية (12: 2010 ، Aatola et al) مثل حجم الصفقات السابقة أو حركة الأسهم لأيام أو الأسابيع أو الأشهر الماضية . وتكون حركة الأسعار في المستقبل مستقلة تماما عن المتغيرات التي حدثت في الماضي ، (حجاج ، 2012: 45) وفي هذه الحالة فان المستثمرين لا يستطيعون الحصول على أرباح غير عادية من خلال استخدام بيانات الأسعار التاريخية . (سمور، 2007: 38) ويمكن توضيح أشكال السوق الكفو كالاتي :-

\*جدول (2-6) مجاميع المعلومات الخاصة بكل شكل من أشكال كفاءة السوق المالية

شكل الكفاءة	مجموعة المعلومات المنعكسة في أسعار الأوراق المالية
الضعيف	جميع المعلومات الماضية للأوراق المالية (التاريخية)
شبه القوي	جميع المعلومات المتوفرة بشكل علني (العامة)
القوي	جميع المعلومات (العامة والخاصة)

\*المصدر : (العامري ، 2010: 127)

ترى الباحثة إن مفهوم الشفافية في السوق هو مفهوم هام لتعزيز فهم عمليات السوق من خلال تقديم تقارير وقوائم مالية مدرجة بها معلومات واضحة وشفافة تعبر عن واقع الشركة ووضعها المالي إذ إن المعلومات المضللة أو الغير واضحة من شأنها تضليل المستثمر مما يؤثر على عمليات التداول في السوق ، ويمكن أن تكون الشفافية حل لمشكلة عدم تماثل المعلومات في السوق إذ أن كفاءة السوق لا تتحقق إلا في حالة تماثل المعلومات .

## الفصل الثالث

### علاقة الشفافية بالإفصاح و التوقعات المستقبلية للشركات

#### المبحث الأول

التوقعات المستقبلية للشركات و أسعار الأسهم و علاقة الشفافية  
بالإفصاح المحاسبي للتنبؤ المالي

#### المبحث الثاني

شفافية المعلومات في القوائم المالية و مدى إفصاحها عن التوقعات  
المستقبلية للشركات

## المبحث الأول

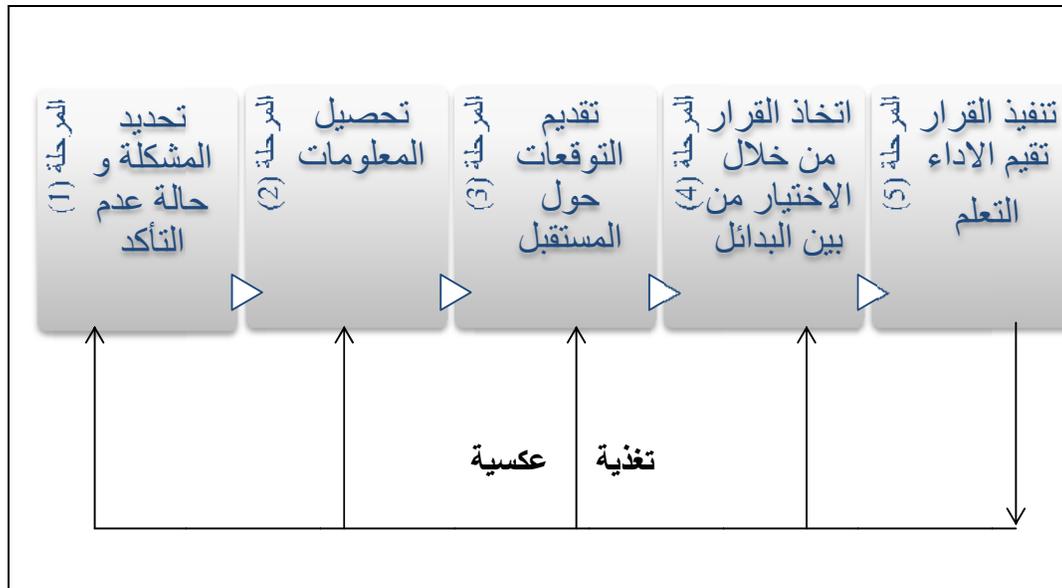
### التوقعات المستقبلية للشركات وعلاقة الشفافية بالإفصاح المحاسبي للتنبؤ المالي

تعتبر التوقعات بخصوص مستقبل الشركة وقوة مركزها المالي من العوامل المهمة في تحديد سعر السهم ، لذلك كلما كانت التوقعات متفائلة بخصوص الشركة استنادا إلى قوة مركزها المالي ونجاحها وقدرتها على تحقيق أرباحا أكبر في المستقبل كلما أدى إلى زيادة سعر أسهمها، وعلى العكس من ذلك في حالة ضعف المركز المالي للشركة وتعثر نشاطها وضعف قدرتها على تحقيق أرباحاً أكبر لاحقاً يؤدي إلى انخفاض سعر أسهمها في السوق إذ يصنف الاقتصاديون التوقعات إلى توقعات متفائلة وتوقعات متشائمة. فإذا تفاعل المستثمرون حول المستقبل فإنهم يقومون بالتوسع في استثماراتهم ، أما في حالة التشاؤم فيتم تقليل الاستثمار أو إبرام الصفقات ، سيتضمن هذا المبحث كل ما يتعلق بالتوقعات المستقبلية للشركات وعلاقتها بالشفافية ومدى أهمية اتخاذ القرارات في تحديد مصير الشركة بفشلها أو نجاحها من خلال التنبؤ بالفشل المالي للشركات وعرض أهم وسائل علاج الفشل المالي .

### أولا :- اتخاذ القرارات وتأثيرها في النتائج المستقبلية للشركات

#### 1- مفهوم اتخاذ القرارات

عملية اتخاذ القرار هي الاختيار بين بديلين أو أكثر أي بين عدة طرق ممكنة تقود إلى هدف معين. أن عدم وجود بدائل يجرد العملية من معناها، إذ تصبح أشبه بانتخاب من غير مرشحين (قاسمي، 2009: 2) فالقرار يعد الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة ، ويعتبر هذا البديل أكثر كفاءة وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار ، أما عملية اتخاذ القرار فهي عملية اختيار بديل واحد من بين البدائل الممكنة لحل مشكلة أو تحقيق هدف معين (الظاهر ومنال، 2009: 10) وعملية اتخاذ القرار تبنى على التفكير الموضوعي والدراسة العلمية للوصول إلى البديل الأنسب (لزع، 2012: 27) أن القرار هو اتخاذ الخيار المناسب للوصول إلى نتائج مرضية (Kreye: 2011، 18) ويجب أن يتم التمييز بين عملية اتخاذ القرار وعملية صنع القرار إذ تبدأ عملية صنع القرار بمرحلة تحديد المشكلة، وجمع المعلومات ذات الصلة بالمسألة، تشخيص المشكلة وتحليلها، تقييم البدائل و اختيار البديل الأنسب، وتنفيذ القرار، إذن اتخاذ القرار يأتي كمرحلة حاسمة من ضمن مراحل صنع القرار، فهو نتاج عملية صنع القرار ذاتها (راشدة، 2009: 2) ويرى الكثيرون إن عملية اتخاذ القرارات هي أهم عنصر في العمل وفي حياة الشركات، فاتخاذ القرارات هو جوهر القيادة وهو نقطة البدء بالنسبة لجميع الإجراءات وأوجه النشاط التي تتم في الشركة، والعجز عن اتخاذ القرارات اليومية يؤدي إلى تجمد العمل وشل النشاط واضمحلال الشركة (الفضل، 2008: 25) إذ إن القرارات الفعالة تمكن الشركة من إنجاز أهدافها بأسلوب كفوء (أبو زيد، 2014: 197) ويمكن توضيح خطوات صنع القرار في الشكل الآتي :-



شكل (1-3) خطوات صنع القرار

**Source:**” Horngren, Charles T., Srikant M. Datar, George foster, Madhar Rajan , Christopher Ittner (2009) " **cost Accounting** " , thirteenth Edition , united states of America .

## 2-كيف يتم تحقيق قرار فعال ؟

ما لمقصود بالقرار الفعال (محمد، 2011، 121-122) أن القرار الفعال هو الذي يتميز بما يأتي:-

- ينفذ ولا يكون مجرد قرار على ورق .
- قرار يحقق الهدف منه ويتفق مع أهداف الشركة، ويأخذ في الحسبان إمكانية وطريقة تنفيذه.

ويعطى بقبول منفيذه. إذ أن فاعلية كل قرار تتوقف على مدى قبوله من جهة وعلى جودته من جهة أخرى وفق المعادلة التالية : (الجودي وفاروق، 2009: 9)

$$\text{فاعلية القرار} = \text{جودة القرار} * \text{مدى قبوله}$$

فاعلية القرار هي نتيجة المعادلة السابقة والتي تتضمن ضرب جودة القرار بمدى قبوله من طرف المرؤوسين ويتبين من خلال المعادلة انه ليس مهما على الإطلاق ارتفاع جودة القرار إذا كان أولئك المنفيذين له غير مستعدين للتنفيذ على النحو المطلوب. ولكي تكون عملية اتخاذ القرار فعالة يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص وهي : (شبير، 2006: 76)

- أن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية إذ أنها تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس الحد الأقصى .
- أن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار أو الأشخاص الذين يقومون باتخاذها .

- أن أي قرار لا بد وأن يكون امتداداً من الحاضر إلى المستقبل (شمس الدين، 2005 : 5)، فنحن لا نتخذ قراراً يتعين تنفيذه في الماضي وتنصرف آثاره إلى ما قد مضى و إنما نتخذ قراراً سيتم تنفيذه في المستقبل وستنصرف آثاره إلى فترة مستقبلية.
- تتصف عملية اتخاذ القرار بالعمومية والشمول والاستمرارية . (عبد الحميد وطلال، 2009: 4)
- أنها عملية قابلة للترشيد أي وجود مجال لتصويب القرار وتنميته وزيادة كفاءته بزيادة الخبرة في مجاله ، بمعنى انه ليس هنالك قرار صائب مائة بالمائة ، وإنما هناك قرار اقرب إلى الصواب . (فرج الله ، 2011 : 19)
- أنها عملية معقدة وصعبة . (نعيمة وهاجر، 2009: 6)
- عملية تقوم على الجهود الجماعية . (خديجة و ليلى، 2009: 11)

### 3-حالات اتخاذ القرار

يعد التردد في اتخاذ القرار من العوامل التي تعيق عملية إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة و كفاية حلها , ويعود التردد في اتخاذ القرار إلى العلاقة التي تربط بين القرار و المستقبل , وهذه العلاقة تقوم على المعلومات المرصودة و درجة دقتها (أحمد، 2006:43) وفي هذا السياق نشير إلى :

- 1.3- القرارات في حالة التأكد.
- 2.3- القرارات في حالة ظروف المخاطرة.
- 3.3- القرارات في حالة عدم التأكد.

#### 1.3- القرارات في حالة التأكد

يقصد بحالة التأكد أن يكون متخذ القرار على علم تام بتلك المعلومات الملائمة واللازمة لاتخاذ القرارات (نورية، 2009:4) وعليه فإن متخذ القرار يعي تماما نتائج القرار و آثاره مسبقا قبل اتخاذه (بوزيان، 2009:7)

#### 3.2- القرارات في حالة ظروف المخاطرة

في هذه الحالة يفترق من يقوم بحل المشكلة إلى المعلومات الكاملة المتعلقة بالتصرفات البديلة والنتائج المترتبة عليها، غير أنه يستطيع تقدير الاحتمالات الخاصة بحدوث هذه النتائج (عبد الرحيم، 2007:8)

#### 3.3- القرارات في حالة عدم التأكد

وتعني حالة عدم التأكد إن المدراء يعرفون الأهداف التي يرغبون في تحقيقها ولكن المعلومات المرتبطة بالبدائل و الأحداث المستقبلية تكون غير كاملة , فالمدير لا يملك المعلومات الكافية عن البديل وبالتالي لا يمكنه قياس المخاطرة فالعوامل التي تؤثر على القرار كثيرة و متعددة مثل السعر، كلفة المنتج , الحجم , وكلها عوامل صعبة التحليل وصعب التنبؤ بها، لذلك يستخدم بعض المدراء المناهج الابتكارية الحديثة في اتخاذ القرار، وقد يستخدمون التقدير الشخصي وصولاً لأفضل البدائل (الرب، 2009:263)

#### 4- دور القرارات في التأثير على التنبؤ والتوقعات المستقبلية

تفيد عملية التنبؤ في تقدير الاحتياجات المالية للشركة، قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتلبية متطلباتها الحالية والمستقبلية (النعمي و الخرشة، 2007:111) كما يتيح التنبؤ الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية الشركة في المستقبل (هندي، 2004:153) ولأن صنع أي قرار هو نتاج عملية معقدة تستوجب طريقتين للتفكير : النظر إلى الوراء من أجل فهم الماضي والنظر إلى الأمام من أجل التنبؤ بالمستقبل. (وداد وحنان، 2009:1) لذلك يظهر دورا مهما وبارزا للتنبؤ في عملية اتخاذ القرارات ذلك أن التنبؤ هو رؤية مستقبلية لما ستكون عليه الظواهر والمتغيرات في المستقبل ، وللتنبؤات أهمية بالغة في التخطيط وصياغة القرارات التي ترسم مسار الشركات ، ويظهر تأثير التنبؤ على القرارات من خلال (بلعباس، 2009: 9-1) :-

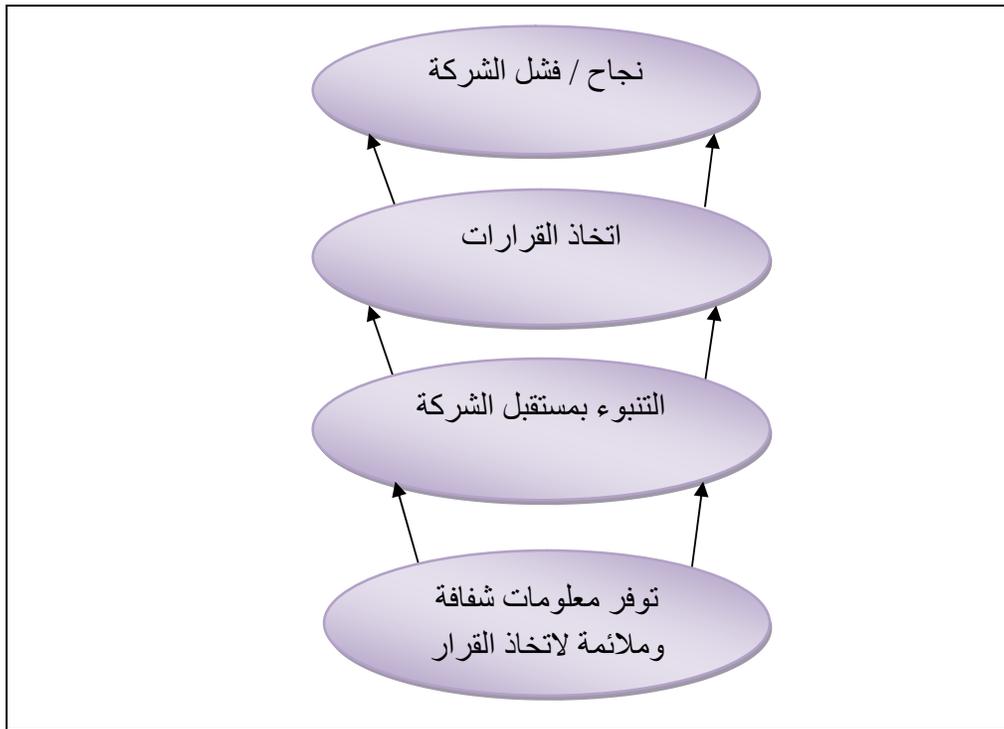
##### ✚ تنبؤ طويل المدى

يتميز هذا النوع من التنبؤات بطول وبعد المدة الزمنية للتوقعات ، والعيب في التنبؤات طويلة المدى هو أنها غير فعالة في حساب التوقعات أي أن أخطاء التوقع فيها كبيرة ، ومع ذلك للتنبؤات البعيدة المدى أهمية بالغة في وضع القرارات البعيدة المدى وتخطيط السياسات الإستراتيجية .

##### ✚ تنبؤ قصير المدى

مدة ومجال التنبؤات القصيرة الأجل تكون قصيرة جدا، وعلى غرار التنبؤات البعيدة المدى تتميز طرق التنبؤ القصيرة المدى بالفعالية ولها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المستخدمة في إدارة الشركة ، أن كل شركة مهما كانت كبيرة فأن نشاطها يتوقف على صنع القرار الذي يؤدي إلى فشل أو نجاح الشركة ( 179 ، 1986 : AL Hariri ) أما بالنسبة للتوقعات فأن كل قرار مبني على توقعات مستقبلية ، إذ أن التوقعات تلعب دورا هاما وجوهريا في صنع واتخاذ القرار ، وهذا يعني قبل صنع القرار يجب توقع الحالات المستقبلية (جدي وعمر، 2009: 2) وبالتالي يمكن القول بأن فاعلية القرارات تعتمد إلى حد كبير على صحة التوقعات ( 33 ، 2004: Vanston&Vanston) .

لذا توصلت الباحثة إلى أن اتخاذ القرارات تعتمد على المعلومات المتوفرة فالمعلومات ذات الجودة والتي تمتاز بالخصائص المطلوبة تعمل على تحسين عملية اتخاذ القرارات وهنا يبرز دور الشفافية في تقديم معلومات واضحة ودقيقة لمتخذ القرار ولاحظت الباحثة أن علاقة القرارات بالتنبؤ والتوقعات تتمثل في أن القرارات تؤخذ على أساس التوقعات فلا يمكن اتخاذ قرار ما لم تكن هناك صورة واضحة للتوقعات المستقبلية والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار وبالتالي يتم التنبؤ بمستقبل الشركة على أساس المعلومات والقرارات . ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي :-



\*شكل (2-3) العلاقة بين شفافية المعلومات و اتخاذ القرارات والتنبؤ

\*الشكل من إعداد الباحثة

### ثانياً:- علاقة الشفافية في الإفصاح المحاسبي بالتوقعات المستقبلية للشركات

أن إلزام الشركات بوضع توقعاتها للنتائج المستقبلية له أهمية كبيرة جدا في تقديم معلومات شفافية للسوق وتقلل من التقلبات الحاصلة حاليا فالاستثمار مبني على المستقبل والمستثمر يهتم ماذا سيكون عليه الحال وليس ما حصل بالماضي فالشركة عندما تفصح عن نتائجها الفصلية أو السنوية هي تعلن عن عمل انتهى ولكن الأهم لأي متعامل ومستثمر هو المرحلة القادمة، كما أن إعلان التوقعات المستقبلية من قبل الشركة يكون مبنيا على رؤية حقيقية وليس احتمالات (العنقري,2013:1) أن الشفافية و الإفصاح في السوق يمكنان المستثمرين من بناء قراراتهم الاستثمارية على معطيات علمية وتبعدهم عن المخاطر الشائعة ، وهو ما يدعم مناخ الاستثمار في السوق (بكاوي,2014:1) إذ أن تقارير الأسواق تحمل أهمية كبيرة للمستثمر من خلال دقة المعلومات الواردة فيها وذلك بإعطاء موثوقية أكثر للمستثمر بالشركات المدرجة فيها حول إفصاحها عن أعمالها المتوقعة مستقبلا ويمكن للشركة توضيح ملامسات أي تقرير كونه يحمل معلومات غير دقيقة ذات تأثير جوهري وكبير على المستثمرين مما يزيد من الإفصاح والوضوح للمستثمر ويسهل عليه اتخاذ قرارته فيعكس ايجابيا على السوق ويجذب الاستثمارات له ويرفع من كفاءة التداولات(العنقري,2012:1) فمن الضروري أن تعلن الشركة للمستثمرين عن مشروعاتها و عقودها الرئيسية ، لان من حق المستثمرين أن يطلعوا على نشاط الشركة ليبنوا

على أساس هذه المعلومات تقديراتهم لتطور أدائها المالي وانعكاس ذلك على السهم مستقبلاً.  
(www.thegulfbiz.com)

### ثالثاً:- أساليب التوقعات وأسباب فشلها

هناك أسباب رئيسية لفشل التوقعات من وجهة نظر Vanston&Vanston :-  
( Vanston&Vanston:2004,34 )

- 1-استخدام معلومات غير مناسبة أو قديمة
- 2-استخدام نماذج غير سليمة

أساليب التوقعات تظهر بشكلين :- (8-9 ، Eythorsdottir : 2012 )

- 1-توقعات على أساس الحكم والرأي
- 2-توقعات على شكل سلسلة زمنية

يتم اللجوء إلى الطريقة الأولى في حالة عدم كفاية البيانات أو تكون الفترة محددة لجمع البيانات. أما الطريقة الثانية وهي التوقعات على أساس السلاسل الزمنية إذ يتم التوصل إلى القيم المستقبلية من سلسلة لقيم ماضية، فيتم اختيار طريقة التوقع على البيانات المتوفرة، ويرى Jensen السلاسل الزمنية بأنها أحداث في سلاسل زمنية ماضية سوف تكرر في المستقبل ( Jensen:2012:29 ) فهي قيم ظاهرة مرتبة حسب الزمن أو مجموعة القيم التي تأخذها الظاهرة في فترات زمنية متتالية ومتساوية (شومان والصراف،2013:9) وهناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتحقق في مسار السلسلة الزمنية :- (بوربوني وإيزينيه، 2008:37)

- 1-يجب أن لا تتضمن إلا القيم المعلومة والمحسوبة والمحققة فعلاً.
- 2-يجب أن تكون القيم متجانسة مع الزمن .

لاحظت الباحثة أن دقة النتائج المستقبلية التي يتم إعلانها من قبل الشركات ومدى إمكانية التنبؤ بمستقبلها يعتمد على خصائص وصفات معينة تنصف بها المعلومات وسيتم التطرق لاحقاً إلى علاقة خصائص المعلومات وقدرتها على التنبؤ بإمكانية استمرار الشركة وعدم تعرضها للفشل المالي لذا ترى الباحثة من المهم معرفة أسباب تعرض الشركة للفشل المالي وطرق علاج الفشل. إذ أن موضوع التنبؤ بالحالة المالية للشركة من الأمور المهمة لجميع الأطراف سواء في داخل الشركة أو خارجها .

### ثالثاً:- التنبؤ المالي

يشير التنبؤ إلى العديد من المفاهيم وتشمل (التوقع) وهذا يعني استخدام المعرفة التي يحملها الأشخاص لغرض تحديد الأشياء المحتمل حدوثها مستقبلاً، (التخمين) هو محاولة إبداء الرأي حول حالة معينة دون التأكد من جميع الحقائق المتعلقة بتلك الحالة، (الحدس) هو الشعور أو الإدراك الذي يؤدي إلى التصديق بحالة معينة، دون توافر دليل معين، (التقدير) هو تخمين حالة مستقبلية بالاعتماد على معلومات متوافرة في الوقت الحاضر، وأخيراً (الاستقراء) ويعني عملية الاستنتاج باستخدام سلسلة من الملاحظات المتوافرة حالياً لحالات أو تطورات محتملة الوقوع لكنها غير ملاحظة في الوقت الحاضر.(عباس،2006:18) وهذا يعني إن التنبؤ هو عملية التوقع أو التقدير لما سوف يحصل في المستقبل (العامري،2001:175 ) أما التنبؤات المالية فهي

المعلومات المالية المستقبلية على أساس أحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حدوثها وتشمل هذه المعلومات المالية المستقبلية القوائم المالية وبنودها حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي القائم في الشركة ويجب أعداد هذه القوائم على أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح الكامل (الكامل، 2011:1) فالتنبؤ هو جزء مهم من قرار استراتيجي عند إنشاء المشاريع (Boom:2009:20) أن التنبؤ ينطوي بشكل أساسي على تحليل المعلومات التاريخية للتنبؤ بقيم مستقبلية للمتغيرات ذات الصلة والتنبؤ وظيفة إدارية أساسية يجب أن تندمج في عملية صنع القرار لتسهيل تخطيط الأعمال وان اختيار تقنية التنبؤ أمر بالغ الأهمية لتوليد توقعات دقيقة (33 - 34:2014 Tat) ومن المهم أن نميز بين التنبؤ والتوقعات ، فالتنبؤ هو التأكيد حول كيف ستكون العناصر في المستقبل ، أما التوقعات هي بيان احتمالي حول بعض العناصر محتملة الوقوع في المستقبل ، وكذلك من المهم التمييز بين معايير الحكم على التوقعات والتنبؤات ، يتم الحكم على التنبؤات على أساس دقتها ، ويتم الحكم على التوقعات وفق المعايير التالية :- (8-9:1989 Morrison & Mecca)

- ❖ الوضوح
- ❖ المصدقية
- ❖ المعقولية

- ويرجع الاهتمام بالتنبؤ بالمعلومات المستقبلية إلى إن :- (كيسو و ويجانت ، 2009: 1369)
- 1- القرارات الاستثمارية تستند للتوقعات المستقبلية ، فالمعلومات المتعلقة بالمستقبل تسهل اتخاذ قرارات أفضل.
  - 2- التنبؤات المالية يتم تداولها بالفعل الآن ، ولكن بصورة غير رسمية وغير خاضعة للرقابة وغير متاحة بصورة متساوية لكل المستثمرين ، ويجب إخضاع مثل هذه الحالة لمزيد من الرقابة.
  - 3- الظروف تتغير الآن بصورة سريعة جعلت المعلومات التاريخية غير كافية للتنبؤ.
  - 4- تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل ، وعلى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المستقبلية (الهباش ، 2006 : 62) .
  - 5- يحتاج المستثمر عند شراء أو بيع الأسهم للتنبؤ بالأرباح المتوقعة ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح .

#### رابعاً:- التنبؤ بالفشل المالي للشركات

يعد الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تتعرض لها الأنشطة المالية في الشركات وتعدد أسباب حدوثه وكلها تقود إلى الإفلاس والتصفية ، وعلى الرغم من أن جميع الشركات ترغب في النجاح ، إلا إن عدد منها تواجه مشكلة الإخفاق والفشل في أداؤها ( الحمداني والقطان، 2013:459) ويعرف الفشل المالي : بأنه تعبير عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل بالسوق وتقديم منتجاتها (عزيز، 2014:6) إذ إن فشل الشركة هو توقف الشركة عن ممارسة الأعمال التجارية لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها ( Slotemaker :2008:12) و الفشل المالي: هو عدم القدرة على دفع الشركة التزاماتها عند استحقاقها ( Ismail :2014 ، 17 ) إذ يعتبر الفشل

المالي حصيلة الأزمة المالية للمشروع , والذي يعرف تعريفا عاما على انه : انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمشروع على الإيفاء بمتطلبات استمرارية نشاط المشروع (احمد والكسار، 2009: 4) هناك من يستخدم مفهوم الفشل للإشارة إلى إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها. (أنجرو، 2007: 100) وهناك الكثير من الفئات الذين يولون اهتماماً كبيراً لإمكانية التنبؤ بفشل الشركات مثل المستثمرون ، الدائنون ، الإدارة ، الجهات الحكومية ومراجعو الحسابات وغيرهم ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي : (ريحان وآخرون، 2012: 7)

**\*جدول (1-3) الفئات المهمة بالتنبؤ بفشل الشركات**

السبب	الفئات
يهتم بموضوع التنبؤ بفشل الشركة من اجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات الخطرة جدا	المستثمر
هناك أسباب كثيرة منها اتخاذ قرار بمنح الائتمان أو عدمه , تحديد سعر الفائدة وشروط القرض بناءً على حجم الخطر المتعلق به.	الدائنون (المقرضون)
تهتم الإدارة بمعرفة أي مؤشرات الفشل في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة قبل استفحال أسباب الفشل حيث يصبح من الصعب معالجتها.	الإدارة (علاوي وغرابية، 2008: 378)
الاهتمام بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على الشركات حرصا منها على سلامتها.	الجهات الحكومية (ريحان، 2010)
ينبع الاهتمام أساسا من أن مراجعي الحسابات لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركات .	مراقبو الحسابات

\*الجدول من أعداد الباحثة

ويذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن الحالة الأولى تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة ويحدث التعثر المالي في إحدى الحالتين أو كليهما معا:- (الركابي والكعبي ، 2013 : 117)

1- نقص عوائد الأسهم أو توقفها .

2- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها .

أما الفشل المالي فيعني احد الحالتين الآتيتين أو كليهما وهما :-

1- التوقف عن سداد الالتزامات .

2- الإفلاس وتوقف النشاط .

أن رؤية الشركات ذات المستقبل الزاهر والناجحة والكبيرة هذه الأيام تغدو مغلقة وذلك بسبب ضعف التنبؤ بالمكانة المالية المستقبلية لتلك الشركات (مرعي، 2011: 38) فالعديد من الشركات أفلست نتيجة البيانات المالية الغير متوفرة ( Ko et al :2001,74) فالفشل المالي يمكن النظر إليه من زاويتين الأولى:- عدم قدرة المنظمة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل (أو الالتزامات

**المستحقة** على الرغم من زيادة أجمالي الأصول عن إجمالي الالتزامات ويطلق على هذه الحالة "العسر المالي الفني" والثانية :- حالة الشركة التي تزيد إجمالي التزاماتها عن قيمة أصولها الإجمالي ويطلق على هذه الحالة "الإفلاس". ( [www.hrdiscussion.com](http://www.hrdiscussion.com) )

#### خامسا:- أسباب الفشل المالي

يرى Mbat&Eyo أن فشل الشركات يمكن أن يكون سببه عدد من العوامل أهمها :-  
( Mbat&Eyo ، 2013:21 )

- 1-عدم الكفاءة الإدارية
- 2-عوامل اجتماعية وثقافية
- 3-عدم الاستقرار الاقتصادي
- 4-السياسة العامة

لذا ليس من السهل تحديد أسباب نمطية للفشل في جميع الشركات ، وإنما لكل قطاع أو ربما لكل مشروع ظروفه وأسبابه التي تؤدي إلى فشله (الدوغي، 2008: 4)، ويمكن تصنيف الأسباب الرئيسية إلى الآتي:-

#### \*جدول (2-3) أسباب الفشل المالي

<ul style="list-style-type: none"> <li>● ضعف الإدارة وعدم علميتها.</li> <li>● عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج .</li> <li>● إجراء التوسعات الغير مطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة .</li> <li>● تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة</li> <li>● عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم .</li> <li>● عدم السيطرة على المخزون .</li> <li>● سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب .</li> </ul>	<p>أسباب داخلية (رمو والوتار، 2010:13)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة الشركة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لأجراء التوسعات الضرورية.</li> <li>● ارتفاع كلفة مصادر التمويل .</li> <li>● التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحليلين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها .</li> <li>● المنافسة الشديدة .</li> </ul>	<p>أسباب خارجية (الزبيدي، 2013: 85)</p>
<p>تتمثل في ضعف الإدارة ، وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة و وجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا ، وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين ، والتوجيهات الخاطئة للإدارة ، وتعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم المنشآت المتعثرة .</p>	<p>ويصنف آخرون أسباب الفشل إلى الآتي :- 1-أسباب أدارية (شاهين ومطر ، 2011: 860)</p>
<p>تتمثل في صغر حجم السوق المحلي ،إغراق السوق</p>	<p>2-أسباب تسويقية</p>

بالمنتجات الأجنبية ، (ارتفاع تكاليف التسويق ، تحول مدير التسويق إلى أعمال البيع بدلا من أعمال المراقبة والتحليل وإساءة استغلال مراحل تطوير السلعة والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.	(الغصين،2004: 28 )
وتأتي بسبب وجود عيوب في المواد والإنتاج واستعمال وسائل تكنولوجيا غير مناسبة فضلا عن عدم وجود قدرات ومهارات العمالة اللازمة وهذا ما يؤثر على حجم المبيعات.	3-أسباب إنتاجية وفنية (الزبيدي،2013: 84)
تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التعثر والوصول إلى الإفلاس وتتمثل في ضعف الإدارة المالية، ارتفاع المديونية، والتوسع في توزيع الأرباح وتأخر تحصيل الديون ، عدم التناسب بين رأس المال مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للشركة فيؤدي ذلك إلى تراكم الديون بصورة تؤثر سلبا على نتائج الأعمال.	4-أسباب مالية (مطر،2010:66)

\* الجدول من إعداد الباحثة

ويمكن توضيح أسباب الفشل من وجهة نظر الباحثين في الجداول الآتية :-

#### \*جدول (3-3) أسباب الفشل كما يراها Dun & Brand

الأهمية النسبية	أسباب الفشل
93%	عدم كفاءة الإدارة
2%	الإهمال
1.5%	التزوير
0.9%	الكوارث الطبيعية
2.5%	أسباب أخرى

\*المصدر (عباس، 2010: 13)

#### جدول (4-3) عوامل فشل الشركات من وجهة نظر Wong et al

الأهمية النسبية	اسم العامل
27%	الأرباح غير الكافية
23%	ضعف الصناعة
18%	نفقات التشغيل الثقيلة
8%	كفاية رأسمال
6%	الديون

المصدر: (Wong et al,2010:3-2)

## المبحث الثاني

### شفافية المعلومات في القوائم المالية ومدى إفصاحها عن التوقعات المستقبلية للشركات

يحتاج المستثمرون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية إلى المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات الاستثمار الصحيحة ، لذلك فإنهم يلجأون إلى مصادر المعلومات التي توفر لهم المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار، وتتعدد مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المستثمرون فقد تكون تقارير مالية ، تقارير ربع سنوية أو صحف ومجلات يومية . فعند اتخاذ المستثمر قرارات متعلقة باستثمار أمواله ، يعتمد على المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية المنشورة والمتعلقة بالمركز المالي للشركات ، لذا تعد المعلومات المحاسبية عاملا أساسيا في ترشيد قرارات الاستثمار بالأوراق المالية إذ أن شفافية المعلومات وجودة الإفصاح عن الشركات تسبب الكثير من القلق بين المستثمرين و رجال الأعمال ، لان غياب الشفافية في الإفصاح يعد احد الأسباب الرئيسية وراء عمليات التلاعب في القوائم المالية .

لذا ستعرض الباحثة مفهوم القوائم المالية وأنواعها بشكل مختصر للتركيز على أهمية شفافية المعلومات في القوائم والتقارير المالية وإبراز دور خصائص المعلومات في تحقيق جودة القوائم المالية ومدى قدرة هذه المعلومات على التنبؤ .

#### أولاً: مفهوم القوائم المالية وأنواعها

تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أي شركة ، إذ تعرض أصولها، خصومها، إيراداتها ومصروفاتها ، أو بعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة الشركة من خلال استعراض تلك الأصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من جهة أخرى ، إذ يتم معرفة مركزها المالي بين الشركات ونتيجة نشاطها من ربح أو خسارة (عمار، 2011 : 19). فالقوائم المالية تعكس الاتجاه العام وبشكل موسع لقطاع الصناعة عندما تضم هذه القوائم مع قوائم الشركات الأخرى فإن اطلاع المستثمر على هذه القوائم تمنحه معلومات مفيدة تساعده على تقييم أداء الشركة والتوصل إلى نتائج غاية في الأهمية (www. Cma. Org) فالقوائم المالية تعد مصدرا أساسيا للمعلومات تستفيد منها فئات عديدة من داخل الشركة وخارجها إذ إن اتخاذ أي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات الملائمة والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة . (عبد الرحمن، 2012 : 68) إذ تمكن المستثمرين من بناء توقعات عن مستوى مخاطر الاستثمار في الشركات (تيم، 2009: 27) وتشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي ، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية وأخرى مكملة أو ملحقه. (سامي ، 2012 : 35) ويهدف المعيار المحاسبي الدولي (1) إلى تحديد الأسس التي يتم على ضوئها عرض القوائم المالية لغرض ضمان إجراء المقارنة ، سواء تعلق الأمر بمقارنة القوائم المالية للشركة عن فترات مالية مختلفة، أو مقارنة تلك القوائم مع شركات أخرى.(مصطفى، 2007، 12-13) ويمكن توضيح القوائم المالية في الجدول الآتي:-

\*جدول (3-5) القوائم المالية

تعريفها	القوائم المالية
هي لقطة أو صورة لوضع الشركة عند نقطة معينة من الزمن (22، 2007 : Ross et al) تعد هذه القائمة بيان المركز المالي للشركة في تاريخ معين ، إذ يتم فيها توضيح ممتلكات الشركة أو أصولها والتي تساوي الالتزامات على الشركة وحقوق الملكية . (الجرجاوي، 2008 : 29)	قائمة المركز المالي (الميزانية) Financial position statement
هي القائمة المالية التي تبين نتيجة أعمال الشركة خلال فترة زمنية ، وهي في الغالب سنة مالية . وتبين هذه القائمة كافة الإيرادات التي حققتها الشركة والمصاريف التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى صافي الربح / الخسارة . (ربابعة وحطاب ، 2006 : 44) وبالتالي فهي أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة (جعارات وآخرون، 2009: 33)	قائمة الدخل Income Statement
أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً أساسياً من القوائم المالية بعد إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم "7" بيانات التدفق النقدي عام 1996 ويمكن تعريفها بأنها بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والمالية خلال فترة زمنية معينة.(حنان ، 2013 : 47) فالغرض الأساسي من هذه القائمة هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة (الصبان وآخرون، 2000: 295) يتم في هذه القائمة تبويب ثلاث مجموعات تتعلق بكل من التشغيل، الاستثمار والتمويل. ويتم ربط هذه المجموعات برصيد النقدية بأول وآخر الفترة . (ميجز وآخرون، 2006: 153)	قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash flow
أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على الشركات إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى (الدوغجي ، 2009 : 9) ويجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي: ( الججاوي والمسعودي ، 2014 : 484) صافي الربح / خسارة الفترة Net profit / loss كل بند من بنود الإيرادات أو المصروفات كما مطلوب بالمعايير . أجمالي الإيرادات والمصروفات وأجمالي الموزع من حقوق الملاك . الأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. مبالغ المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية	قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of changes in equity

\*الجدول من أعداد الباحثة

ثانياً:- أساليب عرض الشفافية في الإفصاح في القوائم والتقارير المالية

يوجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات وفي العموم تعد هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض، حيث هناك معلومات تعتبر أساسية و ينبغي إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وأخرى يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش (تومي، 2013: 50) حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة و نوعية ودرجة وأهمية المعلومات، وهناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول و الاتفاق بين المحاسبين و المستخدمين للقوائم المالية (الزهراء، 2013: 37) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (3-6) أساليب طرق الإفصاح

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1-القوائم المالية	وتشتمل على قوائم أساسية وهي :- - قائمة الدخل - قائمة المركز المالي وكذلك قوائم إضافية وهي :-	تعد القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح و يراعى في أعدادها المعايير المحاسبية وأيضاً ما يتعلق بالتبويب ، التوحيد والأرقام

المقارنة عن سنتين ماليتين.	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قائمة التغيير في المركز المالي</li> <li>- قائمة الأرباح الموزعة</li> <li>- قائمة التدفق النقدي</li> </ul>	
وهذه المذكرات تعتبر جزءا مكتملا للقوائم المالية ، وتشتمل على بيانات مالية غير وارده فيها .	<p>وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على :-</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- طرق تقويم المخزون</li> <li>- طريقة الاهتلاك المطبقة</li> <li>- التزامات محتملة</li> <li>- أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية</li> <li>- اثر التحويلات للعملات الأجنبية</li> <li>- التغيير في السياسات المحاسبية</li> </ul>	<b>2-مذكرات</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية .</li> <li>- على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير .</li> </ul>	<p>أهم ما يتضمنه :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مدى تطبيق المبادئ المحاسبية</li> <li>- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية</li> <li>- أحداث مهمة وقعت بعد أعداد القوائم المالية</li> <li>- نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية</li> </ul>	<b>3-تقرير مراقب الحسابات الخارجي</b>
تحتوي على معلومات غير وارده بالقوائم المالية أو المذكرات المكتملة لها والأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.	<p>توضح ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- أي ضمانات على احد الأصول</li> <li>- سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية والتكلفة للأوراق المالية .</li> <li>- سعر السوق وسعر الكلفة للبضاعة الباقية .</li> </ul>	<b>4-الإيضاحات</b>
توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة .	<p>أهم هذه الجداول :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحليل الأصول ، الاهتلاك</li> <li>- تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير</li> </ul>	<b>5-جداول إحصائية</b>
يتضمن كل المعلومات غير مالية قد تؤثر على الشركة مستقبلا وتقيد التنبؤ .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- معلومات عن أهداف الشركة</li> <li>- النشاط الحالي والمستقبلي لها</li> <li>- أحداث غير مالية تؤثر على الشركة في المستقبل.</li> <li>- الطاقة الإنتاجية</li> <li>- مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع</li> </ul>	<b>6-تقرير الإدارة</b>
يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة وعلى مستخدمي التقارير المالية حاليا وفي المستقبل وتقيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة</li> <li>- الإفصاح عن أدراج اسم الشركات المساهمة العامة</li> </ul>	<b>7-تقرير هيئة الأوراق المالية</b>

اقتصادية رشيدة .	- الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية . - المعايير المحاسبية. - معايير التدقيق والشروط الواجب توفرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة .
------------------	--

\*المصدر : (الزهراء ، 2013 : 38)

### 1- شفافية الإفصاح في القوائم المالية

إذ تعني الشفافية في الإفصاح قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين و أصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة . فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معيرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة . (احمد ومحمد ، 2012 : 10) فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى فكل شركة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات (نوال، 2011:103) وهذا يعني إن مزيد من المعلومات يكون أفضل حالاً من أن تكون قليلة إلا إنه من جهة أخرى فإن تقديم تلك المعلومات يعتبر مكلفاً لذلك فإن صافي عوائد تقديم مزيد من الشفافية يجب أن يتم تقييمه بحرص (لطفي، 2004:282) ويتم ضمان شفافية القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير عرض واضح للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات (حماد، 2005: 918) إذ تتطلب الشفافية في الإفصاح عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملئم لنتائج الأعمال والمركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للشركة وأن يتم نشر المعلومات ذات الأهمية النسبية التي تهم جميع ذوي المصالح في الشركة وخارجها. (مطر والسويطي، 2008:364) وقد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لان كلا منها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين ، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية. (لايقة، 2007:45) ولذلك توضح الباحثة الفرق بين القوائم والتقارير المالية في الجدول الآتي :-

### \*جدول (7-3) الفرق بين القوائم والتقارير المالية

التقارير المالية	القوائم المالية
1-هي تعبير أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية ، إذ تضم القوائم والملاحظات و تعد القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير	1-هي الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية . (محمد ، 2012 : 13)

<p>المالية . 2-التقارير المالية لشركة تشمل:- a. القوائم المالية . b. تقرير مجلس الإدارة . c. تقرير مراقب الحسابات . d. أي إفصاح آخر .</p> <p>3- مفهوم أوسع وأشمل من القوائم المالية. 4- تعرض معلومات مالية وغير مالية وتشمل معلومات عن التنبؤات المالية ووصف الخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة .</p>	<p>2-وتشتمل على كلا من :- ( www.accdiscussion.com ) a. الميزانية أو المركز المالي . b. قائمة الدخل . c. قائمة الأرباح المحتجزة . d. قائمة التدفقات النقدية 3- تعد جزءاً من التقارير المالية (حماد، 2005 : 36) . 4- تعرض المعلومات المالية فقط .</p>
--	---

\*الجدول من إعداد الباحثة

## 2- شفافية الإفصاح في التقارير المالية

لكي يتم تحقيق شفافية الإفصاح في التقارير المالية فإنه يستلزم تحقيق الشفافية في المجالات الآتية:- (www.acc4.arab.com)

- 2.1- شفافية المبادئ والطرق المحاسبية التي تم استخدامها في تحديد وقياس اثر المعاملات والأحداث الاقتصادية على أداء الشركة ووضعها الاقتصادي .
- 2.2- شفافية التقديرات والأحكام الشخصية للإدارة ذات التأثير الجوهري على الشركة .
- 2.3- شفافية التنبؤ من خلال الإفصاح عن الطبيعة الدائمة أو المتكررة لبنود الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر .
- 2.4- شفافية الحصول على المعلومات أن تكون التقارير المالية وما تحتويه من معلومات متاحة أمام جميع المستثمرين دون تمييز يحقق تكافؤ فرص الحصول على المعلومات بين جميع المستثمرين.
- 2.5- الشفافية في مجال هيكل الملكية وحقوق المستثمرين فالتقارير المالية يجب أن تتضمن إفصاحاً كافياً عن أنواع الأسهم ، أنواع المستثمرين ، أسماء كبار المستثمرين في الأسهم ... الخ

## ثالثاً:- الهدف من القوائم والتقارير المالية

يتحدد الهدف العام للقوائم والتقارير المالية من خلال:-

- 1- تقديم معلومات تفيد في تقييم الأداء وتحديد مسؤولية إدارة الشركة . (النفار ، 2007 : 32)
- 2- الهدف من التقارير والقوائم المالية هو توفير المعلومات حول الشركة ليتمكن المستثمرين والآخرين من صنع القرارات . (الشحادة وآخرون، 2011:98)
- 3- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية (باعتكزة ، 1433هـ : 40)

4- توفير معلومات مالية عادلة وموثوق بها عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الشركة من جهة والالتزامات المترتبة عليها اتجاه المالكين والمقرضين من جهة أخرى. (صالح وفتيحة، 2011: 5) وذلك من اجل (القرالة ، 2011 : 31-32) :-

a. تقييم مواطن القوة والضعف

b. إظهار مواطن التمويل والاستثمار

c. إظهار أساس مواردها لأغراض النمو

5- توفير معلومات مالية نافعة لتقدير الأرباح المحتملة .

6- توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية. (زعباط ، 2013 : 9)

#### رابعاً:- خصائص الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

##### 1- خصائص شفافية المعلومات ودورها في تحقيق جودة المعلومات

المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ويقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة (الرشيدي، 2012: 34) إذ يعد التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولاشك انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية ، أو عن التوقعات المستقبلية وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات ، فإنه لا يمكن تحقيقه لكون المعلومات التي تبنى عليها القرارات تنطوي على المستقبل ، وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد ، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات (شبيبر، 2006: 55) وبالتالي فإن وجود هذه الخصائص يعطي مصداقية واعتمادية أعلى للمعلومات وتتمثل هذه الخصائص في (نصيرة، 2012: 10):-

##### الوضوح Clarity :-

يعني إمكانية استيعاب المعلومات وفهمها بسهولة ويسر وعلى النحو الذي يمكن المستفيد من إدراك أهمية المعلومات . (الطائي والخفاجي، 2009: 46)

سعة الانتشار : وهي عدد الجهات أو الشرائح التي يمكن أن تصلها المعلومات أو التقارير وكذلك تنوع قنوات إيصال هذه المعلومات .

التطوعية في تقديم المعلومة : ويقصد بها استعداد الشركة الذاتي لتقديم المعلومة بدون طلب من جهة خارجية أو بحكم القانون .

أقل ما يمكن من السرية : تشكل السرية حجة رئيسة لدى معظم الشركات في عدم إعطاء المعلومة للجهة الطالبة ولا نقصد هنا البوح بكل شيء بحيث تتعرض الشركة لخطر تسرب المعلومات واستغلالها من قبل المنافسين وإنما المبالغة في حجب المعلومات بحجة السرية .

تكامل أو اكتمال المعلومة : أي يتم إدراج كافة المعلومات الضرورية والملائمة بصورة كاملة

غير مجزأة . (Kurniawati et al ، 2013 : 69)

✚ **كفاءة المعلومات :** إن إمكانية تبرير عملية الحصول على المعلومات من خلال نسبة المنافع إلى التكاليف المتولدة من جراء الحصول على هذه المعلومات ، إذ يجب توفير احتياجات المستخدمين بكلفة معقولة ومناسبة .(الصرن ، 2013 : 131) .

✚ **سهولة الوصول إلى المعلومة :**  
يمكن أن يكون مقدار الجهد المبذول مؤشرا على سهولة أو صعوبة الوصول للمعلومة . (طالب والعامري ، 2014 : 195)

✚ **توقيت المعلومة :**  
أي تقديم المعلومات في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل و أوجه القصور في الوقت المناسب ، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر (النقيب ، 2004 : 244)

✚ **الدقة والصدق في تقديم المعلومات :**  
وتعني أن تصور المعلومات الواقع الحقيقي المراد التقرير عنه (قاسم، 2009: 27) أي الحصول على معلومات أكثر دقة من أجمالي المعلومات المنتجة خلال فترة زمنية محددة ، فالمعلومات يجب أن تكون أكثر صدقا وخالية من الأخطاء المادية وان تعبر المعلومات عن المشكلة أو الحدث بطريقة بعيدة عن التحيز، وتكون مكتملة وغير مزيفة أو مضللة أي أن المعلومات صحيحة وحقيقية. (الزعاين ، 2007 : 18)

✚ **المرونة :**  
مرونة المعلومات تعني قابلية تكيف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستفيدين (الهزيمة ، 2009 : 395) وهي قدرة المعلومات على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي للشركة أو التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية المحيطة بالوحدة أو التغيرات التي قد تحدث في المحيط التنافسي للشركة .(السجاعي، 2010: 65)  
توصلت الباحثة إلى أن خصائص المعلومات المحاسبية وخصائص الشفافية للمعلومات في اغلبها هي خصائص مشتركة إذ يشكل تواجدها تحقيق جودة للمعلومات وبالتالي تحقيق جودة للقوائم المالية.

**2- دور خصائص المعلومات في القوائم المالية ومدى قدرة هذه الخصائص على التنبؤ**  
تظهر أهمية القوائم المالية في عرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية، فهي أصبحت بمثابة نظام للإنذار المبكر الذي يسعى إلى تنبيه المستثمرين على احتمالات فشل الشركة أو قربها من حافة الفشل أو الاستمرار في النجاح.(الفضل ونور ، 2006 : 282) فالإفصاح الجيد والكافي والملائم في البيانات والتقارير المالية للشركات وما يحوي من معلومات عن المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة يساعد مستخدمي البيانات المحاسبية على تقدير أو توقع المخاطر مما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم على أسس واضحة ، وهذا يتفق مع الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية (الرواشدة وسليم، 2013: 2) ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم، يجب أن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات وذلك لتحقيق الأهداف

المرغوبة (جربوع، 2007:509) لذا فالمعلومات ترتبط بالخيارات المتاحة أمام صانع القرار لحل مشكلة ، وترتبط معظم القرارات بالمستقبل لذلك فإن المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات تأخذ شكل التوقعات التي يمكن أن ترتقي إلى مستوى الحقائق المؤكدة ، ولكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة لا بد أن تتصف بمجموعة خصائص يمكن تلخيصها بالجدول التالي :- (عصام، 2012:11)

\*جدول (3-8) علاقة خصائص المعلومات بالقدرة التنبؤية للشركات

مضمون الشفافية في خصائص المعلومات	مدى قدرة خصائص المعلومات على التنبؤ	تعريف خصائص المعلومات	خصائص المعلومات
ملاءمة المعلومات تتحقق عندما ترتبط بالهدف والغرض المطلوب تحقيقه (أحمد، 2013 : 19)	تمكن خاصية الملاءمة مستخدميها من : تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية . تعزيز التوقعات الحالية أو إجراءات تغيير في هذه التوقعات . تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتصحيح التوقعات السابقة والحالية . (الأغا، 2013 : 46-47)	الخصائص الأساسية هي التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لصنع القرارات (kieso et al , 2012:48) هي المعلومات التي يكون لها تأثير في اتخاذ القرارات (القاضي وحمدان، 2007:269) وأن تكون قادرة على تمكين المستخدمين من صنع القرارات واتخاذها من خلال مساعدتهم في التنبؤات والتوقعات حول الأوضاع المستقبلية للشركة . ( Bukenya :2014 ، 187 )	أولاً: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات 1-الملاءمة
تحسن الشفافية من إمكانية التنبؤ وبالتالي كفاءة القرارات. (طالب والعامري، 2014 : 186)	لا يمكن اتخاذ أي قرار دون اللجوء إلى إجراء التنبؤات الخاصة بالتوقعات المستقبلية إذ أنه من خلال دراسة الماضي والحاضر وبناء التوقعات المستقبلية يمكن لمستخدمي هذه المعلومات اتخاذ قرار على درجة من الدقة والكفاءة . (سلمان، 2012 : 315)	هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة (حنان ، 2009 : 73 ) أي أنها تساعد متخذ القرار في أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث. (حنان وآخرون: 2004 ، 32)	تضم خاصية الملاءمة ثلاث سمات فرعية وهي : ● القيمة التنبؤية
يظهر مضمون الشفافية في تقليل حالة عدم التأكد ومن ثم الوصول إلى قرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة . (الحيالي ، 2008 : 121)	هنالك ترابط بين القيمة التنبؤية والقيمة التوكيدية للمعلومات المالية إذ في كثير من الأحيان تكون المعلومات التي لها قيمة تنبؤية أيضا ذات قيمة توكيدية على سبيل المثال إيرادات العام الحالي يمكن استخدامها كأساس للتنبؤ لإيرادات السنوات المقبلة وفي نفس الوقت يتم مقارنتها مع تنبؤات إيرادات العام الحالي التي تم إجراءها في السنوات الماضية (الججوي و العبيدي، 2015 : 5)	وتعني هذه الصفة أن تقلل المعلومات من حالة عدم التأكد والشك المرتبطين بعدم وجودها . (الجعارات، 2012: 215 )	● القيمة التوكيدية

<p>لا يطلب من الشركات أن تقصص عن المعلومات التي قد تسبب خطراً أو تهدد مركزها التنافسي إلا إذا كان الإفصاح ضروريا لتوفير المعلومات الكاملة لاتخاذ القرارات ولتجنب تضليل المستثمر وحتى يمكن تحديد ما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها كحد أدنى. (40:2004, CIPE)</p>	<p>تظهر فائدة هذه الخاصية في التنبؤ من خلال الحصول على المعلومات المناسبة فإذا كانت المعلومات قليلة لا يمكن أن تقود إلى التنبؤ واتخاذ القرارات وإذا كانت المعلومات كثيرة يمكن أيضا أن تقلل من التنبؤ الجيد واتخاذ القرارات ، لذلك فإن المادية بهذا المفهوم تضع محددات على ما يجب الإفصاح عنه . (إسماعيل ونعوم ، 2012:297) فالبندي يكون ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج . ( السيد، 2009: 95 )</p>	<p>وتعني تحديد مستوى و درجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها ، وتشير إلى ضرورة تبويب و تصنيف المعلومات في القوائم المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات ، و ضرورة الاهتمام بجوهر المعلومات المحاسبية. (طالب، 2013:74)</p>	<p>• المادية (الأهمية النسبية)</p>
<p>يظهر مضمون الشفافية في كونها ليست مجرد أرقام ومعلومات لكن يجب أن تكون هذه الأرقام والمعلومات صحيحة وصادقة بقدر ما تحقق من حقائق الوضع القائم المرتبط بالمستقبل . (حسين وآخرون 2010: 212)</p>	<p>يرى القشي أنه يمكن الاعتماد على المعلومات في التنبؤ واتخاذ القرارات والوثوق بها يلزم توفر هذه الخصائص وهي أن تكون المعلومات حيادية وغير متحيزة وتعرض الحقائق وان تعبر هذه المعلومات بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها صدق تمثيل الظواهر والأحداث (القشي، 2003 : 53)</p>	<p>هي أن تمثل المعلومات صدق الظاهرة وان تكون هذه المعلومات كاملة ومحيدة وخالية من الأخطاء ( Ogbonna &amp; Ebimobwei ، 2012 : 72) إذ أن المعلومات يتم الوثوق بها عندما تكون خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة . (5 : Nelson، 2013 )</p>	<p>2- التمثيل الصادق</p>
<p>يظهر مضمون الشفافية في توفير معلومات تامة ، وغير مجزأة دون الحذف أو إضافة غير مبررة . (العمري ، 1434هـ : 50)</p>	<p>ترى الباحثة المعلومات الكاملة دون حذف أو تضليل تمكن المستخدم من التنبؤ بأحداث المستقبل واتخاذ القرارات دون إغفال أي معلومة .</p>	<p>لتكون المعلومات ملائمة ، فإن المعلومات في التقارير المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والكلفة وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها . (صالح، 2009:36)</p>	<p>تكون المعلومات ذات مصداقية إذا توافرت فيها السمات الآتية:- • الاكتمال</p>
<p>يظهر المضمون في استخدام المعلومات دون تحريف أو تزوير أو غش أو خداع أو تشويه للحقائق أو معالجة الأخطاء بطريقة غير سليمة (الجعارات، 2012:210)</p>	<p>لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق بها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أو من المتوقع أن تعبر عنه . (أبو بكر ، 2012:117)</p>	<p>أي عدم التحيز في أعداد أو عرض المعلومة (عصيمي، 2014:47) وتعني أن المعلومات تخدم مصالح فئات المستخدمين كافة (ميده، 2009:537) .</p>	<p>• الحيادية</p>
<p>يظهر المضمون في أن الشفافية في حد ذاتها ليست غاية، وإنما وسيلة لإظهار الأخطاء (عابدي، 2006:77) إذ تضمن الشفافية توفر المعلومات لاتخاذ القرارات و اكتشاف الأخطاء . (الصاوي، 2009:5)</p>	<p>ترى الباحثة أن هذه الخصائص تعززية للخصائص الأساسية للمعلومات وان توافرها يعزز من القدرة التنبؤية فان توفر الفهم والمعرفة بالمعلومة وإمكانية مقارنتها بالمعلومات الأخرى وتمثيل صدق الظاهرة وتقديم المعلومات في الوقت المناسب فان توافر هذه الخصائص تعزز في النهاية ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات اللازمة .</p>	<p>تعني هذه الخاصية بأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بالدقة ، وتعني الدقة أن المعلومة تعبر عن الحدث أو الموقف كما هو في حقيقته. (العبيدي، 2014: 52)</p>	<p>• الخلو من الخطأ</p>

<p>تضمن الشفافية وصول المعلومة في الوقت المناسب وهذا لا يعني أن يتم إيصالها في موعدها بوقت كبير لأن ذلك قد يعرضها للإهمال والنسيان كما أن وصولها في وقت متأخر قد يفقدها قيمتها. (حرب ، 2011: 29)</p>	<p>تظهر أهمية خاصة الوقتية للتنبؤ من خلال توفير لمستخدمي المعلومات ما يلزمهم من المعلومات الملائمة لتنبؤاتهم وقراراتهم ، في الواقع أن مفهوم الملاءمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت . (دشاش، 2013 :20)</p>	<p>أي الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة ، فالوصول على المعلومة بالوقت المناسب يكون على حساب الموثوقية التي تحتاج لوقت للتأكد منها وإذا أخذ المحاسب وقته للتأكد من المعلومات تزداد الموثوقية لكن على أساس الملاءمة والقاعدة هي أرواء حاجات متخذي القرارات وفقا لمدى أهمية القضايا المطروحة . (القاضي و الريشاتي ، 2012: 80)</p>	<p><b>ثانيا:</b> <b>الخصائص</b> <b>التعريفية</b> <b>للمعلومات</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>الوقتية</b></li> </ul>
<p>تحقق الشفافية سهولة فهم الإجراءات ووضوحها ومرونتها مما يسهل على الأفراد المراجعين انجاز أعمالهم ببسر وسهولة (طالب والعامري ، 2014: 186)</p>	<p>أن توافر هذه الصفات في خاصية الفهم تعزز و تمكن المستخدم من اتخاذ القرار ويسهل من عملية التنبؤ وهذه الصفات هي: (الشيخ، 2012: 41) 1-القدرة على فهم محتوى المعلومات. 2-القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات . 3-الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعاملات المحاسبية وخلال فترة زمنية سابقة.</p>	<p>يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ، ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية، وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادي. (جمعة، 2010: 40)</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>قابلية الفهم</b></li> </ul>
<p>يظهر مضمون الشفافية من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على إجراء المقارنات التي تحتويها القوائم المالية بين الشركات المختلفة بين فترة مالية وأخرى لشركة معينة . (احلاسه ، 2013: 23)</p>	<p>تظهر قدرة هذه الخاصية على التنبؤ من خلال تسهيل عملية الدراسة لها والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات وتعد هذه الخاصية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابي بهدف تقييم أداء الشركات وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض ، وهذا ما يدعى بالمقارنة . (العلول، 2008: 38) فتمكن هذه الخاصية من التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة وكذلك مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية. (السيد، 2009: 91) .</p>	<p>من خلال هذه الخاصية يتم مقارنة النتائج ولنفس الشركات على مدى الزمن وتطبيق المعالجات المحاسبية ذاتها ( Nakhaei et al ، 2014: 647) . فالمعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة ، وقد تتداخل في هذه الخاصية شرط الصدق في عرض القوائم كي يتمكن المستخدمين من مقارنة المعلومات بشكل مناسب ، ويمكن القول أن مقارنة المعلومات ضرورية في اتخاذ القرارات (ASB of Japan، 2007:20) ومن الواضح انه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات كلما تحققت فائدة اكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة (السقا ، 2011: 39) . فالثبات وهي تعني استخدام نفس الأساليب والطرق والإجراءات من فترة لأخرى ، وإذا تم تغيير مبدأ أو أسلوب يجب أن يكون لذلك التغيير مبرر أو أفضل من سابقه ، على شرط أن تفصح الشركة عن أسباب هذا</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>قابلية المقارنة</b></li> </ul>

		التغير (9: 2004 Johnson)	
تري الباحثة أن الشفافية تضمن دقة النتائج التي يتم التوصل إليها فكلما كانت المعلومات أكثر شفافية وصادقة كانت النتائج مضمونة ويمكن الاعتماد عليها . أي شرط تحقق الموضوعية في المعلومات لتحقيق الشفافية في خاصية قابلية التحقق.	من خلال توفر شفافية المعلومات وخاصة قابلية التحقق تري الباحثة أن المعلومة تكون قادرة على التنبؤ ويمكن للمستخدم الاعتماد عليها.	أي تأمين درجة عالية من التوافق في النتائج باستخدام طرق القياس ذاتها (FASB ، 2008:3) وهذا يعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومة المحاسبية. (الجزراوي و الجنايبي، 2009:16)	• قابلية التحقق

\*الجدول من إعداد الباحث

توصلت الباحثة إلى إن توافر الشفافية في خصائص المعلومات تساعد على إعطاء معلومات أكثر ملائمة وثقة وبالتالي يتمكن مستخدمي القوائم المالية بالتنبؤ والتوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وإن المعلومات المحاسبية تزداد قدرتها التنبؤية بالأحداث المستقبلية للشركة من خلال توافر كافة الخصائص المطلوبة للمعلومات المحاسبية ويظهر دور شفافية المعلومات في تحقيق جودة القوائم المالية من خلال تركيزها على خصائص المعلومات فقد تكون المعلومات ملائمة وموثوق بها إلا أن هناك صعوبة في مقارنتها وفهمها وعدم اكتمالها وبالتالي تؤثر في إمكانية التنبؤ بمستقبل الشركة وتوقع النتائج التي سيتم اتخاذ القرار على أساسها.

## الفصل الرابع

### الجانب التطبيقي

نبذة عن الشركات العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقياس درجة الشفافية في الإفصاح والتوقعات المستقبلية للشركات الصناعية (عينة البحث) واختبار فرضيات البحث

#### المبحث الأول

نبذة تاريخية عن الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و تأثير الشفافية بالإفصاح على مستقبل الشركات و طبيعة المقاييس المستخدمة

#### المبحث الثاني

قياس درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) وفق مقياس S&P

#### المبحث الثالث

تطبيق Tobin 's q لقياس التوقعات المستقبلية للشركات الصناعية (عينة البحث)

#### المبحث الرابع

اختبار الفرضية الثانية (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وأسعار الإغلاق للأسهم في السوق والتوقعات المستقبلية للشركات)

## المبحث الأول

### نبذة تاريخية عن الشركات العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وتأثير الشفافية في الإفصاح على مستقبل الشركات

يعود العمل في سوق العراق للأوراق المالية إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي، لكن تاريخ أول تشريع قانوني لإنشاء بورصة العراق يعود إلى العام 1932 في العهد الملكي، إلا إنه بقي حيرا على ورق حتى العام 1992 حيث أنشئ سوق بغداد للأوراق المالية.

وبعد عام 2003 أغلق سوق بغداد للأوراق المالية إلا انه عاود نشاطه بعد صدور قانون 74 لسنة 2004 تحت أسم سوق العراق للأوراق المالية وتديره هيئة الأوراق المالية ومن ثم صدر قرار في عام 2007 أعلن استقلال سوق الأوراق المالية عن هيئة الأوراق المالية لتقوم الهيئة بدور المراقب والمنظم للسوق.

وتتوزع هذه الشركات المدرجة في السوق على تسعة قطاعات : المصارف والفنادق وقطاع الاستثمار والصناعة والخدمات والتأمين والتحويل المالي و الزراعة والاتصالات، وكان التداول يتم يدويا حتى نيسان 2009 عندما انتقل السوق إلى التداول الالكتروني وغالبية الأسهم المطروحة للتداول هي أسهم قطاع المصارف ، ويأتي بعدها قطاع الاتصالات ومن ثم قطاع الطاقة والشركات المالية ويليهما قطاع الصناعة، الذي تتداول أسهم شركاته بمستوى ضعيف بسبب توقف العديد من الشركات الصناعية بعد دخول المنتجات الأجنبية إلى الأسواق العراقية أما قطاع السياحة، خصوصا الدينية فانعكاس الأزمات اقل وطأة عليه من قطاع الصناعة. (جبار, 2015:1).

ويمكن توضيح عدد الشركات المدرجة في السوق خلال فترة البحث في الجدول الآتي:-

\*جدول رقم (4-1) نسب النمو في عدد الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للسنوات 2010-2014

نسبة النمو	2014	نسبة النمو	2013	نسبة النمو	2012	نسبة النمو	2011	2010	التفاصيل السنوات
-	83	(2)	83	9	85	(8)%	78	85	عدد الشركات المدرجة

\* الجدول من أعداد الباحثة

المصدر: (التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث)

أما مؤشرات التداول في نهاية 2014 فقد بينت إن عدد الشركات المدرجة في السوق النظامي قد بلغت (75) شركة و توزعت كالتالي المصارف (22) شركة والتأمين (4) شركات والاستثمار المالي (2) شركة والخدمات (9) شركات والصناعة (21) شركة والفنادق والسياحة (10) شركات والزراعة (6) شركات والاتصالات (2) شركة .  
([www.isc.gov.iq](http://www.isc.gov.iq))  
ويمكن توضيح الشركات الصناعية العراقية المدرجة في السوق من خلال الجدول الآتي:-

\* جدول (2-4) عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

قطاع المصارف	المنصور للاستثمار , آشور للاستثمار, بغداد, التجاري العراقي, الائتمان العراقي, دار السلام للاستثمار, الاقتصاد للاستثمار والتمويل, الخليج التجاري, الاستثمار العراقي, العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية, الشرق الأوسط العراقي للاستثمار, كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية, الموصل للتنمية والاستثمار, الأهلي العراقي, الشمال, سومر التجاري, الاتحاد العراقي, المتحد للاستثمار, إيلاف الإسلامي, دجلة والفرات للتنمية والاستثمار, بابل التجاري, الوطني الإسلامي .
قطاع التأمين	الأمين للتأمين, الأهلية للتأمين, دار السلام للتأمين, الخليج للتأمين .
قطاع الاستثمار	الونام للاستثمار المالي, الزوراء للاستثمار المالي .
قطاع الخدمات	البادية للنقل العام, بغداد لخدمات السيارات, الموصل لمدن الألعاب و السياحة, النخبة للمقاولات العامة, بغداد للنقل العام و الاستثمارات العقارية, العراقية لنقل المنتجات النفطية, العراقية للنقل البري, مدينة ألعاب الكرخ السياحية, المعمورة للاستثمارات العقارية.
قطاع الصناعة	الهلال الصناعية, الخازر للمواد الإنشائية والاستثمارات العقارية والمقاولات العامة, الكندي للقاحات البيطرية, بغداد لصناعة مواد التغليف, المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية, بغداد للمشروبات الغازية, الصناعات الالكترونية , الفلوجة للمواد الإنشائية والاستثمارات العقارية, العراقية لصناعة الكرتون , العراقية لتسويق التمور, العراقية للأعمال الهندسية, العراقية للسجاد والمفروشات, صناعة المواد الإنشائية الحديثة, الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات, الأصباغ الحديثة, الخياطة الحديثة, الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية, المشروبات الغازية الشمالية, إنتاج الألبسة الجاهزة, الصناعات الحقيقية, الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي .
قطاع السياحة و الفنادق	فندق آشور, فندق السدير, فندق بابل, فندق بغداد , فندق عشتار, فنادق كربلاء, سد الموصل السياحية, فندق المنصور الوطنية للاستثمارات السياحية, فندق فلسطين .
قطاع الزراعة	الأهلية للإنتاج الزراعي , العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية , العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم , العراقية لإنتاج البذور, الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك , الحديثة لإنتاج الحيواني والزراعي .
قطاع الاتصالات	آسيا سيل, الخاتم للاتصالات .

\*الجدول من إعداد الباحثة

المصدر : هيئة سوق العراق للأوراق المالية.

### أولاً: تطور سوق العراق للأوراق المالية

- تعرضت الشركات المساهمة في السنوات الأخيرة إلى التدهور مما أدى إلى انخفاض أسهم أغلب الشركات المدرجة في السوق لأسباب عديدة أهمها :- (www.shakwmakw.com)
- 1- الأوضاع السياسية المضطربة بسبب الهجمات العسكرية المتكررة على العراق والتي أدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي .
  - 2- الممارسات الضارة لبعض الوسطاء العاملين في السوق .
  - 3- الإشاعات التي يروجها العديد من المستثمرين والوسطاء من أجل رفع أو خفض أسهم شركة من شركات السوق لغرض الحصول على الربح السريع .
  - 4- غياب الشركات (صانعة السوق) التي من شأنها الحفاظ على مستوى الأسعار من التدهور وإعادة التوازن إليه .
- ويمكن توضيح الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق لعينة البحث في الجدول الآتي:-

\*جدول(3-4) الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق (عينة البحث) نوع القطاع وتاريخ تأسيسها وأدراجها في السوق.

ت	اسم الشركة	نوع القطاع	تاريخ /تأسيسها/	أدراجها في السوق
1	بغداد لصناعة مواد التغليف	خاص	1962\5\27	2004\7\25
2	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	خاص	1989\4\19	2004\11\27
3	بغداد للمشروبات الغازية	خاص	1989\7\18	2004\6\15
4	العراقية لصناعة الكرتون	مختلط	1978\3\1	2004\7\8
5	العراقية للأعمال الهندسية	مختلط	1985\10\1	2004\7\8
6	العراقية للسجاد والمفروشات	خاص	1989\2\10	2004\7\25
7	الخطاطة الحديثة	خاص	1988\9\12	2004\7\8
8	الألبسة الجاهزة	مختلط	1976\5\31	2004\7\25

\*الجدول من إعداد الباحثة

المصدر : ([www.isc.gov.iq](http://www.isc.gov.iq))

وقد تم شطب ثلاث شركات لعدم التزامها في تقديم البيانات المالية استناداً إلى تعليمات شطب إدراج الشركات رقم 3 لسنة 2012 ويمكن توضيح هذه الشركات في الجدول الآتي:

\*جدول (4-4) الشركات الصناعية التي تم شطبها من السوق

ت	اسم الشركة	تاريخ الشطب	سبب الشطب
1-	البيرة الشرقية	2012\2\4	عدم تقديمها البيانات المالية السنوية لسنة 2009 و 2010
2-	كركوك للمواد الإنشائية	2013\12\2	توقف الشركة عن ممارسة نشاطها لمدة سنة
3-	نينوى للصناعات الغذائية	2013\1\13	عدم تسديد التزاماتها المالية اتجاه السوق

\*الجدول من إعداد الباحثة.

### ثالثاً: أهداف سوق العراق للأوراق المالية

- 1- تنظيم و تدريب أعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به.
- 2- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة آمنة، فعالة، تنافسية و تتسم بالشفافية.
- 3- توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق.
- 4- جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف.
- 5- التواصل مع أسواق الأوراق المالية في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق.
- 6- القيام بخدمات ونشاطات أخرى لدعم أهدافه. (التقرير السنوي، 2014)

### رابعاً: نشاط السوق

ينظم سوق العراق للأوراق المالية خمس جلسات أسبوعياً تجري خلالها عمليات شراء وبيع الأوراق المالية (أسهم الشركات المساهمة العراقية) وفقاً لتعليمات وقواعد التداول الإلكتروني ويتم الإفصاح عن الصفقات الكبيرة، ولا يتم التداول مباشرة بين المستثمر البائع والمستثمر المشتري وإنما يتم من خلال وسطاء ومخولين مؤهلين ومرخص لهم للعمل من قبل الهيئة والسوق. (التقرير السنوي، 2013)

ولتوضيح الشركات التي يمكن تسجيلها في العراق استناداً إلى قانون الشركات وهي خمسة أنواع من الشركات كالاتي:-

- 1- الشركات المساهمة : مختلطة أو خاصة

يجب أن يقوم بتأسيس الشركة المساهمة عدد من الأشخاص لا يقل عددهم من خمسة أشخاص طبيعيين أو معنويين كحد أدنى ولا يزيد على (100) مؤسس كحد أعلى, ويطرحون أسهما للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكونها.

## 2- المشروع الفردي :

يمكن تأسيس مشروع فردي من قبل شخص طبيعي واحد. و يكون مالك الحصة الواحدة مسؤولاً مسؤولية شخصية غير محدودة عن جميع التزامات الشركة وتسمى هذه الشركة

"المشروع الفردي" . (قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997)

## 3- الشركات التضامنية :

تؤسس الشركات التضامنية من قبل عدد من الأشخاص يتراوح بين اثنين وخمسة وعشرين شخصا طبيعيا ويكون للمالكين حصة في رأس مال الشركة، ويتحملون على وجه التضامن مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع التزامات الشركة.

## 4- الشركات البسيطة :

تؤسس الشركات البسيطة من قبل عدد من الأشخاص الطبيعيين يتراوح بين اثنين وخمسة، يساهم كل منهم في رأس مال الشركة بحصة نقدية أو عمل وتكون مسؤولية الشركاء غير محدودة , يتطلب قانون الشركات بان يكون عقد تأسيس الشركات البسيطة مصدقة لدى كاتب العدل ويجب على الشركاء في الشركة البسيطة إيداع نسخة من عقد التأسيس متضمنة أسماء الشركاء وحصصهم لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة.

## 5- الشركات المحدودة : (مختلطة أو خاصة)

يشترط قانون الشركات أن لا يقل عدد المؤسسين في الشركات المحدودة عن اثنين ولا يزيد على خمسة وعشرين. ويمكن أن يكون المؤسسون أشخاصا طبيعيين أو معنويين. ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكونها. ويجوز تأسيس شركات محدودة المسؤولية من شخص طبيعي أو معنوي واحد. كما يجوز تأسيس الشركة المختلطة باتفاق شخص معنوي واحد أو أكثر من قطاع الدولة مع شخص واحد أو أكثر من القطاعات الأخرى، الخاص أو المختلط على أن لا تقل مساهمة قطاع الدولة فيها عن 25% من إجمالي رأس مال الشركة. وإذا انخفضت مساهمة قطاع الدولة فيها إلى أقل من 25% فتعتبر شركة خاصة. إن الأغلبية العظمى للشركات المسجلة في العراق هي شركات محدودة.

ويجب أن تقوم هذه الشركات بإيداع رأس مالها في مصرف مجاز في العراق إذا يطلب من الشركة إيداع رأسمال الشركة كوديعة في مصرف مخول بالعمل في العراق, يقوم

المصرف بدوره بتزويد الشركة بكتاب إلى دائرة مسجل الشركات يؤيد بأن رأس مال قد أودع في المصرف ليتسنى الاستمرار بخطوات التسجيل التالية.

تحدد المادة 28 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمختلف أنواع الشركات كالاتي:-

- الشركة المساهمة \_ الحد الأدنى لرأس المال 2 مليون دينار.
- الشركة المحدودة – الحد الأدنى لرأس المال 1 مليون دينار.
- أنواع الشركات الأخرى – الحد الأدنى لرأس المال 500,000 ألف دينار.

([www.mot.gov.iq](http://www.mot.gov.iq))

ويمكن توضيح رأسمال الشركات الصناعية المدرجة بسوق العراق في الجدول الآتي :

\*جدول رقم (4-5) الشركات الصناعية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية(عينة البحث)  
شكل يوضح رمز الشركة ورأسمالها عند تاريخ الإدراج

ت	اسم الشركة	رمز الشركة	رأسمالها (دينار عراقي)
1	بغداد الصناعية مواد التغليف	IBPM	1,080,000,000
2	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	IMAP	6,469,267,350
3	بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	133,000,000,000
4	العراقية لصناعة الكرتون	IICM	7,590,000,000
5	العراقية للأعمال الهندسية	IIEW	1,500,000,000
6	العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	500,000,000
7	الخيطة الحديثة	IMOS	900,000,000
8	أنتاج الألبسة الجاهزة	IRMC	1,593,300,000

\*الجدول من إعداد الباحثة

سابعاً: طبيعة المقاييس المستخدمة

1- مقياس Standard and Poor 's (S&P)

مؤسسة ستاندرد أند بورز و المعروفة باسم S&P وضعت أول مؤشرات لأسعار الأسهم في عام 1923.

وفي آذار 1957 وسعت المؤشر ليتم تغير اسمه إلى S&P 500 الذي يغطي نحو 84% من كل من قيمة الأسهم المدرجة في بورصة نيويورك، ويعكس هذا المؤشر الثقة في السوق والاستقلالية والموضوعية والمصداقية والشفافية . (Maheshwari,2012:2)

إذ يقيس هذا المؤشر نشاط اكبر الشركات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية ويندرج تحت هذا المؤشر تصنيفات مؤشرات أخرى تقيس الأداء للشركات المختلفة حسب قيمة رأسمالها كمؤشر S&P400 ومؤشر S&P ومؤشر S&P600 . (الديب،2014:1)

ولا يركز هذا المقياس على الشركات الكبرى أو على قطاع معين فهو يضم الشركات ذات القطاعات المختلفة كالتكنولوجيا والصناعة والبنوك وغيرها ([www.fxcc.ae](http://www.fxcc.ae))

ويمكن توضيح أنواع مقياس S&P في الجدول التالي:-

\*جدول (4-6) أنواع مقياس S&P

اسم المؤشر	تعريفه
S&P 500	يوفر هذا المؤشر رؤية أوسع نطاقا حول السوق ويعد من أشهر المؤشرات في السوق الامريكية ويفضله العديد من المستثمرين لأنه يعبر عن حالة السوق الفعلية بصورة أفضل ( <a href="http://www.iinvest.gov.eg">www.iinvest.gov.eg</a> ) ويعد مؤشر S&P 500 مؤشرا مرجحا للقيمة السوقية، إذ يتم ترجيح الشركات التي يشملها وفقا لأجمالي القيمة السوقية لأسهمها المصدرة، فكلما كبر الوزن السوقي للشركة كان لها تأثيرا اكبر على المؤشر. ( <a href="http://www.argaam.com">www.argaam.com</a> )
S&P 600	هو مؤشر لأسهم الشركات الصغيرة مع رأس مال سوقي يتراوح بين 300 مليون وملياري دولار.
S&P 400	هو مؤشر لشركات رأس المال المتوسط بما يتراوح بين مليارين إلى 10 مليارات دولار. ( <a href="http://www.bancdebinary.com">www.bancdebinary.com</a> )
S&P 1500 (en.wikipedia.org/wiki/s&p-1500)	هو مؤشر سوق الأسهم الامريكي التي أدلى بها ستاندرد أند بورز، وهو يشمل جميع الأسهم في S&P 400 و S&P 500 و S&P 600 ، ويغطي هذا المؤشر 90% من القيمة السوقية للأسهم الامريكي، تم إطلاق المؤشر في 18 مارس 1995 .

\*الجدول من إعداد الباحثة

و يشمل مقياس S&P على المؤشرات الآتية :- (النجار، 2008: 11-12)

1-S&P 500 stock index	مؤشر مركب
2-S&P 400 stock index	مؤشر الصناعة
3-S&P 20	مؤشر شركات النقل
4-S&P utility stock index	مؤشر أسهم الفائدة
5-S&P 40 financial stock index	مؤشر الأسهم المالية

ويتألف هذا المقياس من ثلاث مجموعات فرعية وهي :- (Patel et al، 2002:327)

- معلومات تختص بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين. (28) بند
- معلومات تختص بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (35) بند
- معلومات تختص بهيكل مجلس الإدارة (35) بند

ويمكن توضيح النموذج الذي سيتم اعتماده لقياس الشفافية في الإفصاح لعينة البحث مع إجراء التعديلات على النموذج كالاتي :-

\*جدول (4-7) نموذج مقياس الشفافية في الإفصاح

البيان	المعلومات الواجب الإفصاح عنها على وفق S&P500	مفصوح عنها	غير مفصوح عنها
أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية و حقوق المستثمرين  1- الشفافية بخصوص الملكية	1-أنواع الأسهم لدى الشركة		
	2-أنواع المستثمرين		
	**3-الإفصاح عن عدد الأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة		
	**4-الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة وتلك المصرح بها وغير المصدرة		
	**5-الإفصاح عن عدد الأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها ,والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت		
	**6-الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المصدرة والمصرح بها, والأسهم الأخرى التي لا يحق لها التصويت		
	7-كبار المستثمرين في الشركة		
	**8-إفصاح الشركة عن حقوق التصويت لكل أنواع الأسهم		

	1-أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5%، 10% % من أسهم الشركة	2- تمركز الملكية
	2-أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة	
	1-جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين	3- إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين
	2- الموضوعات التي تتناولها جداول الاجتماعات	
	3-المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات	
	4-الاجتماعات غير العادية	
	5-كيفية اختيار أعضاء مجلس الإدارة	
	6-التزام الشركة بقواعد الحوكمة	
	7-النمو والانخفاض في سوق الأسهم	
	**8-الإفصاح عن النظام الأساسي للشركة	
	1-الإستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية ومعلومات مالية
	2-الثبات أو عدم الثبات في الإستراتيجية	
	3-طبيعة ونوع الصناعة و السلعة التي تقدمها الشركة	
	4-الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم توزيع المنتجات فيها	
	5-تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل	
	6-تنبؤات الإدارة للمبيعات	
	7-متوسط عمر الأصول الرئيسية	
	8-خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة	
	9-تفاصيل تلك الخطط	
	10-التحليل المالي لعناصر قائمة الدخل والمركز المالي مثال ذلك معدل العائد على الاستثمار أو معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل دوران الأصول	
	1-تقارير مالية فترية	2-السياسات المحاسبية
	2-السياسات المحاسبية المطبقة	
	3-المعايير المحاسبية المطبقة	
	4-المعايير المحاسبية المحلية المطبقة	
	1-طرق تقييم الأصول	3-تفاصيل السياسات المحاسبية
	2-طرق تقييم المخزون	
	3-قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة	
	1-نسبة الملكية مع الشركات الأخرى	4-المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
	2-أسماء الأطراف ذوى العلاقة	
	3-نسبة التعامل مع تلك الأطراف	
	1-أسم المراجع الذي قام بالمراجعة	5- معلومات عن

	2-تقرير المراجع مرفقاً بالقوائم	مراجع الحسابات
	3-المبلغ المدفوع كأتعاب	
	4-قيام المراجع مقابل خدمات أخرى	
	1-طبيعة الفرص والأخطار	6- معلومات عن الفرص والأخطار
	2-مخاطر عدم السيولة	
	3-المصادر الداخلية والخارجية للسيولة	
	4-الاحتمالات الناتجة عن الزيادة أو النقص في السيولة	
	5-النقص الجوهرى في السيولة واتجاهات الشركة لعلاج ذلك النقص	
	6-الفرص والأخطار الناتجة من المشاركة في صناعات إضافية	
	7-الفرص والأخطار الناتجة من التغيير في هيكل الصناعة	
	1-أسماء عدد المنافسين	7- معلومات عن شدة تنافس الصناعة
	2-استجابة التغيير في السعر نتيجة المنافسة	
	3-عدد الشركات التي تزيد على التعاقدات الرئيسية	
	4-الميزة التنافسية لنشاط الشركة داخل القطاع الذي تنتمي إليه	
	1-مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الإستراتيجية	8- معلومات عن رضا العاملين
	2-مدى تشجيعهم على الإبداع والابتكار	
	3-الرضا المالى	
	1-اسم رئيس مجلس الإدارة	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة 1- هيكل المجلس وتكوينه
	2-تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة	
	3-أسماء أعضاء مجلس الإدارة	
	4-الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة.	
	5-أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.	
	6-الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة.	
	1-اللجان التابعة لمجلس الإدارة.	2- دور المجلس
	2-مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	
	3-مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.	
	4-جدول اجتماعات مجلس الإدارة.	
	5-خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح.	
	6-هل هناك لجنة مراجعة.	
	7-أسماء أعضاء لجنة المراجعة.	
	8-هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية.	
	1-البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة	3- تدريب الأعضاء

	2- عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة	ومكافاتهم
	3- أسماء المدراء التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة	
	4- عدد المدراء التنفيذيين في مجلس الإدارة	
	5- مكافآت هؤلاء المدراء	
	6- عدد الأسهم التي يمتلكها المدراء التنفيذيين	
	7- مكافآت المدراء المرتبطة بالأداء	
	**8- الإفصاح عن رواتب الأعضاء (بالأرقام)	

### مجموع النقاط (78)

\*المصدر: (عبد الرحمن, 2010:32)

\*\* تم إضافة بنود وتعديل النموذج بالاستعانة بمصدر (السهلي, 2011:38-41)

### 2- مقياس Tobin's Q

قدم Tobin الفكرة لنموذج (Tobin's q) كمقياس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي ، سواء كان باتجاه الزيادة أو النقصان وهي تمثل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية لأصول الشركة على القيمة الاستبدالية لها. وقد سميت معادلة (Tobin's q) على اسم صاحبها وهذه النسبة من الممكن استخدامها في العديد من المجالات منها تحديد قيمة الشركة، والتنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي. (عثمان، 2008:38)

وهذه طريقة استخدمها James Tobin عام 1969 إذ تعد واحدة من نماذج التقييم الأكثر قبولا وذلك لسهولة حسابها وتفسيرها، فإذا كانت قيمة Tobin's q اقل من واحد فان القيمة السوقية اقل من قيمة أصول الشركة أي الشركة مقيمة بأقل من قيمتها، ومن ناحية أخرى إذا كانت قيمة Tobin's q اكبر من واحد فان القيمة السوقية اكبر من كلفة استبدال أصولها وهو ما يعنى إن هناك فرص أفضل للاستثمار ومؤشر على إن أداء الإدارة جيد ويتم قياس نموذج Tobin's q بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على كلفة إحلاله. (زلوم، 2013:170)

فالنموذج الأساسي لاحتساب نسبة Q هو :

The Market Value of Assets

$$Q = \frac{\text{The Market Value of Assets}}{\text{The Replacement Value of The Assets}}$$

The Replacement Value of The Assets

ونظرا لصعوبة تقدير وقياس القيمة الاستبدالية للأصول، ستقوم الباحثة باستخدام القيمة الدفترية للأصول بدلاً منها، إذ إن القيمة الاستبدالية للأصول هي سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماما أو مكافأ بأصل موجود. (السعدي، 2009:16)

ويتم تعريف هذه النسبة على أنها نسبة القيمة السوقية للشركة على كلفة الإحلال أو كلفة الاستبدال، وينظر إليها بأنها أفضل المقاييس لأداء الشركات من أي إجراءات محاسبية أخرى مثل العائد على الأصول (ROA) وأيضا يمكن حسابها بسهولة بناءً على المعلومات المالية والمحاسبية المتاحة في القوائم المالية. (النعيمي، 2012: 24)

ولقد اثبت الباحثون (CHUNG & Pruitt) و (PERFECT & WILES) إن النماذج البسيطة لحساب نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار وتحديد القيمة بأنها تتمتع بدقة تقديرية عالية، مقارنة بنموذج (LINDENBERG & ROSS) اللوغاريتمي إذ يتصف هذا النموذج بعملية حساب معقدة، وقد جاء النموذج وفقا للمعادلة التالية:-

$$L-Rq= \text{PREFST} + \text{VCOMS} + \text{LTDEBT} + \text{STDEBT} - \text{ADJ} / \\ - \text{BKCAP} + \text{NETCAP} \text{TOTASST}$$

إذ إن :

PREFST: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة .

VCOMS : سعر الأسهم العادية للشركة (سعر السهم في 12\31 من كل عام) \* عدد الأسهم المكتتب بها .

LTDEBT: قيمة الديون طويلة الأجل للشركة، معدلة بهيكل آجالها .

STDEBT: القيمة الدفترية لمطلوبات الشركة قصيرة الأجل .

ADJ: صافي قيمة الأصول قصيرة الأجل .

TOTASST : القيمة الدفترية لأجمالي قيمة أصول الشركة .

BKCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للشركة .

NETCAP: القيمة الدفترية لصافي المخزون الرأسمالي للشركة ، معدلة بنسبة التضخم .

أما المعادلة الآتية تعبر عن نموذج (CHUNG & PRUITT) في التقدير المبسط والتقريبي لنسبة Tobin 's Q والتي سيتم استخدامها في هذا البحث (عثمان، 2008 : 41)

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

إذ إن :

MVE: سعر السهم (في نهاية 12\31 من كل عام) \* عدد الأسهم العادية المكتتب بها.

PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة .

DEBT: قيمة المطلوبات قصيرة الأجل مطروح منها الأصول قصيرة الأجل ومضافا لها  
القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل .

TA: القيمة الدفترية لأجمالي أصول الشركة .

وسيتم استثناء القيمة النقدية للأسهم الممتازة من المعادلة أعلاه لعدم تعامل الشركات  
الصناعية المدرجة في السوق بالأسهم الممتازة مع بقاء متغيرات المعادلة الأخرى كما هي  
دون تعديل .

فإذا كانت قيمة Tobin's Q أكبر من (1) الصحيح دل ذلك على الأداء الجيد للشركة،  
والربحية العالية وزيادة في قيمة الشركة أي معنى ذلك إن القيمة السوقية أعلى من قيمة  
الأصول، أما إذا كانت قيمة Tobin's Q أقل من (1) الصحيح معنى ذلك إن قيمة الأصول  
أعلى من القيمة السوقية للشركة. (عثمان ، 2008 : 120)

\*جدول (4-8) تفاصيل قيم Tobin's Q

التفاصيل	قيمة Tobin's Q
أداء وربحية الشركة عند المستوى العادي	قيمة النسبة (1)
أداء وربحية الشركة عند المستوى العالي	قيمة النسبة < من (1)
أداء وربحية الشركة عند المستوى الضعيف	قيمة النسبة > من (1)

\*الجدول من إعداد الباحثة

المصدر : (النعيبي ، 2012 : 29)

## المبحث الثاني

### قياس درجة الشفافية في الإفصاح للشركات (عينة البحث) وفق مقياس (S&P)

من خلال مقياس (S&P) لقياس الشفافية في الإفصاح الذي تم توضيحه في المبحث الأول من الفصل الثالث إذ يسمح هذا المقياس بأجراء التعديلات عليه من خلال تطويع المقياس مع متطلبات البيئة العراقية ليكون المقياس مناسب لقياس العينة و التوصل إلى نتائج دقيقة قدر الإمكان ويتكون هذا النموذج من المؤشرات والمحاور الآتية:-

#### أولاً: محور الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية و حقوق المستثمرين (18) مؤشر

ويضم هذا المحور ثلاثة بنود فرعية وهي :

1- بند الشفافية المتعلقة بالملكية (8) مؤشر  
يتضمن هذا البند كافة المعلومات عن أنواع المستثمرين وكبار المستثمرين في الشركة وأنواع الأسهم لدى الشركات ومعلومات أخرى تخص ملكية الشركة.

2- بند تمركز الملكية (2) مؤشر  
يتضمن هذا البند أسماء العاملين في الشركة والذين يملكون أسهم أكثر من 5% و 10% من أسهم الشركة .

3- بند إجراءات التصويت و الاجتماع للمساهمين (8) مؤشر  
يتضمن هذا البند جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين والموضوعات والمقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات ومدى الإفصاح بشفافية عن الاجتماعات غير العادية إضافة إلى معلومات أخرى تخص هذا المؤشر .

#### ثانياً: محور الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الغير مالية والمعلومات المالية (38) مؤشر يتضمن هذا المحور ثمانية بنود فرعية وهي :

1- بند اتجاهات الشركة (10) مؤشر  
يتضمن هذا البند معلومات عن الاستراتيجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف وطبيعة ونوع الصناعة والسلعة التي تقدمها الشركة و الأسواق الرئيسية وأقسام السوق التي يتم فيها توزيع المنتجات وغيرها من المعلومات التي تخص هذا المؤشر .

2- بند السياسات المحاسبية (4) مؤشر  
يتضمن البند السياسات المحاسبية معلومات عن التقارير المالية ومدى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة والمعايير المحاسبية المطبقة في الشركة سواء كانت دولية أو محلية .

3- بند تفاصيل السياسات (3) مؤشر  
يتضمن هذا البند معلومات عن مدى الإفصاح بشفافية عن طرق تقييم الأصول والمخزون والإفصاح عن قوائم مالية مجمعة في حالة وجود شركات تابعة .

4- بند المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (3) مؤشر  
ويتضمن نسبة الملكية مع الشركات الأخرى وأسماء الأطراف ذوي العلاقة ونسبة التعامل مع تلك الأطراف .

5- بند معلومات عن مراجع الحسابات (4) مؤشر  
يتضمن هذا البند معلومات عن أسم المراجع الذي قام بالمراجعة وتقرير المراجع والمبلغ المدفوع  
كأتعاب ومعلومات في حالة قيام المراجع مقابل خدمات أخرى .

6- بند معلومات عن الفرص والأخطار (7) مؤشر  
يتضمن البند معلومات عن طبيعة الفرص والأخطار ومخاطر عدم السيولة والمصادر الداخلية  
والخارجية للسيولة ومعلومات أخرى تخص هذا البند .

7- بند معلومات عن شدة تنافس الصناعة (4) مؤشر  
يتضمن البند معلومات عن أسماء المنافسين واستجابة التغير في السعر نتيجة المنافسة وعدد  
الشركات التي تزيد على التعاقدات الرئيسية ومدى إفصاح الشركة عن الميزة التنافسية لنشاطها .

8- بند معلومات عن رضا العاملين (3) مؤشر  
يتضمن البند ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مدى مشاركة العاملين في وضع الخطط الاستراتيجية  
ومدى تشجيعهم على الإبداع و الابتكار والإفصاح عن الرضا المالي للعاملين ولم يتم الحصول على  
معلومات بخصوص هذا المؤشر إذ لم تفصح الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق  
العراق(عينة البحث) عن معلومات تفيد عن مدى رضا العاملين في الشركة .

**ثالثاً: محور الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة (22) مؤشر**  
يتضمن هذا المحور معلومات تخص مجلس الإدارة ويتم قياس شفافية هذه المعلومات من خلال  
ثلاثة بنود فرعية وهي :

1- هيكل المجلس ويضم (6) مؤشر  
يتضمن البند الإفصاح بشفافية عن أسم رئيس مجلس الإدارة وأسماء أعضاء مجلس الإدارة والخبرة  
السابقة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والأمور التي يختص بها مجلس  
الإدارة إضافة إلى معلومات أخرى .

2- دور المجلس (8) مؤشر  
يتضمن البند معلومات عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت باسم كل عضو من أعضاء  
مجلس الإدارة وجدول اجتماعات مجلس الإدارة ومعلومات أخرى تخص هذا المؤشر .

3- تدريب الأعضاء ومكافآتهم (8) مؤشر  
يتضمن هذا البند معلومات عن البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يمتلكها  
أعضاء مجلس الإدارة ومعلومات أخرى تخص هذا البند .

وبالتالي يكون مجموع هذه المؤشرات 78 وعلى أساسها سيتم قياس درجة الشفافية في الإفصاح لكل  
شركة (عينة البحث) وخلال الفترة (2010- 2014) ويمكن توضيح كيفية قياس الشفافية في  
الإفصاح كالآتي :-

**البنود التي تم الإفصاح عنها /أجمالي البنود \* 100%**

### أولاً: شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

يمكن توضيح الجدول الخاص بالبنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف وجدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف للمدة (2010-2014) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف للمدة (2010-2014) كالآتي :-

\*جدول (4-9) البنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	10	23	5	38
	البنود غير المفصّل عنها	8	15	17	40
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	12	22	4	38
	البنود غير المفصّل عنها	6	16	18	40
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	12	20	3	35
	البنود غير المفصّل عنها	6	18	19	43
2013	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	13	20	7	40
	البنود غير المفصّل عنها	5	18	15	38
2014	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	10	20	7	37
	البنود غير المفصّل عنها	8	18	15	41

\*جدول (4-10) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف للمدة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%8	%8	%6	%6	%6	الشفافية بخصوص الملكية
%1	%1	%1	%1	%1	تمركز الملكية
%4	%8	%8	%8	%5	إجراءات التصويت و الاجتماع للمساهمين
%10	%10	%9	%10	%10	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية
%5	%5	%5	%5	%5	اتجاهات الشركة
%5	%5	%5	%5	%5	السياسات المحاسبية
%3	%3	%3	%3	%3	تفاصيل السياسات المحاسبية

%0	%0	%0	%1	%1	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن مراجع الحسابات	
%4	%4	%4	%4	%5	معلومات عن الفرص و الأخطار	
%1	%1	%3	%3	%3	معلومات عن شدة تنافس الصناعة	
%0	%0	%0	%0	%0	معلومات عن رضا العاملين	
%3	%4	%3	%4	%4	هيكل المجلس وتكوينه	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%3	%3	%0	%0	%0	دور المجلس	
%4	%3	%1	%1	%3	تدريب الأعضاء ومكافاتهم	
%49	%53	%46	%49	%49	مجموع النسب	

\* جدول (4-11) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد  
التغليف للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%49	%49	%53	%46	%49	%49	درجة الشفافية

#### ثانياً: شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

يمكن توضيح جدول البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة (2010-2014) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة (2010-2014) كالتالي:

\* جدول (4-12) البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة المنصور  
للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	11	21	6	38
	البنود غير المفصح عنها	7	17	16	40
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	10	22	7	39
	البنود غير المفصح عنها	8	16	15	39
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	11	22	6	39
	البنود غير المفصح عنها	7	16	16	39

78	22	38	18	أجمالي البنود	2013
41	8	21	12	البنود المفصح عنها	
37	14	17	6	البنود غير المفصح عنها	
78	22	38	18	أجمالي البنود	2014
38	5	22	11	البنود المفصح عنها	
40	17	16	7	البنود غير المفصح عنها	

\*جدول (4-13) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية  
والمستلزمات الطبية للمدة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010		أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%8	%6	%6	%6	%6	الشفافية بخصوص الملكية	
%3	%3	%3	%1	%3	تمركز الملكية	
%4	%6	%5	%5	%5	إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	
%12	%10	%10	%10	%10	اتجاهات الشركة	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية
%5	%5	%5	%5	%5	السياسات المحاسبية	
%3	%3	%3	%3	%3	تفاصيل السياسات المحاسبية	
%1	%1	%1	%1	%1	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن مراجع الحسابات	
%3	%3	%4	%4	%3	معلومات عن الفرص والأخطار	
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن شدة تنافس الصناعة	
%0	%0	%0	%0	%0	معلومات عن رضا العاملين	
%3	%5	%3	%3	%3	هيكل المجلس وتكوينه	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%0	%1	%1	%1	%0	دور المجلس	
%4	%4	%4	%5	%5	تدريب الأعضاء ومكافأتهم	
%52	%53	%51	%50	%50		مجموع النسب

\*جدول (4-14) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات الدوائية  
والمستلزمات الطبية للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%51	%52	%53	%51	%50	%50	درجة الشفافية

### ثالثاً: شركة بغداد للمشروبات الغازية

يمكن توضيح جدول البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة بغداد للمشروبات الغازية و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية للمدة (2014-

(2010) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية  
للمدة (2010-2014) كالاتي :-

\*جدول (4-15) البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة بغداد للمشروبات  
الغازية

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	10	21	6	37
	البنود غير المفصح عنها	8	17	16	41
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	8	23	7	38
	البنود غير المفصح عنها	10	15	15	40
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	10	21	6	37
	البنود غير المفصح عنها	8	17	16	41
2013	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	12	22	6	40
	البنود غير المفصح عنها	6	16	16	38
2014	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	12	22	7	41
	البنود غير المفصح عنها	6	16	15	37

\*جدول (4-16) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية للمدة (-2014)  
(2010)

2014	2013	2012	2011	2010	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%5	%6	%6	%6	%6	الشفافية بخصوص الملكية
%1	%1	%1	%1	%1	تمركز الملكية
%8	%8	%5	%3	%5	إجراءات التصويت و الاجتماع للمساهمين
%9	%9	%8	%10	%10	اتجاهات الشركة
%5	%5	%5	%5	%5	السياسات المحاسبية
%3	%3	%3	%3	%3	تفاصيل السياسات المحاسبية
%1	%1	%1	%1	%1	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن مراجع الحسابات
%5	%5	%5	%5	%3	معلومات عن الفرص و الأخطار
					ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية

%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن شدة تنافس الصناعة	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%0	%0	%0	%0	%0	معلومات عن رضا العاملين	
%4	%4	%4	%4	%4	هيكل المجلس وتكوينه	
%3	%1	%1	%3	%1	دور المجلس	
%3	%3	%3	%3	%3	تدريب الأعضاء ومكافاتهم	
%53	%52	%48	%50	%48	مجموع النسب	

\* جدول (4-17) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات الغازية  
للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%50	%53	%52	%48	%50	%48	درجة الشفافية

#### رابعاً: الشركة العراقية لصناعة الكرتون

يمكن توضيح جدول البنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية لصناعة الكرتون و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون للمدة (2010-2014) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون للمدة (2010-2014) كالآتي :-

\* جدول (4-18) البنود المفصّل وغير المفصّل عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية لصناعة الكرتون

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	10	24	7	41
	البنود غير المفصّل عنها	8	14	15	37
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	12	22	4	38
	البنود غير المفصّل عنها	6	16	18	40
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	8	25	4	37
	البنود غير المفصّل عنها	10	13	18	41
2013	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصّل عنها	12	24	5	41
	البنود غير المفصّل عنها	6	14	17	37
2014	أجمالي البنود	18	38	22	78

37	5	24	8	البنود المفصح عنها
41	17	14	10	البنود غير المفصح عنها

\* جدول (4-19) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون للمدة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	الشفافية بخصوص الملكية	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%5	%6	%5	%6	%5	تمركز الملكية	
%1	%3	%3	%3	%3	إجراءات التصويت و الاجتماع للمساهمين	
%4	%6	%3	%6	%5	اتجاهات الشركة	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية
%12	%12	%12	%12	%12	السياسات المحاسبية	
%5	%5	%5	%5	%5	تفاصيل السياسات المحاسبية	
%3	%3	%3	%3	%3	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	
%1	%1	%1	%1	%1	معلومات عن مراجع الحسابات	
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن الفرص و الأخطار	
%6	%6	%6	%3	%5	معلومات عن شدة تنافس الصناعة	
%1	%1	%3	%3	%3	معلومات عن رضا العاملين	
%0	%0	%0	%0	%0	هيكل المجلس وتكوينه	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%4	%4	%3	%3	%4	دور المجلس	
%0	%0	%0	%0	%3	تدريب الأعضاء ومكافأتهم	
%3	%3	%3	%3	%3		
%48	%53	%50	%51	%55		مجموع النسب

\* جدول (4-20) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%51	%48	%53	%50	%51	%55	درجة الشفافية

#### خامساً: الشركة العراقية للأعمال الهندسية

يمكن توضيح جدول البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية للأعمال الهندسية و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية للمدة (2010-2014) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية للمدة (2010-2014) كالاتي :-

\* جدول (4-21) البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية  
للأعمال الهندسية

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	10	19	7	36
	البنود غير المفصح عنها	8	19	15	42
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	7	15	7	29
	البنود غير المفصح عنها	11	23	15	49
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	8	17	5	30
	البنود غير المفصح عنها	10	21	17	48
2013	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	9	15	6	30
	البنود غير المفصح عنها	9	23	16	48
2014	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	9	17	5	31
	البنود غير المفصح عنها	9	21	17	47

\* جدول (4-22) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية للمدة  
(2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%6	%6	%6	%6	%6	الشفافية بخصوص الملكية
%1	%1	%1	%1	%1	تمركز الملكية
%4	%5	%3	%1	%5	إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين
%6	%5	%5	%5	%10	اتجاهات الشركة
%5	%5	%5	%5	%5	السياسات المحاسبية
%3	%3	%3	%3	%3	تفاصيل السياسات المحاسبية
%1	%1	%1	%1	%1	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
%2	%3	%3	%3	%3	معلومات عن مراجع الحسابات
%4	%3	%3	%1	%3	معلومات عن الفرص و الأخطار
%0	%0	%1	%1	%0	معلومات عن شدة تنافس الصناعة
					ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية

%0	%0	%0	%0	%0	معلومات عن رضا العاملين	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%4	%4	%4	%4	%4	هيكل المجلس وتكوينه	
%0	%1	%0	%3	%3	دور المجلس	
%3	%3	%3	%3	%3	تدريب الأعضاء ومكافأته	
%39	%40	%38	%37	%47	مجموع النسب	

\*جدول (4-23) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية للمدة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
درجة الشفافية	%47	%37	%38	%40	%39	%40

#### سادساً: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

يمكن توضيح جدول البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية للسجاد والمفروشات و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات للمدة (2010-2014) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات للمدة (2010-2014) كالآتي :-

\*جدول (4-24) البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث للشركة العراقية للسجاد والمفروشات

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	8	17	7	32
	البنود غير المفصح عنها	10	21	15	46
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	8	16	7	31
	البنود غير المفصح عنها	10	22	15	47
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	7	16	7	30
	البنود غير المفصح عنها	11	22	15	48
2013	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	12	17	7	36
	البنود غير المفصح عنها	6	21	15	42
2014	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	10	16	6	32

46	16	22	8	البنود غير المفصح عنها
----	----	----	---	------------------------

\*جدول (4-25) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات  
للمدة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010			
%8	%8	%6	%6	%6	الشفافية بخصوص الملكية	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	
%1	%1	%1	%1	%1	تمركز الملكية		
%4	%6	%1	%3	%3	إجراءات التصويت و الاجتماع للمساهمين		
%5	%5	%5	%5	%6	اتجاهات الشركة	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية	
%5	%5	%5	%5	%5	السياسات المحاسبية		
%3	%3	%3	%3	%3	تفاصيل السياسات المحاسبية		
%1	%1	%1	%1	%1	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة		
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن مراجع الحسابات		
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن الفرص و الأخطار		
%1	%3	%1	%1	%1	معلومات عن شدة تنافس الصناعة		
%0	%0	%0	%0	%0	معلومات عن رضا العاملين		
%3	%3	%3	%3	%3	هيكل المجلس وتكوينه		ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%1	%3	%3	%3	%3	دور المجلس		
%4	%4	%4	%4	%4	تدريب الأعضاء ومكافاتهم		
%42	%48	%39	%41	%42		مجموع النسب	

\*جدول (4-26) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات  
للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%42	%42	%48	%39	%41	%42	درجة الشفافية

### سابعا: شركة الخياطة الحديثة

يمكن توضيح جدول البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة الخياطة الحديثة و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة للمدة (2010-2014) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة للمدة (2010-2014) كالآتي :-

\*جدول (4-27) البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة الخياطة الحديثة

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
---------	--------------------	---	---	---	-----------------

78	22	38	18	أجمالي البنود	2010
31	5	17	9	البنود المفصح عنها	
47	17	21	9	البنود غير المفصح عنها	
78	22	38	18	أجمالي البنود	2011
28	5	16	7	البنود المفصح عنها	
50	17	22	11	البنود غير المفصح عنها	
78	22	38	18	أجمالي البنود	2012
31	5	18	8	البنود المفصح عنها	
47	17	20	10	البنود غير المفصح عنها	
78	22	38	18	أجمالي البنود	2013
33	5	16	12	البنود المفصح عنها	
45	17	22	6	البنود غير المفصح عنها	
78	22	38	18	أجمالي البنود	2014
36	6	20	10	البنود المفصح عنها	
42	16	18	8	البنود غير المفصح عنها	

\* جدول (4-28) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة للفترة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	الشفافية بخصوص الملكية	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%6	%6	%5	%5	%5		
%3	%1	%1	%1	%1		
%4	%8	%4	%3	%5	إجراءات التصويت و الاجتماع للمساهمين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية
%9	%6	%6	%6	%6	اتجاهات الشركة	
%5	%5	%5	%5	%5	السياسات المحاسبية	
%3	%3	%3	%3	%3	تفاصيل السياسات المحاسبية	
%0	%0	%1	%0	%1	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن مراجع الحسابات	
%5	%3	%3	%3	%3	معلومات عن الفرص و الأخطار	
%1	%1	%3	%1	%1	معلومات عن شدة تنافس الصناعة	
%0	%0	%0	%0	%0	معلومات عن رضا العاملين	
%3	%3	%3	%3	%3	هيكل المجلس وتكوينه	
%1	%0	%0	%0	%0	دور المجلس	
%4	%4	%4	%4	%4	تدريب الأعضاء ومكافأتهم	
%47	%43	%41	%37	%40	مجموع النسب	

\* جدول (4-29) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة  
للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%42	%47	%43	%41	%37	%40	درجة الشفافية

### ثامناً: شركة إنتاج الألبسة الجاهزة

يمكن توضيح جدول البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة و جدول نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة للمدة (2014-2010) و جدول نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة للمدة (2010-2014) كالآتي :-

\* جدول (4-30) البنود المفصح وغير المفصح عنها خلال فترة البحث لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة

السنوات	مؤشرات مقياس (S&P)	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن معلومات غير مالية ومعلومات مالية	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة	إجمالي المؤشرات
2010	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	11	18	5	34
	البنود غير المفصح عنها	7	20	17	44
2011	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	9	20	7	36
	البنود غير المفصح عنها	9	18	15	42
2012	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	13	20	7	40
	البنود غير المفصح عنها	5	18	15	38
2013	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	14	19	8	41
	البنود غير المفصح عنها	4	19	14	37
2014	أجمالي البنود	18	38	22	78
	البنود المفصح عنها	12	20	6	38
	البنود غير المفصح عنها	6	18	16	40

\* جدول (4-31) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة للمدة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	الشفافية بخصوص الملكية	أولاً: الشفافية في الإفصاح عن هيكل الملكية وحقوق المستثمرين
%6	%8	%6	%6	%6	تمركز الملكية	
%3	%3	%3	%1	%1	إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين	
%6	%8	%8	%3	%6	اتجاهات الشركة	ثانياً: الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية
%10	%10	%10	%10	%9	السياسات المحاسبية	
%5	%5	%5	%5	%5	تفاصيل السياسات المحاسبية	
%3	%3	%3	%3	%3	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	
%1	%1	%1	%1	%1	معلومات عن مراجع الحسابات	
%3	%3	%3	%3	%3	معلومات عن الفرص و الأخطار	
%3	%1	%3	%1	%1	معلومات عن شدة تنافس الصناعة	
%1	%1	%1	%3	%1	معلومات عن رضا العاملين	
%0	%0	%0	%0	%0	هيكل المجلس وتكوينه	ثالثاً: الشفافية في المعلومات عن مجلس الإدارة
%4	%4	%4	%3	%3	دور المجلس	
%1	%3	%3	%3	%1	تدريب الأعضاء ومكافأتهم	
%3	%4	%3	%4	%3		
%49	%54	%53	%46	%43		مجموع النسب

\* جدول (4-32) نسبة تطور درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة للمدة (2010-2014)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
%49	%49	%54	%53	%46	%43	درجة الشفافية

وقد تم ترتيب هذه الشركات من أعلى لدرجة الشفافية في الإفصاح إلى أقل نسبة

\* جدول (4-33) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة بالسوق خلال الفترة (2010 - 2014)

المتوسط العام لكل شركة	2014	2013	2012	2011	2010	اسم الشركة	ت
%51	%52	%53	%51	%50	%50	المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية	1
%51	%48	%53	%50	%51	%55	العراقية لصناعة الكرتون	2
%50	%53	%52	%48	%50	%48	بغداد للمشروبات الغازية	3
%49	%49	%54	%53	%46	%43	الألبسة الجاهزة	4
%49	%49	%53	%46	%49	%49	بغداد لصناعة مواد التغليف	5
%42	%42	%48	%39	%41	%42	العراقية للسجاد والمفروشات	6
%41	%47	%43	%41	%37	%40	الخطاطة الحديثة	7

8	العراقية للأعمال الهندسية	%47	%37	%38	%40	%39	%40
	المتوسط العام لكل سنة	%47	%45	%46	%50	%47	%47

\*الجدول من إعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة إن درجة الشفافية في الإفصاح لعينة البحث وصلت إلى 47% وهي درجة ضعيفة من خلال استخراج المتوسط لدرجة الشفافية في الإفصاح ويمكن تفسير ارتفاع وانخفاض درجات الشفافية في الإفصاح لكل شركة (عينة البحث) خلال الفترة (2010 - 2014) :-

### 1- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

ترتفع درجة الشفافية في الإفصاح للشركة في سنة 2013 مقارنة بالسنوات الأخرى إذ تصل إلى 53% نتيجة الإفصاح بشفافية عن دور مجلس الإدارة بنسبة 3% وتدريب الأعضاء ومكافآتهم بنسبة 3% أيضاً والإفصاح بشفافية عن إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين بنسبة 8% .

### 2- شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

تعد هذه الشركة من أكثر شركات عينة البحث إفصاحاً عن المعلومات إذ وصلت نسب القياس لفترة البحث (50%, 50%, 51%, 53%, 52%) على التوالي وهذه النسب مقبولة مقارنة بالشركات الأخرى خلال فترة البحث وأعلى نسبة هي 53% في سنة 2013 وعلى الرغم من تقارب النسب إلا إن ارتفاع النسبة في سنة 2013 هو نتيجة ارتفاع مؤشر الشفافية في الإفصاح عن مجلس الإدارة بنسبة 10%.

### 3- شركة بغداد للمشروبات الغازية

تعد سنة 2013 و 2014 الأكثر إفصاحاً عن المعلومات إذ وصلت النسبة 53%, 52% على التوالي مقارنة بالسنوات الأخرى لفترة البحث بالإضافة إلى سنة 2011 إذ وصلت النسبة إلى 50% وهي نسب مقبولة للإفصاح أما سبب ارتفاع نسبة سنة 2014 يعود إلى ارتفاع مؤشر الشفافية في الإفصاح عن المعلومات لمجلس الإدارة بنسبة 10% .

### 4- الشركة العراقية لصناعة الكرتون

تسجل سنة 2010 أعلى درجة في الإفصاح بشفافية عن المعلومات للشركة بنسبة 55% وهي أعلى درجة سجلت لعينة البحث خلال الفترة المحددة ثم تأخذ النسبة بالانخفاض قليلاً في سنة 2011 و 2012 لترتفع في سنة 2013 بنسبة 53% ولغاية هذه النسبة يعتبر مستوى الشركة مقبول في الإفصاح ثم تنخفض في 2014 بنسبة 48% أما سبب ارتفاع النسبة في سنة 2010 بنسبة 55% هو نتيجة ارتفاع الإفصاح عن مؤشرات بند الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بنسبة 32% .

### 5- الشركة العراقية للأعمال الهندسية

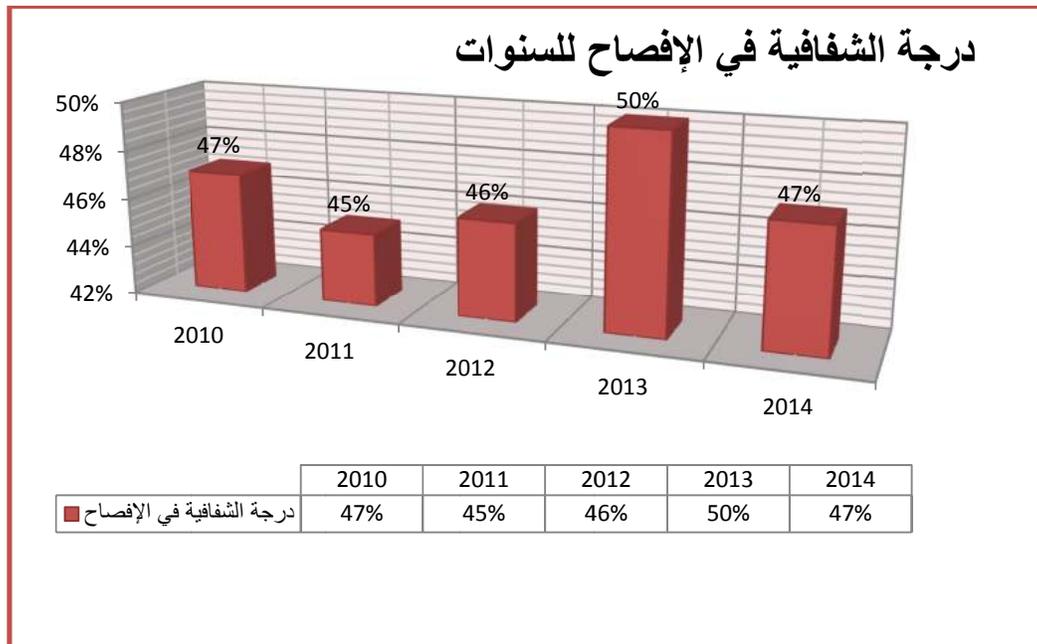
ترتفع درجة الشفافية في الإفصاح في سنة 2010 بنسبة 47% لتتخفض بشكل كبير في 2011 و 2012 بنسبة (37% و 38%) لترتفع في سنة 2013 بنسبة 40% وهي نسبة ضعيفة لكن تعتبر أفضل من نسبة سنة 2011 و 2012 وتنخفض في سنة 2014 بنسبة 39% وكان سبب ارتفاع النسبة في 2010 نتيجة ارتفاع مؤشرات بند الشفافية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية والمعلومات المالية بنسبة 25% .

6- الشركة العراقية للسجاد و المفروشات  
في سنة 2013 وصلت درجة الشفافية في الإفصاح إلى 48% وهي أعلى درجة للشركة سجلت  
خلال المدة مما يدل على ضعف الإفصاح لدى الشركة .

7- شركة الخياطة الحديثة  
أعلى نسبة سجلت للشركة خلال مدة البحث هي 47% في سنة 2014 وهي درجة ضعيفة للإفصاح  
إذ لم تفصح الشركة عن بنود المقياس مما أدى إلى الحصول على درجات ضعيفة للشركة خلال مدة  
البحث .

8- شركة إنتاج الألبسة الجاهزة  
تسجل سنة 2013 أعلى نسبة للشركة وهي 54% وتليها سنة 2012 بنسبة 53% وهي نسبة مقبولة  
لدرجة الشفافية في الإفصاح للشركة ثم تنخفض في سنة 2014 بنسبة 49% وسبب ارتفاع النسبة  
في سنة 2013 نتيجة ارتفاع مؤشرات بند الشفافية في الإفصاح في هيكل الملكية وحقوق  
المستثمرين بنسبة 19% .

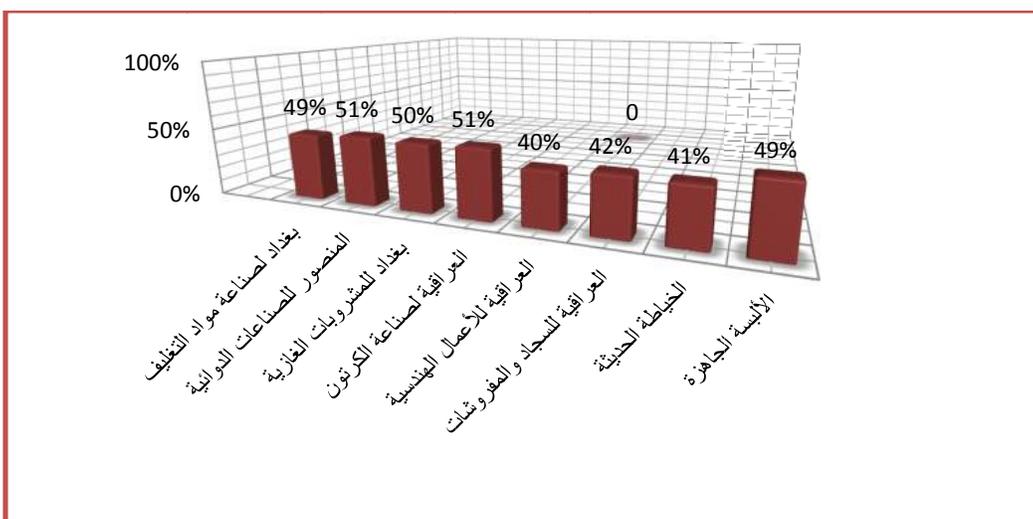
من خلال النتائج السابقة توصلت الباحثة إلى إن سنة 2013 تعتبر الأفضل في إعطاء درجات قياس  
أعلى للشفافية في الإفصاح ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي :-



\*شكل(1-4) درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية(عينة البحث) خلال المدة  
(2014-2010)

\*الشكل من إعداد الباحثة

و لتوضيح نسبة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات لشركات عينة البحث من خلال استخدام  
مقياس (S&P) بالشكل الآتي :-



\*شكل (2-4) درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية المتوسطة لكل شركة (عينة البحث)

\*الشكل من إعداد الباحثة

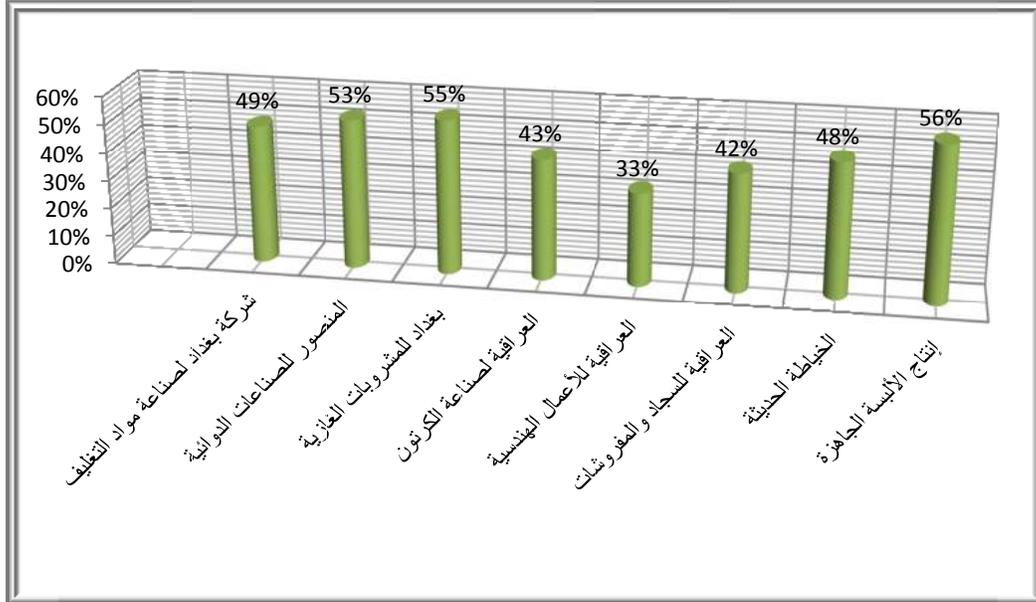
أما درجة الشفافية المتوقعة للشركات (عينة البحث) في إفصاحها عن المعلومات في سنة 2015 من خلال استخراج التغير من سنة 2010 إلى 2014 يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:-

\*جدول (34-4) نسبة درجة الشفافية المتوقعة في الإفصاح للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) في سنة 2015

ت	أسم الشركة	نسبة التغير	درجة الشفافية في الإفصاح المتوقعة	مستوى الشفافية في الإفصاح
1	إنتاج الألبسة الجاهزة	%14	%56	مقبول
2	بغداد للمشروبات الغازية	%10	%55	مقبول
3	المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية	%4	%53	مقبول
4	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف	%0	%49	ضعيف
5	الخيطة الحديثة	%18	%49	ضعيف
6	العراقية لصناعة الكرتون	%13-	%44	ضعيف
7	العراقية للسجاد والمفروشات	%0	%42	ضعيف
8	العراقية للأعمال الهندسية	%17-	%33	ضعيف

من خلال الجدول أعلاه تكون درجة الشفافية في الإفصاح المتوقعة لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف 0% أي أنها ضعيفة بنسبة 49% أما شركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية فسوف تزداد درجة الشفافية في الإفصاح بنسبة 4% فتكون درجة الشفافية المتوقعة مقبولة من خلال  $\{ 51\% + (4\% * 51\%) = 53\% \}$  و أما شركة بغداد للمشروبات الغازية فإن درجة الشفافية في الإفصاح تزداد بنسبة 10% فتكون الدرجة المتوقعة 55% وهي درجة مقبولة أما الشركة العراقية لصناعة الكرتون فتتخفص درجة الشفافية بنسبة 13% لتكون درجة الشفافية

المتوقعة 44% وهي درجة ضعيفة وأيضاً تنخفض نسبة التغير للشركة العراقية للأعمال الهندسية 17% لتكون الدرجة المتوقعة بنسبة 33% وهي درجة ضعيفة أما الشركة العراقية للسجاد و المفروشات تكون الدرجة المتوقعة لها 42% وهي درجة ضعيفة أما شركتي الخياطة الحديثة وإنتاج الألبسة الجاهزة فتزداد نسبة التغير 18% , 14% لتكون درجة الشفافية في الإفصاح المتوقعة بدرجة 48% , 56% وهذا يعني ارتفاع درجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة وهي درجة مقبولة ويمكن توضيح مستوى شفافية هذه الشركات بالشكل الآتي :-



\*شكل (3-4) نسبة درجة الشفافية في الإفصاح المتوقعة للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) في سنة 2015

\*الشكل من إعداد الباحثة

ومن خلال النتائج أعلاه تم التوصل إلى إن درجة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات للشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتباين في مستوى الشفافية في إفصاحها عن المعلومات وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى إذ تم إثبات هذه الفرضية من خلال استخدام مقياس (S&P) الأمريكي .

### المبحث الثالث

## تطبيق Tobin 's Q لقياس التوقعات المستقبلية للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)

من خلال معادلة Tobin 's Q وهي :

$$\text{Approximate Q} = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

إذ إن :

MVE : سعر السهم ( في نهاية 31 / 12 من كل عام ) \* عدد الأسهم العادية المكتتب بها .

PS : القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة .

DEBT : قيمة المطلوبات قصيرة الأجل مطروح منها الأصول قصيرة الأجل ومضافاً لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل .

TA : القيمة الدفترية لأجمالي أصول الشركة .

وسيتم توضيح أولاً أسعار الأسهم ( أسعار الإغلاق ) للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية من خلال الجدول الآتي :-

\*جدول (4-35) أسعار الإغلاق لأسهم الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) للفترة (2010-2014)

ت	اسم الشركة	2010 دينار للسهم	2011 دينار للسهم	2012 دينار للسهم	2013 دينار للسهم	2014 دينار للسهم
1	بغداد لصناعة مواد التغليف	8.200	6.900	4.200	2.720	1.700
2	المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية	2.760	2.820	1.210	0.900	0.840
3	بغداد للمشروبات الغازية	1.100	1.540	1.490	2.990	2.260
4	العراقية لصناعة الكارتون	1.460	1.170	0.910	0.700	0.450
5	العراقية للأعمال الهندسية	3.550	3.000	2.450	1.600	0.900
6	العراقية للسجاد والمفروشات	4.800	5.000	4.600	4.150	4.250
7	الخياطة الحديثة	0.740	0.740	3.570	2.800	3.500
8	إنتاج الألبسة الجاهزة	2.410	6.400	7.000	5.000	8.450

\*الجدول من إعداد الباحثة

إذ تم الحصول على أسعار الإغلاق لأسهم الشركات من خلال التقارير السنوية المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية ومن خلال قائمة المركز المالي في 31 كانون الأول للشركات المدرجة في سوق العراق (عينة البحث) تم استخراج البيانات الآتية :

\*جدول (4-36) عدد الأسهم المكتتب بها للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)  
المدرجة بسوق العراق للفترة (2010-2014)

2014 سهم	2013 سهم	2012 سهم	2011 سهم	2010 سهم	أسم الشركة
1080000000	1080000000	540000000	540000000	270000000	بغداد لصناعة مواد التغليف
6469267350	6469267350	3234633675	3234633675	2499633675	المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية
133000000000	133000000000	133000000000	125000000000	125000000000	بغداد للمشروبات الغازية
7590000000	7590000000	7590000000	7590000000	7590000000	العراقية لصناعة الكرتون
1500000000	1500000000	1000000000	1000000000	1000000000	العراقية للأعمال الهندسية
500000000	500000000	500000000	500000000	500000000	العراقية للسجاد والمفروشات
900000000	900000000	900000000	900000000	900000000	الخطاطة الحديثة
1593300000	1593300000	1500000000	1350005049	720000000	**إنتاج الألبسة الجاهزة

\*الجدول من إعداد الباحثة

\*\*قامت الشركة بزيادة رأسمالها خلال العام 2010 .  
المصدر: تقارير سوق العراق للأوراق المالية

\*جدول (4-37) أقيام المطلوبات قصيرة الأجل للشركات الصناعية العراقية  
(عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للفترة (2010-2014) بالدينار

2014 دينار	2013 دينار	2012 دينار	2011 دينار	2010 دينار	أسم الشركة
18290852	5139752	5545054	24617363	37211671	بغداد لصناعة مواد التغليف
889140598	446221383	1210080017	330098365	266372909	المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية
7865089114	12820769610	6518508252	3319690430	3455723272	بغداد للمشروبات الغازية
1379519909	529876953	910888233	644705748	781157335	العراقية لصناعة الكرتون
44452151	55238573	46203313	348163531	336743014	العراقية للأعمال الهندسية
1109711840	1471044596	1118743837	1268696343	995287690	العراقية للسجاد

					والمفروشات
128166605	132499991	123096853	126423023	351994409	الخيطة الحديثة
945202070	1620486165	1131450364	1314997513	6744574441	إنتاج الألبسة الجاهزة

\*الجدول من إعداد الباحثة

\*جدول (4-38) اقيام الموجودات قصيرة الأجل للشركات الصناعية العراقية  
(عينة البحث) المدرجة في سوق العراق للفترة (2010- 2014) بالدينار

اسم الشركة	2010 دينار	2011 دينار	2012 دينار	2013 دينار	2014 دينار
بغداد لصناعة مواد التغليف	91666784	325535377	225078263	657921258	533705534
المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	2267844605	2834014722	4101203065	6660922180	7040293813
بغداد للمشروبات الغازية	59140590568	70089827019	85623904698	102139931422	101173161080
العراقية لصناعة الكرتون	3376402652	2057993428	63476772	769160144	413310466
العراقية للأعمال الهندسية	1236030635	463765388	212597520	450502299	336580890
العراقية للسجاد والمفروشات	2624486524	3062573754	2939836120	3369420015	3070287401
الخيطة الحديثة	1007478869	812920750	801330508	923680741	958347242
إنتاج الألبسة الجاهزة	7820653834	2694803624	2559235899	2111088273	1189483693

\*الجدول من إعداد الباحثة

\*جدول (4-39) القيم الدفترية للديون طويلة الأجل للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)  
المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010- 2014) بالدينار

اسم الشركة	2010 دينار	2011 دينار	2012 دينار	2013 دينار	2014 دينار
بغداد لصناعة مواد التغليف	292562814	543861528	549592877	1129772028	1087224827
المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	2971440914	3563499255	3894261857	7393645026	7272443016
بغداد للمشروبات الغازية	146538458209	150175142198	167196140462	175716533376	189327491414
العراقية لصناعة الكرتون	3632305387	2396037242	1474426456	1892443728	590154310
العراقية للأعمال الهندسية	1287706706	1566949456	1576636016	1857256816	1698898273
العراقية للسجاد و المفروشات	1885463364	1884937124	1934290114	2005728484	2059983437
الخيطة الحديثة	780342124	792648434	798275021	914437527	1035222493
إنتاج الألبسة الجاهزة	1220429374	1521866745	1560588243	1610363464	1991457928

\*الجدول من إعداد الباحثة

\*جدول (4-40) القيم الدفترية لمجموع موجودات الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)  
المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010- 2014) بالدينار

2014 دينار	2013 دينار	2012 دينار	2011 دينار	2010 دينار	اسم الشركة
1105515679	1134911780	555137931	568478891	329774485	بغداد لصناعة مواد التغليف
8161583614	7839866409	5104341874	3893597620	3237813823	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية
197192580528	188537302986	173714648714	15394832628	149994181481	بغداد للمشروبات الغازية
1969674219	2422320681	2385314689	3040742990	4413462722	العراقية لصناعة الكرتون
1743350424	1912495389	1622839329	1915112987	1624449720	العراقية للأعمال الهندسية
3169695277	3476773080	3053033951	3153633467	2880751054	العراقية للسجاد و المفروشات
1163389097	1046937518	921371874	919071457	1132336533	الخيطة الحديثة
2736659998	3230849629	2693038607	2836864258	7965003815	إنتاج الالبسة الجاهزة

\*الجدول من إعداد الباحثة

\*مصدر هذه الأرقام القوائم المالية المنشورة على موقع سوق العراق.

ولم يتم احتساب القيمة النقدية للأسهم الممتازة للشركات (PS) لعدم إدراج بياناتها في قائمة المركز المالي لأن الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق لا تتعامل بالأسهم الممتازة , ومن خلال البيانات التي تم جمعها يمكن تطبيق معادلة Tobin 's Q .

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

ويتم إظهار نسب معادلة Tobin 's Q للشركات الصناعية العراقية المدرجة (عينة البحث)  
بسوق العراق للأوراق المالية في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-41) قيم معادلة Q للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة  
في سوق العراق للفترة (2010- 2014)

المتوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	اسم الشركة
4.857	2.178	3.009	4.680	6.982	7.436	بغداد لصناعة مواد التغليف
1.541	0.803	0.893	0.963	2.615	2.430	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

1.909	2.011	2.567	1.648	1.797	1.522	بغداد للمشروبات الغازية
3.004	2.524	2.876	3.629	3.244	2.746	العراقية لصناعة الكرتون
2.145	1.581	2.019	2.379	2.324	2.424	العراقية للأعمال الهندسية
0.773	0.702	0.628	0.790	0.822	0.922	العراقية للسجاد والمفروشات
2.113	2.884	2.525	3.617	0.840	0.698	الخيطة الحديثة
3.115	5.485	2.812	3.948	3.096	0.236	إنتاج الألبسة الجاهزة
2.432	2.271	2.166	2.707	2.715	2.302	المتوسط الحسابي

\*الجدول من إعداد الباحثة

ومن خلال استخراج المتوسط لنسب معادلة Tobin's q يتم توضيح الأداء و الأرباح المتوقعة للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية (عينة البحث) للفترة (2010-2014) وذلك من خلال الجدول الآتي :-

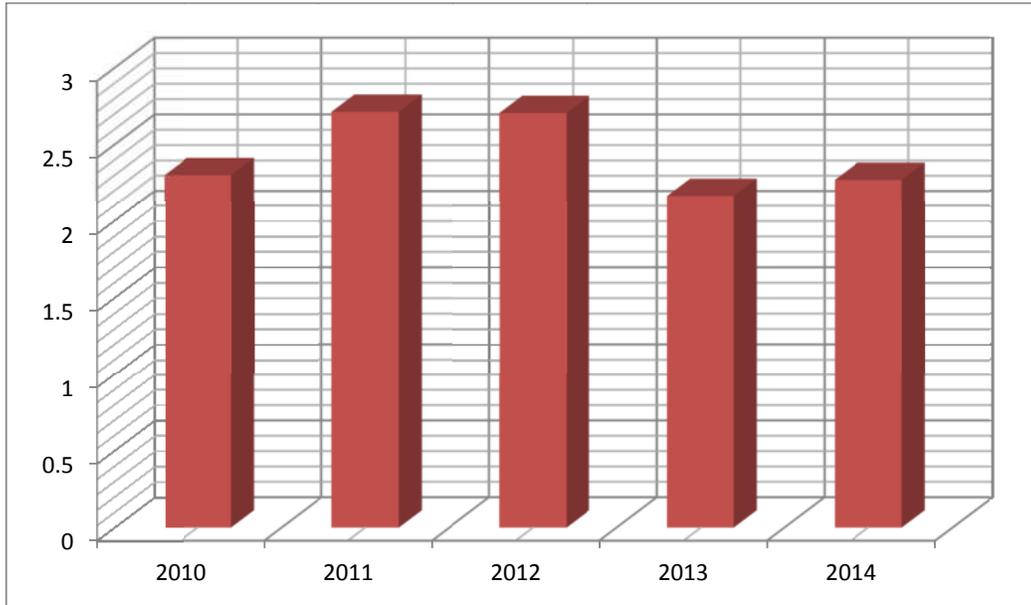
\*جدول (4-42) الأداء والربحية المتوقعة للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث)  
المدرجة بسوق العراق

ت	اسم الشركة	المتوسط لنسبة Tobin's q لكل شركة صناعية عراقية	الأداء والربحية للشركات الصناعية
1	بغداد لصناعة مواد التغليف	4.857	عالي
2	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	1.541	عالي
3	بغداد للمشروبات الغازية	1.909	عالي
4	العراقية لصناعة الكرتون	3.004	عالي
5	العراقية للأعمال الهندسية	2.145	عالي
6	العراقية للسجاد و المفروشات	0.773	ضعيف
7	الخيطة الحديثة	2.113	عالي
8	إنتاج الألبسة الجاهزة	3.115	عالي

\*الجدول من إعداد الباحثة

من خلال جدول (4-38) الذي يبين قيم معادلة Tobin's q للشركات الصناعية (عينة البحث) المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014) يتم التوصل إلى نتائج التحليل لقيم معادلة Tobin's q ويمكن توضيحها كالآتي :-

ارتفاع قيم Tobin 's q في سنة 2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014 للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) إذ كانت النسب مرتفعة ومتقاربة وتفسر الباحثة سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر الإغلاق للأسهم خلال مدة البحث , ويدل ذلك على الأداء الجيد وتحقيق الأرباح ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع في الشكل الآتي :-



\* شكل (4-4) نسب معادلة (Tobin 's q) لقياس الأداء والربحية للشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة في السوق للفترة (2010-2014)

\*الشكل من إعداد الباحثة

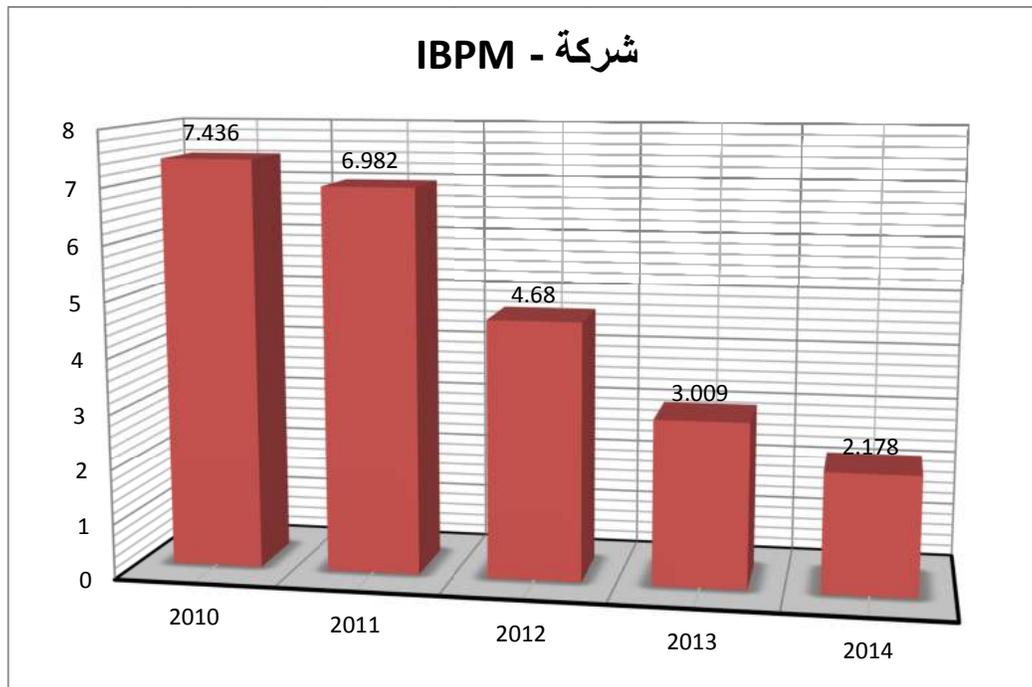
من خلال الشكل السابق نجد إن هناك ارتفاع قياسي لقيمة معادلة Tobin 's q لسنة 2014 مقارنة بسنة (2010, 2011, 2012, 2013) وهذه النسب ( 2.707 , 2.715 , 2.302 , 4.940 ) على التوالي وهذا يعني ارتفاع القيمة السوقية لهذه الشركات فالقيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية هي :

سعر الأسهم في نهاية العام (أسعار الإغلاق) \* عدد الأسهم التي تمتلكها الشركة

وبالتالي فإن هذه النسب تدل على ارتفاع أسعار الإغلاق للأسهم مع الزيادة في عدد الأسهم التي يتم تداولها في نهاية العام , لذلك توضح الباحثة أداء و ربحية كل شركة على حدة لتحديد أدائها وأرباحها خلال الفترة (2010-2014) .

## 1- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

من خلال الجدول (4-38) الذي يوضح قيم معادلة Tobin's Q للشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق (عينة البحث) نلاحظ إن شركة بغداد لصناعة مواد التغليف تسجل أعلى نسبة لمعادلة Tobin's Q في سنة 2010 بنسبة (7.436) ثم تأخذ منحني تنازلي حتى سنة 2014 بنسبة (2.178) وسبب هذا الانخفاض هو الانخفاض الحاصل في سعر السهم في نهاية العام إذ بدأ سعر السهم في نهاية عام 2010 (8.2) وفي نهاية عام 2014 كان سعر السهم (1.7) مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم إذ يعتبر أعلى أداء جيد للشركة خلال المدة هي سنة 2010 لأنها حققت أعلى نسبة مما يدل على تحقيقها للأرباح أما في سنة 2014 يعتبر الأداء الذي حققته عالي لأن النسبة أكبر من (1) وهذا يعطي مؤشرا على إن القيمة السوقية للشركة أعلى من قيمة موجوداتها وبالتالي فهي تعكس الأداء و الربحية العالية . ويمكن توضيح أداء هذه الشركة من خلال الشكل الآتي :-

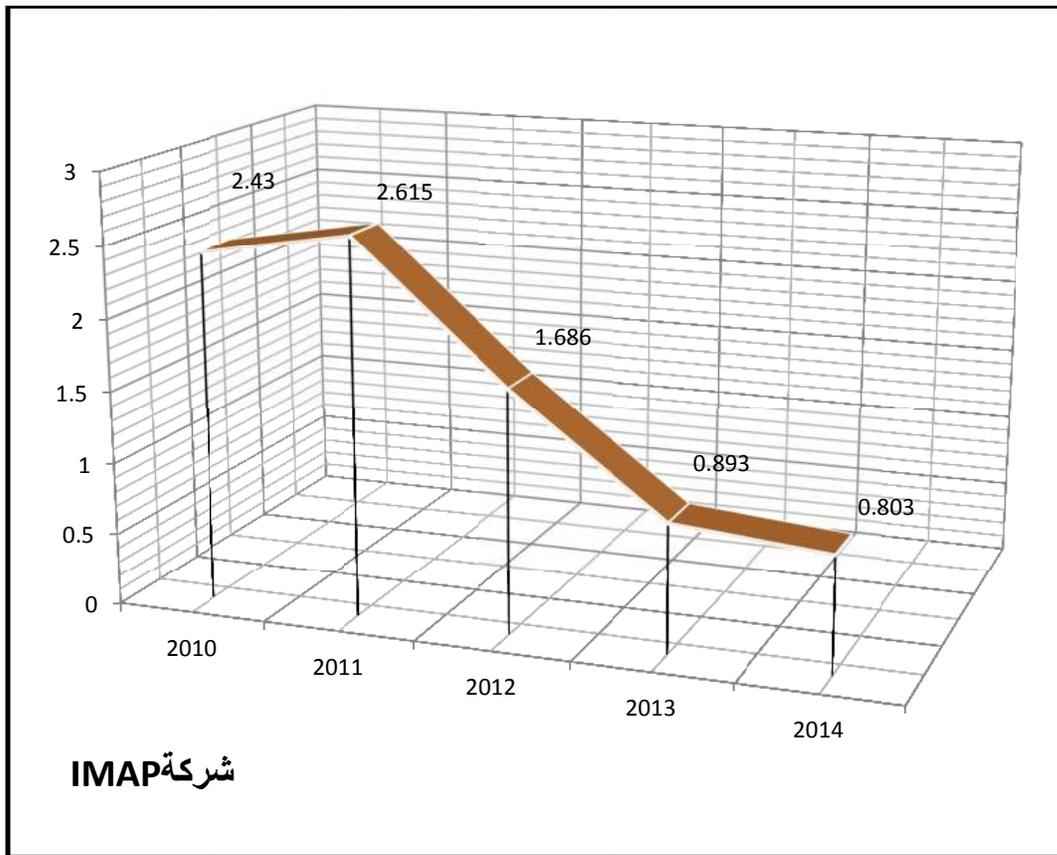


\*شكل (4-5) قيم نسبة Tobin's q لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث

\*الشكل من إعداد الباحثة

## 2- شركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية

في سنة 2010 و 2011 و 2012 حققت الشركة أرباحاً عالية وأداءً جيداً وهذا يعني أن القيمة السوقية للشركة أكبر من قيمة موجوداتها ثم ينخفض أداءها وتقل أرباحها في عام 2013 و 2014 بنسبة (0.803,0.893) وهذا يعني إن الفرص ضعيفة للاستثمار في هذه الشركة للفترة (2013 - 2014) و السبب هو الانخفاض في أسعار الأسهم وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للشركة ويمكن توضيح أداء هذه الشركة في الشكل الآتي :-

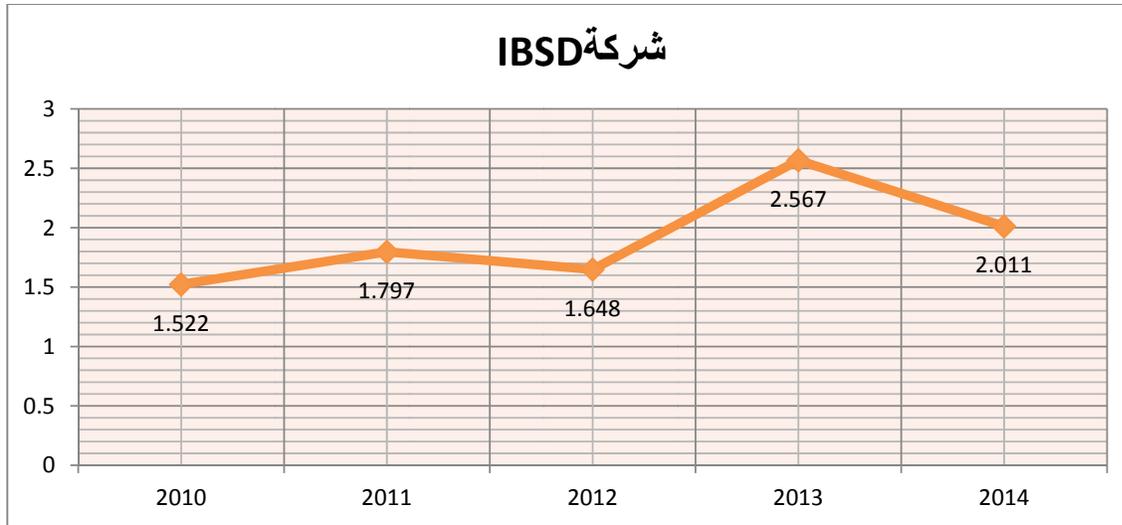


\*شكل (4-6) قيم معادلة (Tobin's q) للشركة الصناعية العراقية شركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية المدرجة بسوق العراق

\*الشكل من إعداد الباحثة

## 3- شركة بغداد للمشروبات الغازية

ترتفع نسبة Tobin's q في 2013 بنسبة (2.567) إذ تحقق أداء و أرباح عالية ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع سعر سهم الشركة في نهاية سنة 2013 مقارنة مع أسعار الأسهم للسنوات الأخرى , مما ينعكس إيجابياً على أداء الشركة من حيث ارتفاع القيمة السوقية للشركة ويمكن توضيح أداء هذه الشركة من خلال الشكل الآتي :-

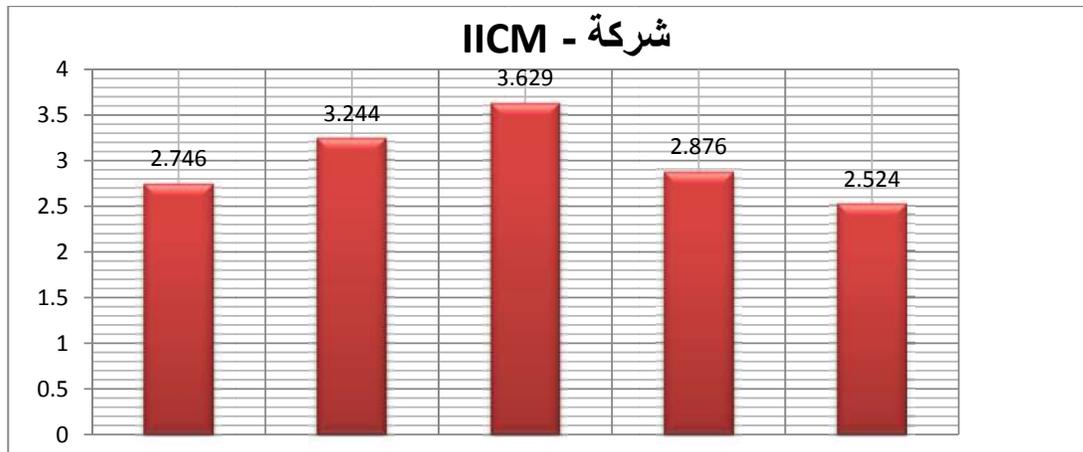


\* شكل (7-4) قيم (Tobin 's q) للشركة العراقية الصناعية شركة بغداد للمشروبات  
الغازية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010- 2014)

\*الشكل من إعداد الباحثة

#### 4- الشركة العراقية لصناعة الكرتون

هنالك تفاوت بسيط بين نسب Tobin 's q للشركة وهذه النسب  
(2.524,2.876,3.629,3.244,2.746) على التوالي خلال مدة البحث إذ تحقق هذه  
الشركة أداء وربحية عالية مما يزيد من فرص الاستثمار في الشركة نتيجة ارتفاع القيمة  
السوقية لأسهم الشركة عن قيمة موجوداتها وأعلى نسبة حققتها في سنة 2012 بنسبة 3.629  
ويمكن توضيح أداء الشركة في الشكل الآتي :-

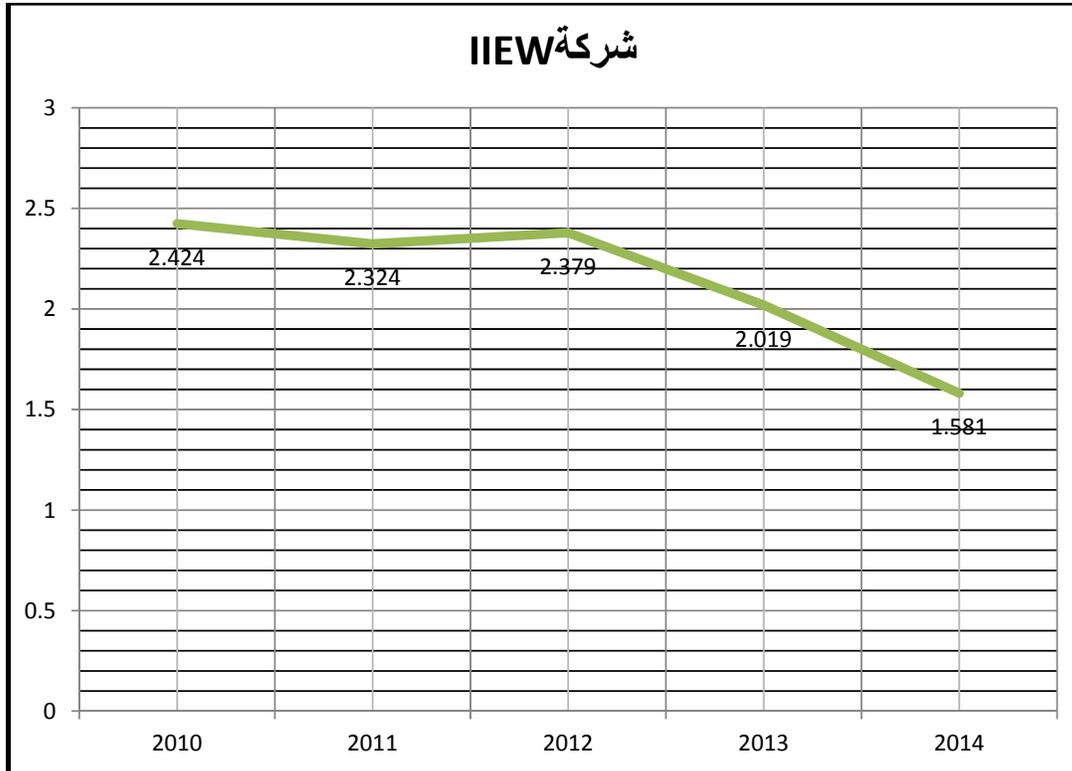


\*شكل (8-4) قيم (Tobin 's q) للشركة العراقية لصناعة الكرتون المدرجة بسوق  
العراق خلال فترة البحث

\*الشكل من إعداد الباحثة

## 5- الشركة العراقية للأعمال الهندسية

حققت الشركة أداء جيداً وربحية عالية خلال فترة البحث إذ كانت النسب متقاربة وحققت خلال فترة البحث أداء و ربحية عالية مما يزيد من فرص الاستثمار لأسهمها لارتفاع القيمة السوقية للشركة عن قيمة موجوداتها وأعلى نسبة حققتها في سنة 2010 بنسبة 2.424 و يمكن توضيح هذه النسب في الشكل الآتي:-



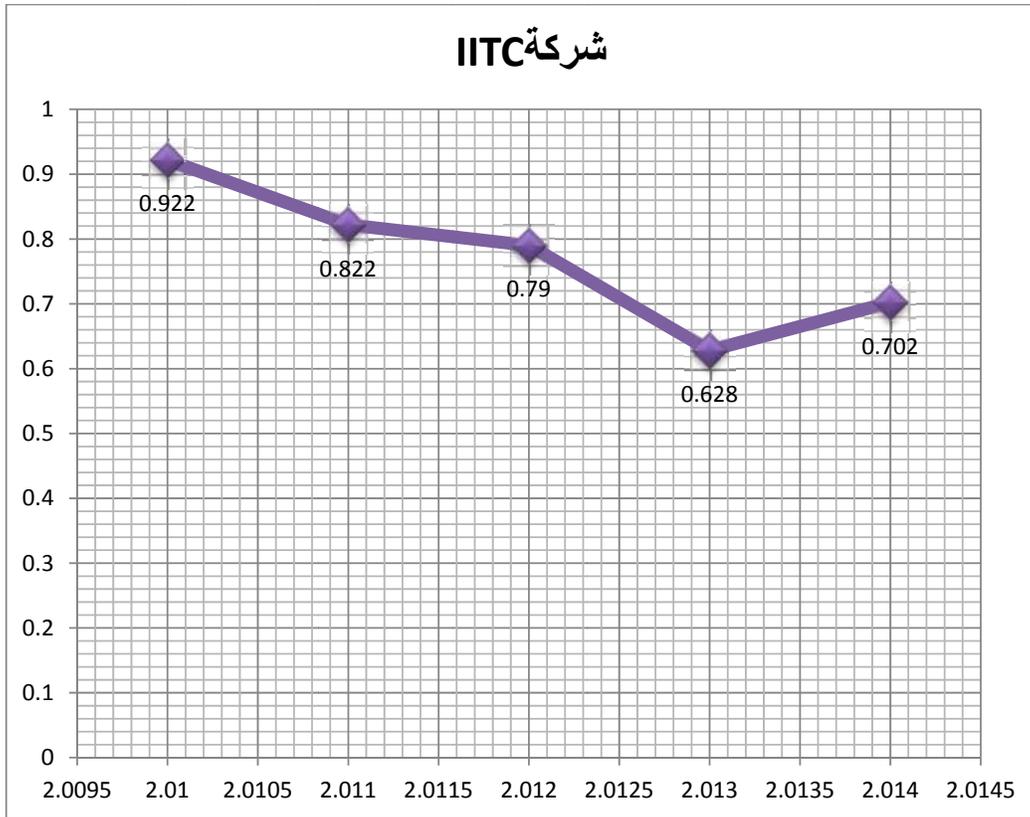
\*شكل (4-9) قيم معادلة (Tobin 's q) للشركة العراقية للأعمال الهندسية المدرجة بسوق العراق خلال الفترة (2010- 2014)

\*الشكل من إعداد الباحثة

## 6- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

تعد هذه الشركة من أكثر الشركات (عينة البحث) ضعفا في الأداء و الربحية بسبب انخفاض القيمة السوقية للشركة على الرغم من كون أسعار الإغلاق عالية نسبيا وهذا مؤشر على ضعف فرص الاستثمار لأسهم الشركة إذ لم تتجاوز نسبة (Tobin 's q) الواحد الصحيح فقد كانت

النسب خلال الفترة المحددة (0.992 , 0.822 , 0.790 , 0.628 , 0.702) على التوالي للفترة (2010 - 2014) ويمكن توضيح هذا الانخفاض في أداء وربحية الشركة في الشكل الآتي :-



\*شكل (10-4) قيم معادلة (Tobin 's q) للشركة الصناعية العراقية للسجاد و المفروشات  
المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010- 2014)

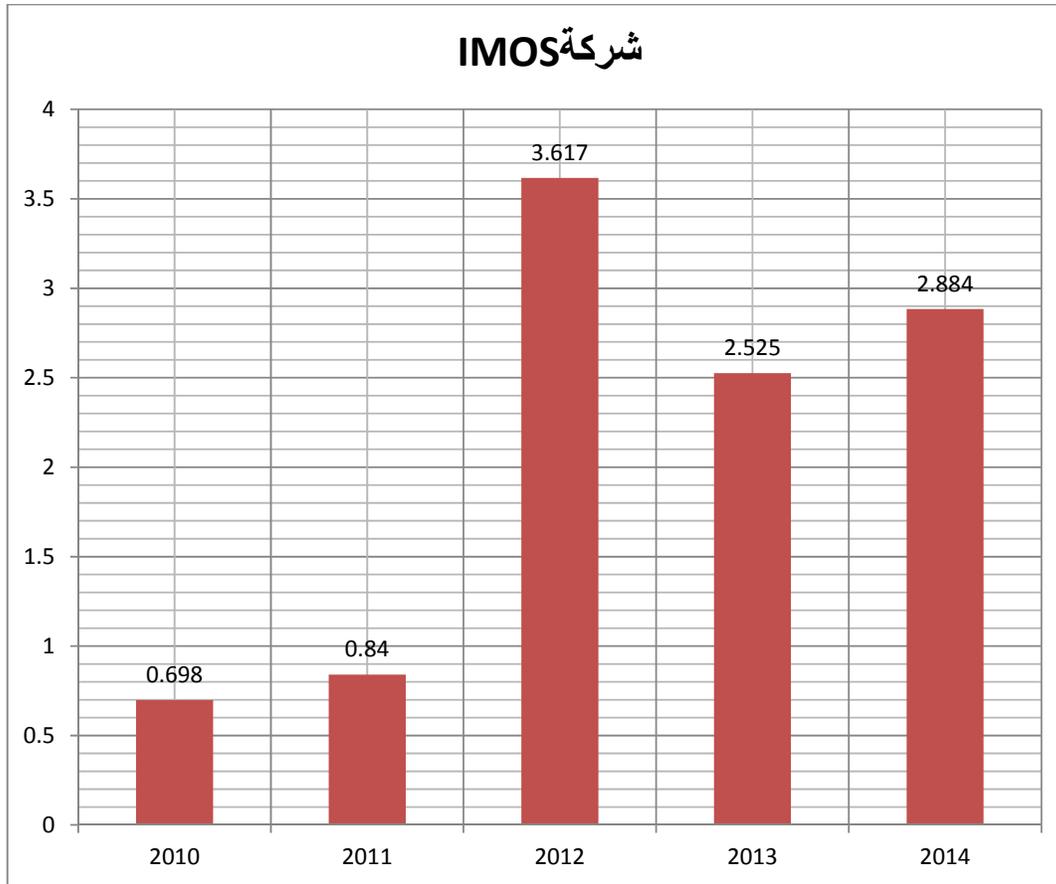
\*الشكل من إعداد الباحثة

و يرجع سبب هذا الانخفاض في الأداء والربحية إلى ظروف (مالية أو سياسية أو اقتصادية ) إذ إن أسعار الأسهم تكون أكثر تأثراً بالظروف الخارجية مما ينعكس على القيمة السوقية للشركة فضلا عن الانخفاض في الربحية .

#### 7- شركة الخياطة الحديثة

في 2010 و 2011 تنخفض نسبة (Tobin 's q) إذ تسجل أداء و ربحية ضعيفة للشركة ثم ترتفع هذه النسبة في 2012 بنسبة 3.617 لارتفاع القيمة السوقية للشركة و لارتفاع أسعار الأسهم في نهاية السنة ثم تنخفض النسبة في 2013 و 2014 لتكون ( 2.525 , 2.884 ) على

التوالي وهذا يعني تحقيق أداء و ربحية عالية للشركة إذ تجاوزت النسبة الواحد الصحيح ويمكن توضيح هذه النسب في الشكل الآتي :-



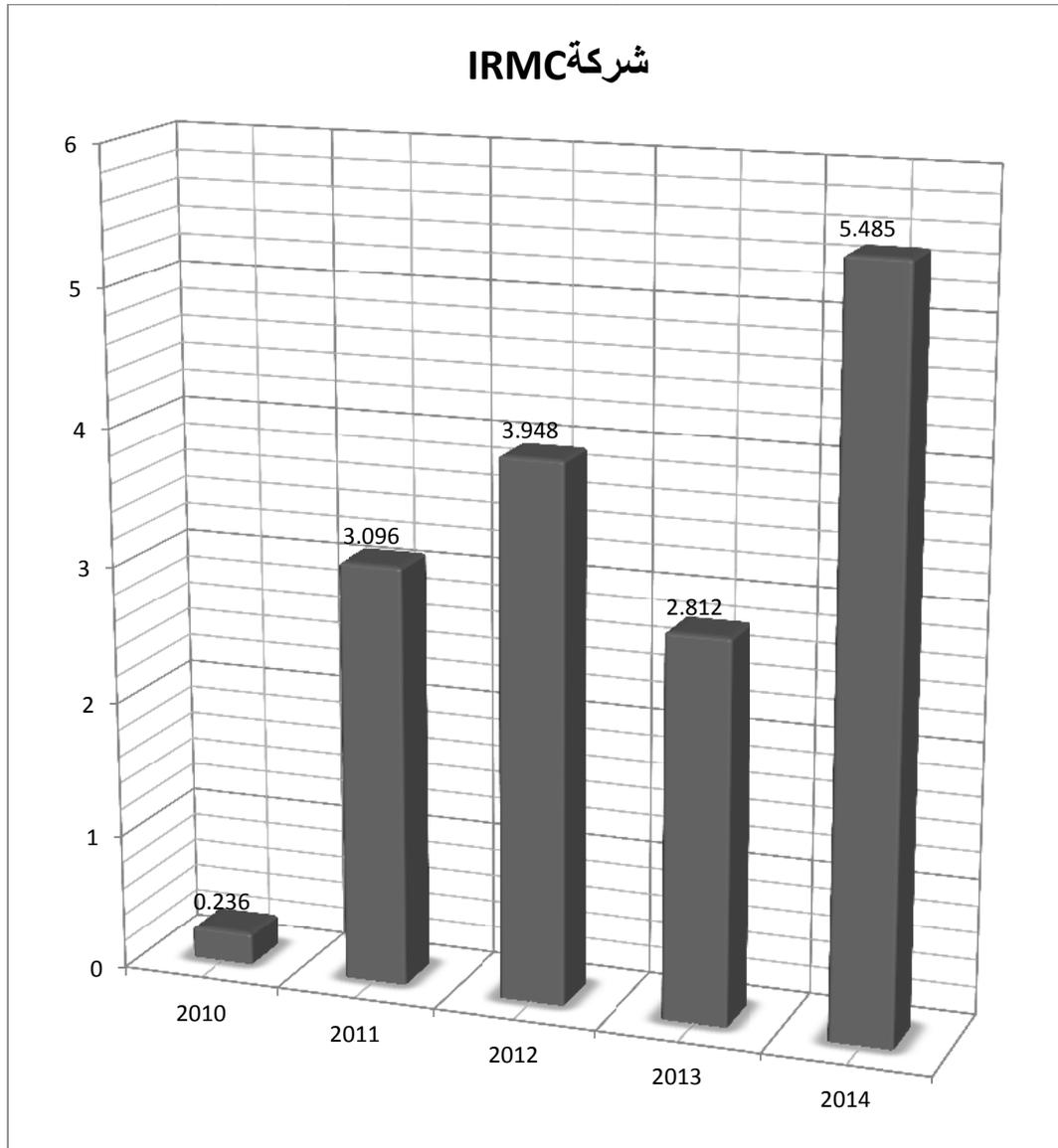
\*شكل (4-11) قيم معادلة (Tobin 's q) لشركة الخياطة الحديثة المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)

\*الشكل من إعداد الباحثة

#### 8- شركة إنتاج الألبسة الجاهزة

تبدأ هذه الشركة بأداء و ربحية منخفضة في 2010 بنسبة (0.236) ليبدأ نشاطها بالارتفاع في 2011 و 2012 بنسبة (3.096 , 3.948) ليكون الأداء عالي وتحقق ربحية جيدة ثم تنخفض انخفاضاً طفيفاً في 2013 تصل إلى نسبة (2.812) لتسجل أيضاً أداء عالي و ربحية جيدة و لكنها ترتفع بشكل قياسي لتكون النسبة في 2014 (5.485) وقد يرجع سبب الارتفاع إلى ارتفاع سعر السهم في نهاية 2014 الذي وصل إلى (8.450) مع الزيادة في عدد الأسهم التي

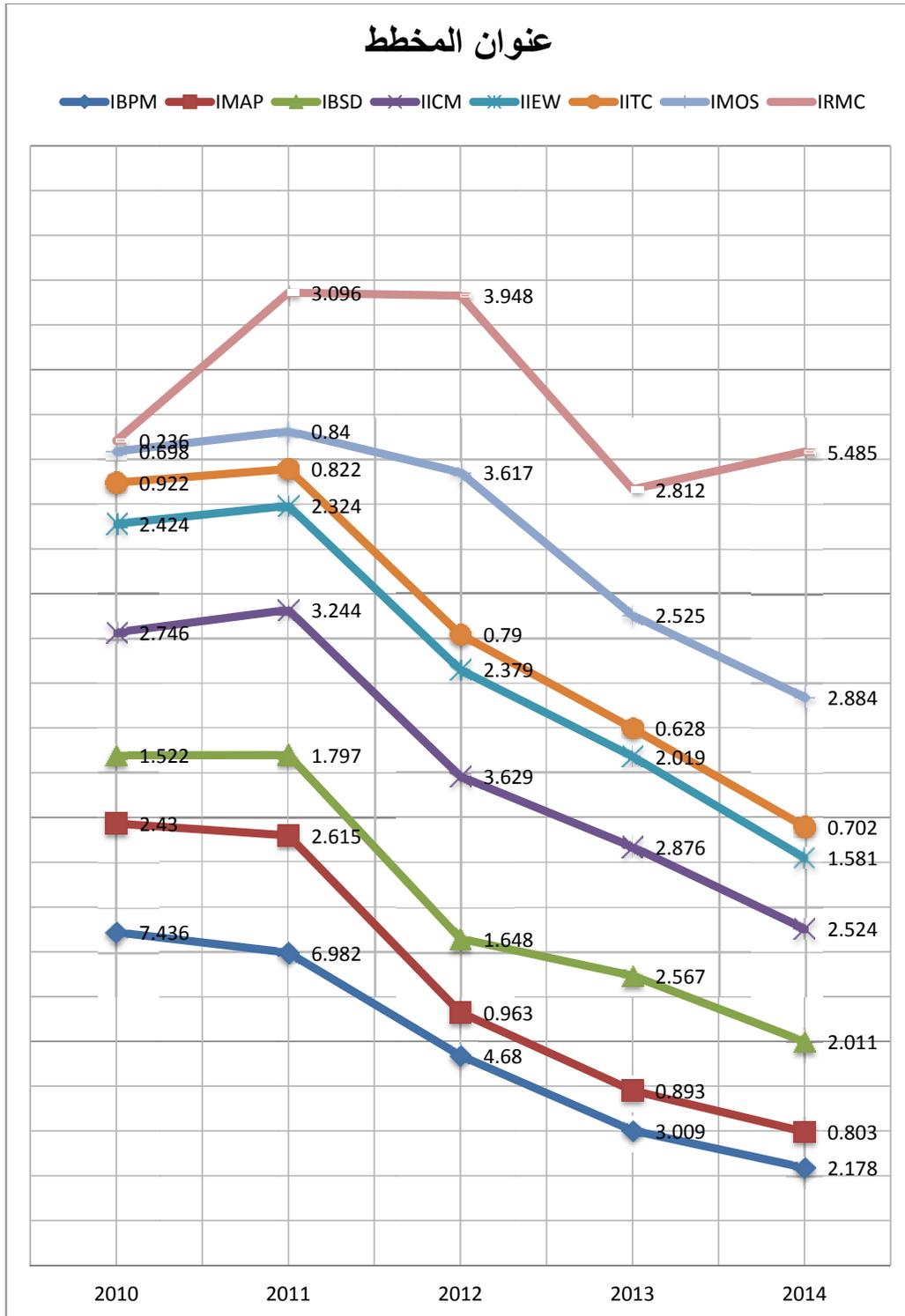
تمتلكها الشركة في نهاية هذا العام فينعكس ذلك ايجابيا على القيمة السوقية للشركة مما يزيد فرص الاستثمار لأسهم الشركة في 2014 ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي :-



\*شكل (4-12) قيم معادلة Tobin 's q لشركة أنتاج الألبسة الجاهزة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2014)

\*الشكل من إعداد الباحثة

و أما الشكل الآتي يوضح مستوى أداء وربحية الذي يجمع كل الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) المدرجة في سوق العراق لإعطاء صورة واضحة و كاملة عن مستوى التوقعات المستقبلية للشركات خلال فترة البحث .



\*شكل (4-13) قيم معادلة Tobin's q لكل الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية خلال فترة البحث

\*الشكل من إعداد الباحثة

وتم توضيح العمليات الحسابية الخاصة بمعادلة Tobin 's q بالطريقة الآتية :

## 1- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

\*جدول (43-4) القيمة السوقية لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	8.2	270000000	2214000000
2011	6.9	540000000	3726000000
2012	4.2	540000000	2268000000
2013	2.72	1080000000	2937600000
2014	1.7	1080000000	1836000000

\*جدول (44-4) معادلة Tobin 's q لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	2214000000	37211671	91666784	292562814	329774485
2011	3726000000	24617363	325535377	543861528	568478891
2012	2268000000	5545054	225078263	549592877	555137931
2013	2937600000	5139752	657921258	1129772028	1134911780
2014	1836000000	18290852	533705534	1087224827	1105515679

## 2- شركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية

\*جدول (45-4) القيمة السوقية لشركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	2.760	2499633675	6898988943
2011	2.820	3234633675	9121666964
2012	1.210	3234633675	3913906747
2013	0.9	6469267350	5822340615
2014	0.840	6469267350	5434184574

\*جدول (46-4) معادلة Tobin 's q لشركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	6898988943	266372909	2267844605	2971440914	3237813823
2011	9121666964	330098365	2834014722	3563499255	3893597620
2012	3913906747	1210080017	4101203065	3894261857	5104341874
2013	5822340615	446221383	6660922180	7393645026	7839866409
2014	5434184574	889140598	7040293813	7272443016	8161583614

### 3- شركة بغداد للمشروبات الغازية

\*جدول (47-4) القيمة السوقية لشركة بغداد للمشروبات الغازية بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	1.100	12500000000	13750000000
2011	1.540	12500000000	19250000000
2012	1.490	13300000000	19817000000
2013	2.990	13300000000	39767000000
2014	2.260	13300000000	30058000000

\*جدول (48-4) معادلة Tobin 's q لشركة بغداد للمشروبات الغازية

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	13750000000	3455723272	59140590568	146538458209	149994181481
2011	19250000000	3319690430	70089827019	150175142198	153494832628
2012	19817000000	6518508252	85623904698	167196140462	173714648714
2013	39767000000	12820769610	102139931422	175716533376	188537302986
2014	30058000000	7865089114	101173161080	189327491414	197192580528

### 4- الشركة العراقية لصناعة الكرتون

\*جدول (49-4) القيمة السوقية للشركة العراقية لصناعة الكرتون بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	1.460	7590000000	11081400000
2011	1.170	7590000000	8880300000
2012	0.910	7590000000	6906900000
2013	0.700	7590000000	5313000000
2014	0.450	7590000000	3415500000

\*جدول (4-50) معادلة Tobin 's q للشركة العراقية لصناعة الكرتون

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	11081400000	781157335	3376402652	3632305387	4413462722
2011	8880300000	644705748	2057993428	2396037242	3040742990
2012	6906900000	910888233	634746772	1474426456	2385314689
2013	5313000000	529876953	769160144	1892443728	2422320681
2014	3415500000	1379519909	413310466	590154310	1969674219

#### 5- الشركة العراقية للأعمال الهندسية

\*جدول (4-51) القيمة السوقية للشركة العراقية للأعمال الهندسية بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	3.550	1000000000	3550000000
2011	3.000	1000000000	3000000000
2012	2.450	1000000000	2450000000
2013	1.600	1500000000	2400000000
2014	0.900	1500000000	1350000000

\*جدول (4-52) معادلة Tobin 's q للشركة العراقية للأعمال الهندسية

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	3550000000	336743014	1236030635	1287706706	1624449720
2011	3000000000	348163531	463765388	1566949456	1915112987
2012	2450000000	46203313	212597520	1576636016	1622839328
2013	2400000000	55238573	450502299	1857256816	1912495389
2014	1350000000	44452151	336580890	1698898273	1743350424

#### 6- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

\*جدول (4-53) القيمة السوقية للشركة العراقية للسجاد و المفروشات بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	4.800	500000000	2400000000
2011	5.000	500000000	2500000000
2012	4.600	500000000	2300000000
2013	4.150	500000000	2075000000
2014	4.250	500000000	2125000000

\*جدول (54-4) معادلة Tobin 's q للشركة العراقية للسجاد و المفروشات

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	2400000000	995287690	2624486524	1885463364	2880751054
2011	2500000000	1268696343	3062573754	1884937124	3153633467
2012	2300000000	1118743,837	2939836120	1934290114	3053033951
2013	2075000000	1471044596	3369420015	2005728484	3476773080
2014	2125000000	1109711840	3070287401	2059983437	3169695277

### 7- شركة الخياطة الحديثة

\*جدول (55-4) القيمة السوقية لشركة الخياطة الحديثة بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم بالدينار
2010	0.740	900000000	666000000
2011	0.740	900000000	666000000
2012	3.570	900000000	3213000000
2013	2.800	900000000	2520000000
2014	3.500	900000000	3150000000

\*جدول (56-4) معادلة Tobin 's q لشركة الخياطة الحديثة

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	666000000	351994409	1007478869	780342124	1132336533
2011	666000000	126423023	812920750	792648434	919371874
2012	3213000000	123096853	801330508	798275021	921371874
2013	2520000000	132499991	923680741	914437527	1046937518
2014	3150000000	128166605	958347242	1035222493	1163389097

### 8- شركة إنتاج الألبسة الجاهزة

\*جدول (57-4) القيمة السوقية لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة بالدينار

السنوات	أسعار الإغلاق	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم
2010	2.410	720000000	1735200000
2011	6.400	1350005049	8640032314
2012	7.000	1500000000	10500000000
2013	5.000	1593300000	7966500000
2014	8.450	1593300000	13463385000

\*جدول (4 - 58) معادلة Tobin 's q لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة

TA / ( DEBT ) + MVE = Q					
السنوات	القيمة السوقية	المطلوبات قصيرة الأجل	الأصول قصيرة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل	أجمالي أصول الشركة
2010	1735200000	6744574441	7820653834	1220429374	7965003815
2011	8640032314	1314997513	2694803624	1521866745	2836864258
2012	10500000000	1131450364	2559235899	1560588243	2692038607
2013	7966500000	1620486165	2111088273	1610363464	3230849629
2014	13463385000	945202070	1189483693	1791457928	2736659998

\*الجدول من إعداد الباحثة

المصدر: القوائم المالية و التقارير السنوية المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية

ويمكن توقع الأداء و الربحية للشركات الصناعية (عينة البحث) لسنة 2015 من خلال استخراج التغير في نسب معادلة (Tobin 's q) لسنة (2010- 2014) ويتم توضيح ذلك في الجدول الآتي:-

\*جدول (4-59) توقع أداء وربحية الشركات الصناعية العراقية (عينة البحث) لسنة 2015

ت	اسم الشركة	نسبة التغير في معادلة Tobin 's q لسنة (2010-2014)	التوقعات المستقبلية	الأداء و الربحية المتوقعة
1	إنتاج الألبسة الجاهزة	22.242	69.262	عالي
2	الخطاطة الحديثة	3.132	8.731	عالي
3	العراقية لصناعة الكرتون	-0.081	2.761	عالي
4	بغداد للمشروبات الغازية	0.321	2.522	عالي
5	بغداد لصناعة مواد التغليف	- 0.707	1.423	عالي
6	العراقية للأعمال الهندسية	-0.348	1.399	عالي
7	العراقية للسجاد والمفروشات	-0.239	0.588	ضعيف
8	المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	-0.670	0.509	ضعيف

\*الجدول من إعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه توصلت الباحثة من خلال استخراج التغير لسنة (2010- 2014) لمعرفة الأداء و الربحية المتوقعة لسنة 2015, أن أداء و ربحية الشركات سيكون عالياً لشركة إنتاج

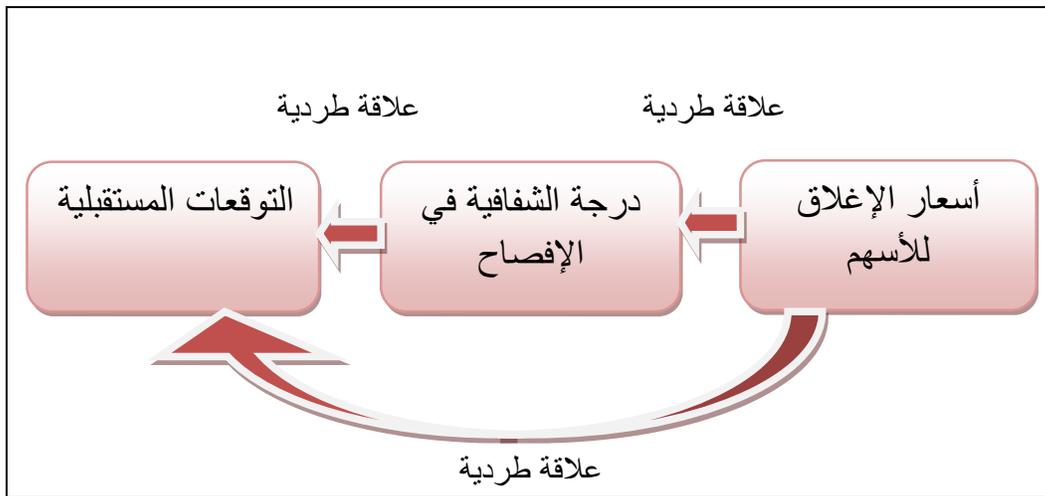
الألبسة الجاهزة و الخياطة الحديثة و العراقية لصناعة الكرتون و بغداد للمشروبات الغازية شركة بغداد لصناعة مواد التغليف والشركة العراقية للأعمال الهندسية إذ تجاوزت النسبة الواحد الصحيح و قد حققت شركة إنتاج الألبسة الجاهزة أعلى نسبة لتوقع الأداء الجيد والربحية العالية نتيجة لارتفاع القيمة السوقية خلال مدة البحث وأما الشركة العراقية للسجاد والمفروشات وشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية فكان الأداء و الربحية ضعيف إذ إن النسب لم تتجاوز الواحد الصحيح مما ينعكس على أداء وربحية الشركة نتيجة انخفاض القيمة السوقية فتكون فرص الاستثمار لأسهم هذه الشركات غير مناسبة و ضعيفة .

## المبحث الرابع

### اختبار الفرضية الثانية

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الشفافية في الإفصاح  
وأسعار الإغلاق للأسهم في السوق والتوقعات المستقبلية للشركات)

تعد أسعار الإغلاق للأسهم أكثر تعبيراً عن الشفافية في الإفصاح لأسعار الأسهم في السوق ,  
لذلك ستعتمد الباحثة على أسعار الإغلاق ليتم مقارنتها بدرجة الشفافية في الإفصاح والتوقعات  
المستقبلية للشركات المدرجة بالسوق (عينة البحث) لمعرفة مدى علاقة الارتباط بين هذه  
المتغيرات فمن خلال معامل الارتباط سيتم تحديد طبيعة العلاقة ويمكن فحص هذه العلاقة لكل  
شركة من عينة البحث , إذ إن ارتفاع درجة الشفافية في الإفصاح هو نتيجة ارتفاع أسعار  
الإغلاق وبالتالي ارتفاع التوقعات المستقبلية وهذا يعني إن العلاقة ستكون طردية ولذلك سيتم  
اختبار مدى صحة هذه العلاقة إحصائياً على عينة البحث ويمكن توضيحها بالشكل الآتي :-



\*شكل (4-14) طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث

\*الشكل من إعداد الباحثة

## أولاً: شركة بغداد لصناعة مواد التغليف

\*جدول (4-60) سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف خلال فترة البحث

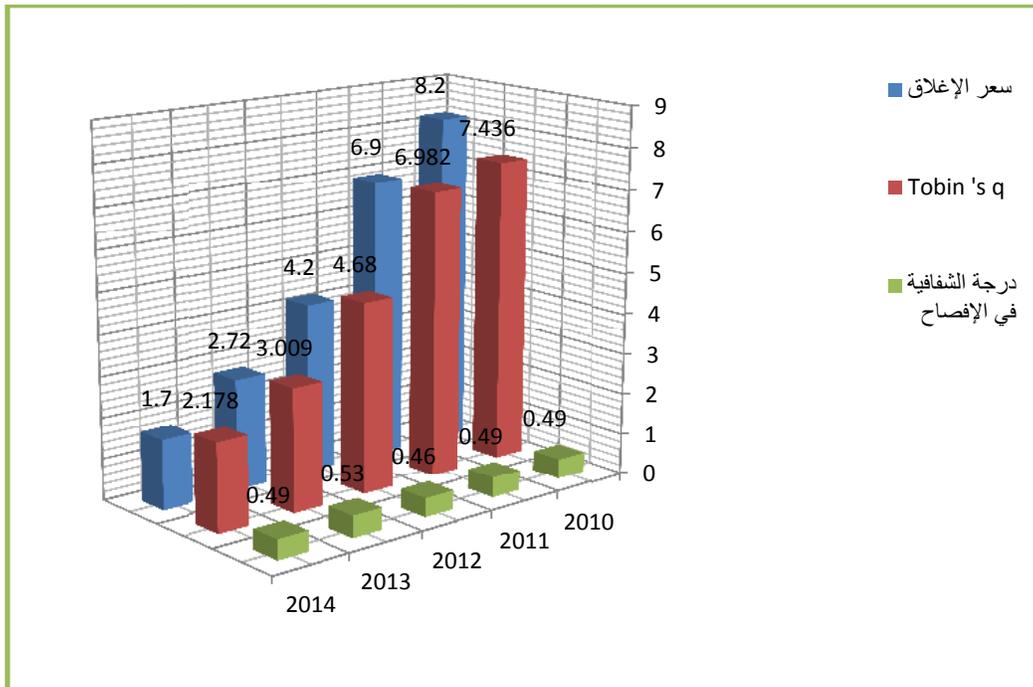
ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/السهم)		8.200	6.900	4.200	2.720	1.700
2	Tobin's q		7.436	6.982	4.680	3.009	2.178
3	درجة الشفافية %		%49	%49	%46	%53	%49

نلاحظ في الجدول أعلاه ارتفاع سعر الإغلاق في سنة 2010 وفي نفس السنة ترتفع نسبة Tobin 's q للتوقعات المستقبلية للشركة مما يدل على وجود علاقة طردية بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية بينما ينخفض سعر الإغلاق في 2014 ليصل إلى 1.700 وتنخفض معه التوقعات المستقبلية للشركة في نفس السنة ويمكن ملاحظة سبب وجود هذه العلاقة القوية بين المتغيرين هو اعتماد نسبة Tobin 's q على القيمة السوقية للأسهم في استخراج نسبة معادلة Tobin 's q وسيتم تأكيد هذه العلاقة بين المتغيرين على الشركات الأخرى لعينة البحث, أما علاقة درجة الشفافية في الإفصاح للشركة بالمتغيرين (سعر الإغلاق ونسبة Tobin 's q) فمن خلال البيانات أعلاه نلاحظ انخفاض درجة الشفافية خلال فترة البحث إذ تكون منخفضة على الرغم من ارتفاع أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة إلا إنها ترتفع في سنة 2013 بنسبة 53% وهي درجة مقبولة للشفافية في الإفصاح وفي هذه السنة ترتفع نسبة التوقعات المستقبلية بنسبة 3.009 وهي نسبة عالية, أما علاقة درجة الشفافية في الإفصاح بالتوقعات المستقبلية للشركة فهي علاقة طردية فكلما زادت درجة الشفافية في الإفصاح تمكن المستفيدين من الحصول على توقعات مستقبلية أكثر دقة إلا إن انخفاض درجة الشفافية في الإفصاح للشركة لأسباب تم ذكرها وارتفاع نسب التوقعات المستقبلية فأن النتيجة ستكون عكسية إلا أن العلاقة قد تكون طردية للشركات الأخرى لعينة البحث لذلك يمكن التأكد من مدى صحة الارتباط فيما إذا كان طردي أو عكسي من خلال استخدام معامل الارتباط البسيط , وتم استخراج نسب التغير لهذه المتغيرات للحصول على نتائج أكثر دقة .

\*جدول (4-61) التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف

ت	التفاصيل	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %	(16)%	(39)%	(35)%	(38)%
2	نسبة التغير في Tobin 's q %	(6)%	(33)%	(36)%	(28)%
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %	0%	(6)%	15%	(8)%

\*الجدول من إعداد الباحثة



\*شكل (4-15) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف خلال فترة البحث

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع لسعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية في سنة 2010 وتأخذ بالانخفاض بشكل تدريجي في سنة 2014 وهذا يعني أن العلاقة طردية أما درجة الشفافية فترتفع في سنة 2013 بنسبة 53% بشكل مقبول لكن هذه الدرجة لا تعطي نتائج طردية لسعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في نفس السنة , ومن خلال استخدام معامل الارتباط تم التوصل إلى النتائج الآتية :-

ارتباط عكسي					ارتباط طردي					
قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	
1-	0.9-	0.7-	0.5-	0.3-	0	0.3	0.5	0.7	0.9	1

ارتباط تام عكسي

ارتباط تام طردي

\*شكل (4-16) طبيعة قوة العلاقة لمعامل الارتباط

\*المصدر: (ocw.kku.edu.sa) الارتباط الخطي البسيط (ppt)

علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة عند مستوى (0.993) وهي علاقة طردية قوية جدا ويمكن توضيحها في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-62) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية  
لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.993	التوقعات المستقبلية (X)
طردي قوي جدا	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عكسية عند مستوى (- 0.236) نتيجة انخفاض درجة الشفافية للشركة ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (4-63) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق  
لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.236 -	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي ضعيف جدا	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية فكانت عكسية عند مستوى (-0.295) بسبب انخفاض مستوى الشفافية في الإفصاح ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-64) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية  
لشركة بغداد لصناعة مواد التغليف

التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.295 -	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي ضعيف جدا	طبيعة العلاقة

### ثانياً: شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

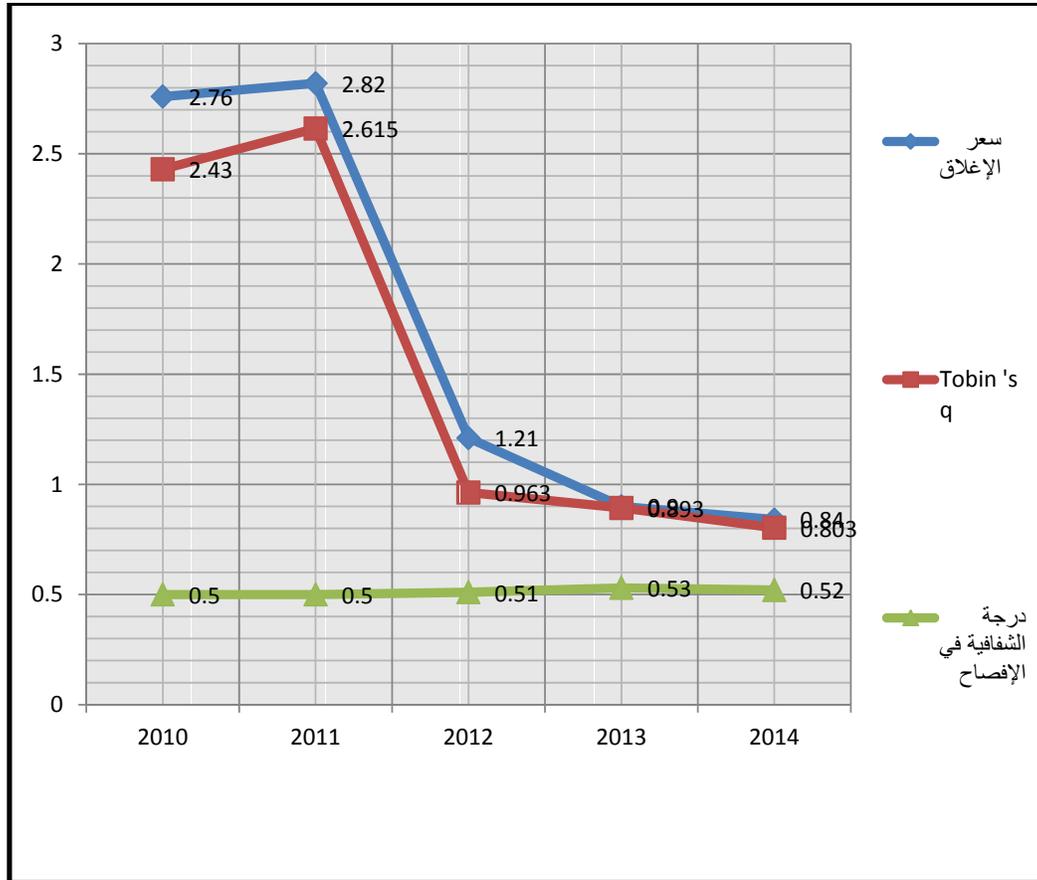
\*جدول (4-65) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة المنصور للصناعات  
الدوائية والمستلزمات الطبية خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/السهم)		2.760	<b>2.820</b>	1.210	0.900	0.840
2	Tobin's q		2.430	<b>2.615</b>	0.963	0.893	0.803
3	درجة الشفافية %		<b>%50</b>	<b>%50</b>	<b>%51</b>	<b>%53</b>	<b>%52</b>

من خلال البيانات أعلاه يرتفع سعر الإغلاق في سنة 2011 بمبلغ 2.820 دينار وترتفع نسبة التوقعات المستقبلية بنسبة 2.615 في نفس السنة لذلك تكون العلاقة طردية بين المتغيرين أما درجة الشفافية في الإفصاح في سنة 2011 وصلت النسبة إلى 50% وهي نسبة مقبولة للشفافية في الإفصاح وترتفع درجة الشفافية في الإفصاح في سنة 2013 بنسبة 53% على الرغم من نسبة Tobin's q الضعيفة 0.893 وبشكل عام فإن درجة الشفافية كانت مقبولة خلال فترة البحث وقد تم استخراج نسبة التغير في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-66) التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin's q خلال  
فترة البحث لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %		%2.174	%(57.092)	%(25.620)	%(6.667)
2	نسبة التغير في Tobin's q %		%7.613	%(35.526)	%(47.034)	%(10.078)
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %		%0	%2	3.923%	%(1.887)



\*شكل (4-17) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية ودرجة الشفافية في الإفصاح) لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية خلال فترة البحث

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-67) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.995	التوقعات المستقبلية (X)
طردي قوي جدا	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عكسية عند مستوى (- 0.891) نتيجة انخفاض درجة الشفافية للشركة ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-68) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق لشركة المنصور  
للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.891 -	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي قوي	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية فكانت عكسية عند مستوى  
(0.851) بسبب انخفاض مستوى الشفافية في الإفصاح ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-69) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية  
لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

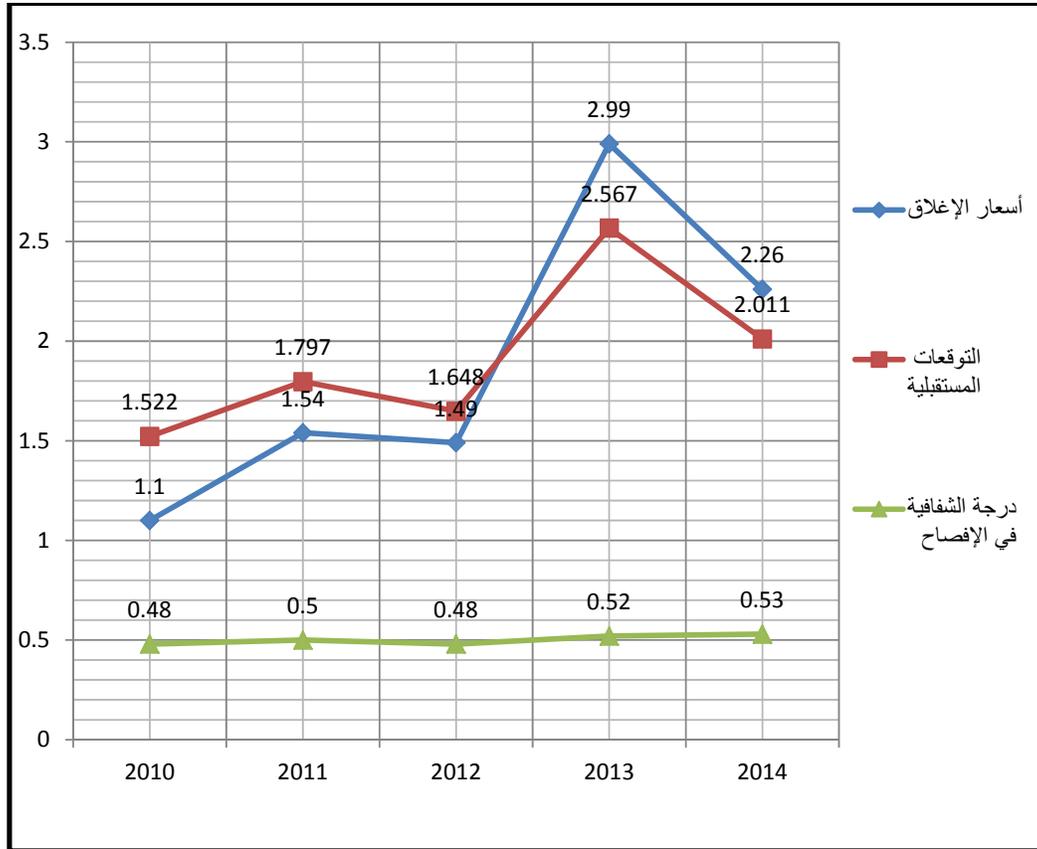
التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.851 -	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي قوي جدا	طبيعة العلاقة

### ثالثاً: شركة بغداد للمشروبات الغازية

\*جدول (4-70) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة بغداد للمشروبات  
الغازية خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/للسهم)	1.100	1.540	1.490	<b>2.990</b>	2.260	
2	Tobin's q	1.522	1.797	1.648	<b>2.567</b>	2.011	
3	درجة الشفافية %	48%	<b>50%</b>	48%	<b>52%</b>	<b>53%</b>	

من خلال البيانات أعلاه يرتفع سعر الإغلاق في سنة 2013 بمبلغ 2.990 دينار وترتفع في  
المقابل نسبة Tobin 's q في نفس السنة بنسبة 2.567 وتسجل في نفس السنة درجة الشفافية  
في الإفصاح بنسبة 52% وهي درجة مقبولة و ترتفع درجة الشفافية في الإفصاح بشكل طفيف  
في سنة 2014 بنسبة 53% وفي نفس السنة ترتفع نسبة التوقعات المستقبلية للشركة وأسعار  
الإغلاق .



\*شكل(4-18) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح ) لشركة بغداد للمشروبات الغازية خلال فترة البحث

\*جدول (4-71) التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة بغداد للمشروبات الغازية

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %	%40	%(3.247)	%100.671	%(24.415)	
2	نسبة التغير في Tobin 's q %	%18.068	%(8.292)	%55.765	%(21.660)	
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %	%4.167	%(4)	%7.692	%(1.923)	

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-72) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية  
لشركة بغداد للمشروبات الغازية

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.983	التوقعات المستقبلية (X)
طردى قوي جدا	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عند مستوى (0.833) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (4-73) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق  
لشركة بغداد للمشروبات الغازية

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.833	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردى قوي	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية فكانت عند مستوى (0.780) الإفصاح ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-74) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية  
لشركة بغداد للمشروبات الغازية

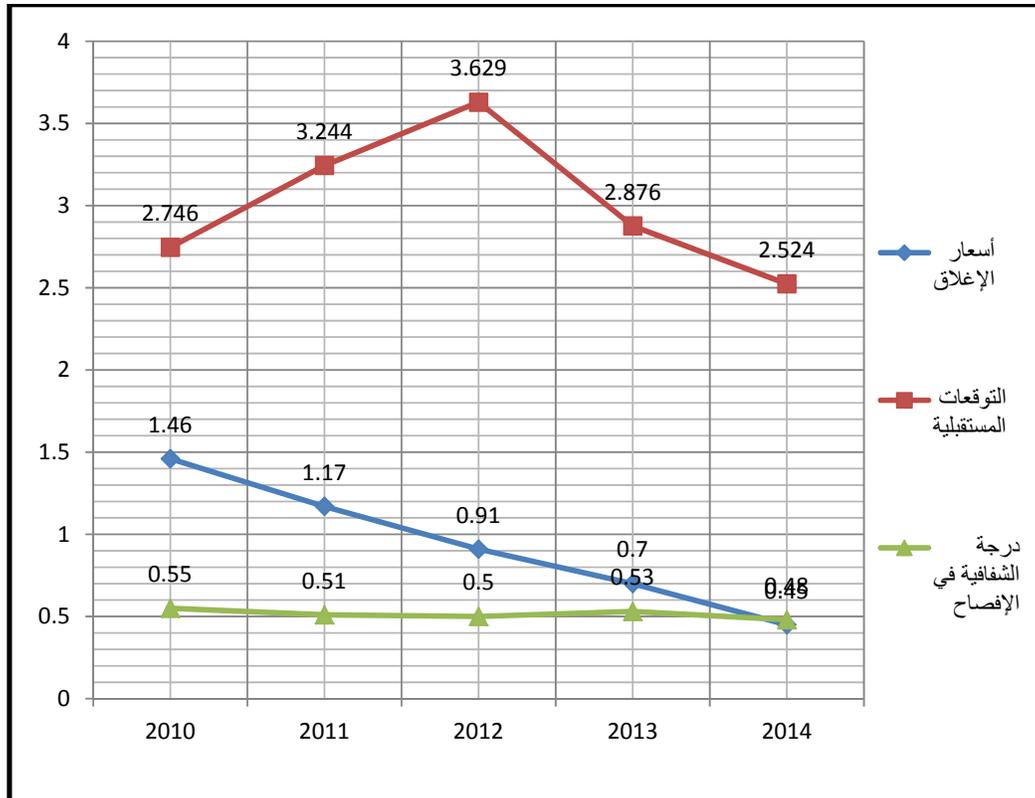
التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.780	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردى قوي	طبيعة العلاقة

#### رابعاً: الشركة العراقية لصناعة الكرتون

\*جدول (4-75) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية لصناعة الكرتون  
خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/السهم)		1.460	1.170	0.910	0.700	0.450
2	Tobin's q		2.746	3.244	3.629	2.876	2.524
3	درجة الشفافية %		%55	%51	%50	%53	%48

من خلال الجدول أعلاه يرتفع سعر الإغلاق في سنة 2010 بمبلغ 1.460 دينار وترتفع في نفس السنة التوقعات المستقبلية للشركة بنسبة 2.746 وهي نسبة عالية لمقياس Tobin 's q وتسجل الشركة نسبة جيدة لدرجة الشفافية في الإفصاح بنفس السنة وهي 55% مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات ويمكن ملاحظة التغير في هذه المتغيرات خلال مدة البحث.



\*شكل (4-19) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية ودرجة الشفافية في الإفصاح) للشركة العراقية لصناعة الكرتون خلال فترة البحث

\*جدول (4-76) التغير في سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث للشركة العراقية لصناعة الكرتون

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %		%(19.863)	%(22.222)	%(23.077)	%(35.714)
2	نسبة التغير في Tobin 's q %		18.135%	11.868%	20.750%	12.240%
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %		%(7.273)	%(1.961)	<b>%6</b>	%(9.434)

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-77) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية للشركة العراقية لصناعة الكرتون

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.244	التوقعات المستقبلية (X)
طردى ضعيف جدا	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عند مستوى (0.728) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (4-78) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق للشركة العراقية لصناعة الكرتون

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.728	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردى قوي	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية فكانت عند مستوى (-0.100) الإفصاح ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-79) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية للشركة العراقية لصناعة الكرتون

التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
- 0.100	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي ضعيف جدا	طبيعة العلاقة

### خامساً: الشركة العراقية للأعمال الهندسية

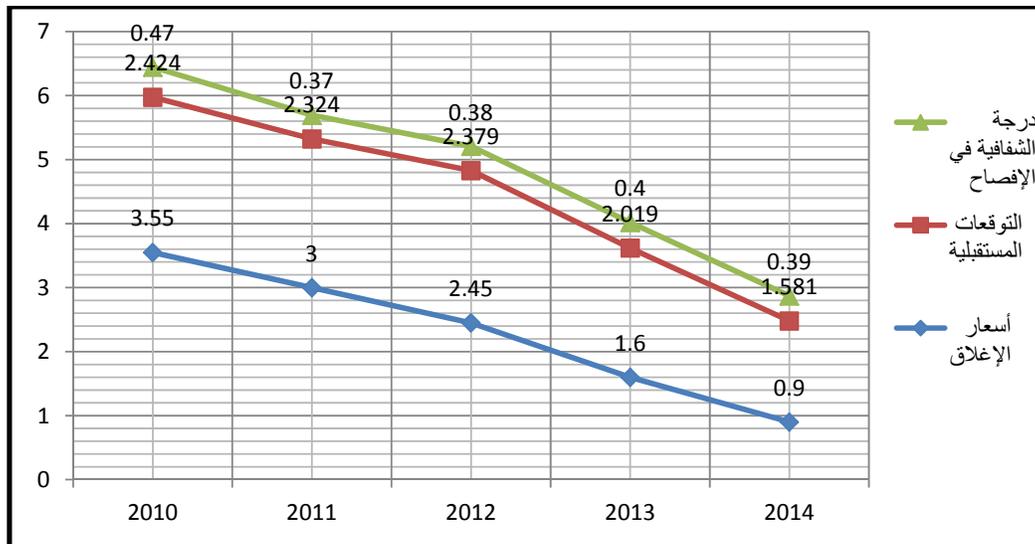
\*جدول (4-80) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للأعمال الهندسية خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/السهم)		3.550	3.000	2.450	1.600	0.900
2	Tobin's q		2.424	2.324	2.379	2.019	1.581
3	درجة الشفافية %		47%	37%	38%	40%	39%

من خلال الجدول أعلاه يرتفع سعر الإغلاق في سنة 2010 بمبلغ 3.550 دينار وترتفع في نفس السنة التوقعات المستقبلية للشركة بنسبة 2.424 وتسجل الشركة في هذه السنة أعلى درجة للشفافية في الإفصاح بنسبة 47% وهي درجة ضعيفة إذ لم تفصح هذه الشركة عن المعلومات خلال مدة البحث .

\*جدول (4-81) التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث للشركة العراقية للأعمال الهندسية

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %		15.493%	18.333%	34.694%	43.75%
2	نسبة التغير في Tobin 's q %		4.125%	2.367%	15.132%	21.694%
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %		21.277%	2.703%	5.263%	2.5%



\*شكل (4-20) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح ) للشركة العراقية للأعمال الهندسية خلال فترة البحث

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-82) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية للشركة العراقية للأعمال الهندسية

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.923	التوقعات المستقبلية (X)
طردي قوي جدا	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عند مستوى (0.460) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (4-83) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق للشركة العراقية للأعمال الهندسية

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.460	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردي ضعيف	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية فكانت عند مستوى (0.270) الإفصاح ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-84) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية للشركة العراقية للأعمال الهندسية

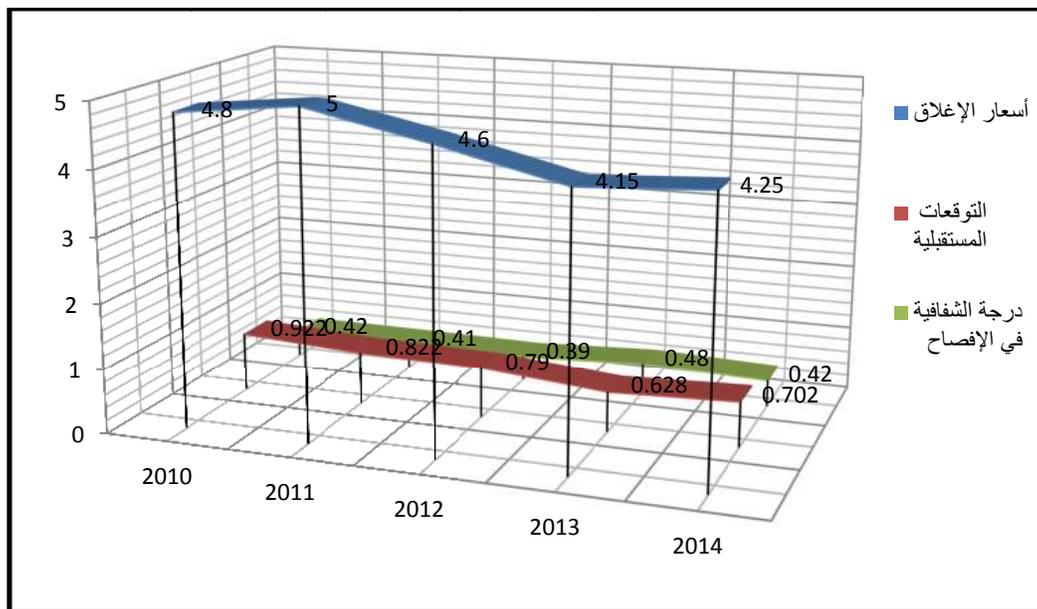
التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.270	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردي ضعيف جدا	طبيعة العلاقة

### سادساً: الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

\*جدول (4-85) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح للشركة العراقية للسجاد والمفروشات خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/السهم)		4.800	<b>5.000</b>	4.600	4.150	4.250
2	Tobin's q		0.922	<b>0.822</b>	0.790	0.628	0.702
3	درجة الشفافية %		%42	%41	%39	<b>%48</b>	%42

من خلال الجدول أعلاه سجلت الشركة أعلى سعر للإغلاق في سنة 2011 بمبلغ 5.000 دينار وفي نفس السنة سجلت الشركة لتوقعاتها المستقبلية بنسبة 0.822 و درجة شفافية ضعيفة بنسبة 41% وعلى الرغم من ارتفاع درجة الشفافية في الإفصاح في سنة 2013 بنسبة 48% وهي درجة أيضا ضعيفة ونلاحظ انخفاض درجة التوقعات المستقبلية في سنة 2011 و 2013.



\*شكل (4-21) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) للشركة العراقية للسجاد والمفروشات خلال فترة البحث

\*جدول (4-86) التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث للشركة العراقية للسجاد والمفروشات

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %		%4.167	(8)%	(9.783)%	(2.410)%

2	نسبة التغير في Tobin's q %	10.846%)	3.893%)	20.506%)	11.783%
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %	2.381%)	4.878%)	<b>23.077%</b>	12.5%)

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-87) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية للشركة العراقية للسجاد والمفروشات

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.859	التوقعات المستقبلية (X)
طردي قوي	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عند مستوى (0.625-) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (4-88) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق للشركة العراقية للسجاد والمفروشات

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.625 -	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي متوسط	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية فكانت عند مستوى (-0.639) الإفصاح ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-89) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية للشركة العراقية للسجاد والمفروشات

التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.639 -	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
عكسي متوسط	طبيعة العلاقة

### سابعاً: شركة الخياطة الحديثة

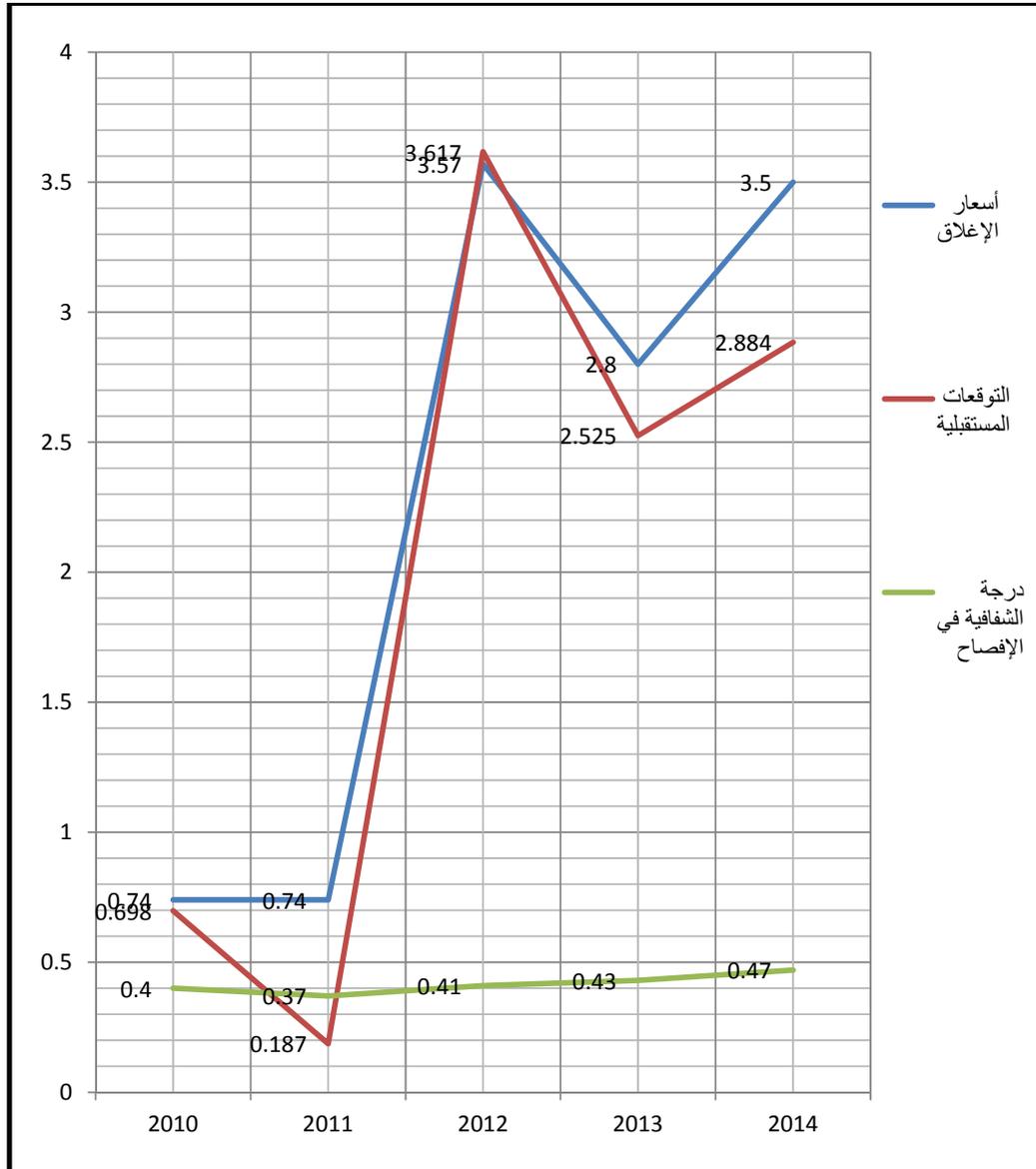
\*جدول (90-4) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة الخياطة الحديثة خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/السهم)		0.740	0.740	<b>3.570</b>	2.800	3.500
2	Tobin's q		0.698	0.187	<b>3.617</b>	2.525	2.884
3	درجة الشفافية %		%40	%37	%41	%43	<b>%47</b>

من خلال البيانات في الجدول أعلاه في سنة 2012 يرتفع سعر الإغلاق بمبلغ 3.570 دينار وترتفع نسبة التوقعات المستقبلية للشركة في نفس السنة وهذا ما يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين أما درجة الشفافية للشركة تنخفض خلال فترة البحث والسبب يعود إلى عدم إفصاح الشركة عن أغلب المعلومات التي يتضمنها مقياس (standard and poor 's) لذلك كانت درجة الشفافية خلال الفترة منخفضة .

\*جدول (91-4) التغير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة الخياطة الحديثة

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغير في سعر الإغلاق %		%0	%382.432	%(21.569)	%25
2	نسبة التغير في Tobin 's q %		%(73.209)	%1834.225	%(43.248)	%14.218
3	نسبة التغير في درجة الشفافية في الإفصاح %		%(7.5)	%10.812	<b>%4.878</b>	%9.302



\*شكل (4-22) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح ) لشركة الخياطة الحديثة خلال فترة البحث

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-92) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية لشركة الخياطة الحديثة

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.982	التوقعات المستقبلية (X)

طردى قوي جدا

طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عند مستوى (0.758) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\* جدول (4-93) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق  
لشركة الخياطة الحديثة

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.758	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردى قوي	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح و التوقعات المستقبلية فكانت عند مستوى (0.624) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\* جدول (4-94) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية  
لشركة الخياطة الحديثة

التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.624	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردى متوسط	طبيعة العلاقة

ثامناً: شركة إنتاج الألبسة الجاهزة

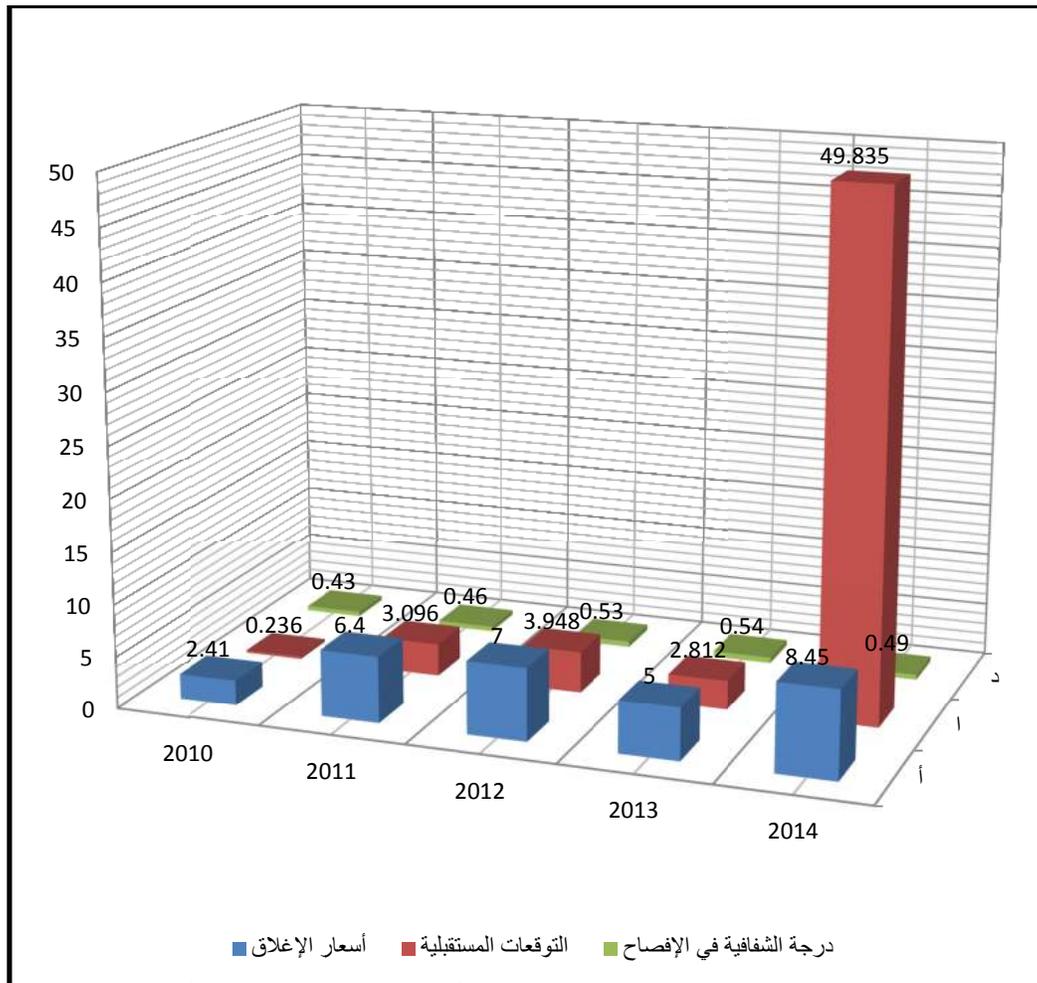
\* جدول (4-95) سعر الإغلاق ودرجة الشفافية في الإفصاح لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة خلال فترة البحث

ت	التفاصيل	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	سعر الإغلاق (دينار/للسهم)		2.410	6.400	7.000	5.000	8.450
2	Tobin's q		0.236	3.096	3.948	2.812	3.115
3	درجة الشفافية %		%43	%46	%53	%54	%49

من خلال الجدول أعلاه يسجل أعلى سعر للإغلاق في سنة 2014 بمبلغ 8.450 وفي نفس السنة ترتفع نسبة التوقعات المستقبلية للشركة وعلى الرغم من ارتفاع التوقعات المستقبلية للشركة بشكل كبير إلا أنها لم تسجل درجة شفافية عالية إذ كانت بنسبة %49 وترتفع هذه النسبة في 2012 و 2013 بنسبة %53 و %54 على التوالي وترتفع في المقابل نسبة التوقعات المستقبلية للشركة في 2012 و 2013 بنسبة 3.948 و 2.812 على التوالي .

\*جدول (4-96) التغيير في سعر الإغلاق و درجة الشفافية في الإفصاح و Tobin 's q خلال فترة البحث لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة

ت	التفاصيل	السنة	2011	2012	2013	2014
1	نسبة التغيير في سعر الإغلاق %		165.560%	9.375%	(28.571)%	69%
2	نسبة التغيير في Tobin 's q %		1211.864%	27.519%	(28.774)%	1672.226%
3	نسبة التغيير في درجة الشفافية في الإفصاح %		6.977%	15.217%	<b>1.887%</b>	(9.259)%



\*شكل (4-23) علاقة المتغيرات (سعر الإغلاق والتوقعات المستقبلية و درجة الشفافية في الإفصاح) لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة خلال فترة البحث

ويمكن توضيح نتائج علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية للشركة في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-97) علاقة الارتباط بين أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية  
لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.683	التوقعات المستقبلية (X)
طردي قوي	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح للشركة وأسعار الإغلاق فكانت عند مستوى (0.456) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :

\*جدول (4-98) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و أسعار الإغلاق  
لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة

أسعار الإغلاق (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.456	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردي ضعيف	طبيعة العلاقة

أما علاقة الارتباط بين درجة الشفافية في الإفصاح و التوقعات المستقبلية فكانت عند مستوى (0.049) ويمكن توضيحها بالجدول الآتي :-

\*جدول (4-99) علاقة الارتباط بين درجة الشفافية و التوقعات المستقبلية  
لشركة إنتاج الألبسة الجاهزة

التوقعات المستقبلية (Y)	المتغير المعتمد المتغير المستقل
0.049	درجة الشفافية في الإفصاح (X)
طردي ضعيف جدا	طبيعة العلاقة

\*الجدول والأشكال من إعداد الباحثة

من خلال نتائج معامل الارتباط تم التوصل إلى أربع من شركات عينة البحث كانت النتائج إيجابية أي إن العلاقة بين درجة الشفافية في الإفصاح والتوقعات المستقبلية وأسعار الإغلاق كانت طردية أما الشركات الأخرى لعينة البحث فكانت العلاقة بين التوقعات المستقبلية وأسعار الإغلاق طردية أما درجة الشفافية وعلاقتها بأسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية فكانت النتائج متفاوتة بين الإيجابية والسلبية وكانت النتائج طردية لجميع المتغيرات للشركات الآتية (شركة

بغداد للمشروبات الغازية , الشركة العراقية للأعمال الهندسية , شركة الخياطة الحديثة , شركة إنتاج الألبسة الجاهزة) وسبب العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات وبالتحديد لهذه الشركات هو إن نسبة درجة الشفافية في الإفصاح تقترب من أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل الذي تم توضيحه لكل شركة أما الشركات التي سجلت نتائج عكسية فكانت درجات الشفافية بعيدة عن أسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية , وهذا يعني إن هذه العلاقة هي ليست قاعدة ثابتة فهناك عوامل أخرى تؤثر على هذه المتغيرات , ويمكن توضيح العلاقة الإحصائية لمعامل الارتباط بين المتغيرات الثلاثة للشركات الصناعية لعينة البحث في الجدول الآتي :-

\*جدول (4-100) العلاقة الإحصائية لمعامل الارتباط بين المتغيرات الثلاثة للشركات الصناعية لعينة البحث

العلاقة بين الشفافية والتوقعات المستقبلية	العلاقة بين الشفافية وأسعار الإغلاق	العلاقة بين أسعار الإغلاق والتوقعات المستقبلية	اسم الشركة
طردية	طردية	طردية	بغداد للمشروبات الغازية
طردية	طردية	طردية	الخياطة الحديثة
طردية	طردية	طردية	العراقية للأعمال الهندسية
طردية	طردية	طردية	إنتاج الألبسة الجاهزة
عكسية	طردية	طردية	العراقية لصناعة الكرتون
عكسية	عكسية	طردية	بغداد لصناعة مواد التغليف
عكسية	عكسية	طردية	المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية
عكسية	عكسية	طردية	العراقية للسجاد و المفروشات

\*الجدول من إعداد الباحثة

وبالتالي يتم إثبات الفرضية الثانية بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية كما أوضحتها النتائج أعلاه تربط بين المتغيرات الثلاثة (درجة الشفافية وأسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية) .

# الفصل الخامس

## الاستنتاجات و التوصيات

المبحث الأول  
الاستنتاجات

المبحث الثاني  
التوصيات

## المبحث الأول

### الاستنتاجات

#### أولاً: الاستنتاجات النظرية

- 1- يعتبر الالتزام بالمعايير المحاسبية من العوامل المهمة في تحقيق الشفافية في الإفصاح .
- 2- القرارات الرشيدة تعتمد على المعلومات ذات الجودة والتي تمتاز بالخصائص المطلوبة التي تعمل على تحسين عملية اتخاذ القرارات .
- 3- أن علاقة القرارات بالتنبؤ والتوقعات تتمثل في أن القرارات تؤخذ على أساس التوقعات فلا يمكن اتخاذ قرار ما لم تكن هناك صورة واضحة للتوقعات المستقبلية والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار وبالتالي يتم التنبؤ بمستقبل الشركة على أساس المعلومات والقرارات .
- 4- إن توافر الشفافية في خصائص المعلومات تساعد على إعطاء معلومات أكثر دقة وثقة وبالتالي يتمكن مستخدمو القوائم المالية بالتنبؤ والتوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .
- 5- بعض المعلومات الضرورية للمستثمر لا يفصح عنها سوق العراق للأوراق المالية .
- 6- لا يمكن التنبؤ بالتوقعات المستقبلية بدرجة عالية من الدقة بسبب تقلب الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- 7- الشفافية في الإفصاح تخفض من عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة كفاءة السوق .
- 8- الشفافية في الإفصاح عنصر أساسي في إيجاد بيئة آمنة للمستثمرين من خلال التزام الشركات المدرجة في السوق بالإفصاح عن التطورات المهمة و الأحداث الجوهرية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب ودون تأخير مما يتيح للمستثمرين اتخاذ قراراتهم وفق هذه المعلومات .
- 9- الشفافية في الإفصاح تؤدي إلى إظهار الأسعار الحقيقية للأسهم في أسواق المال مما يتيح الفرصة للمستثمرين من اتخاذ القرار في بيع و شراء الأسهم .
- 10- الشفافية في الإفصاح تساعد على عرض وضع الشركة بشكل صحيح وبالتالي زيادة الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال إلى السوق .
- 11- وجود قصور في الشفافية في الإفصاح عن تقارير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وبالأخص تقرير مجلس الإدارة إذ لم تكن هنالك معلومات كافية عن اجتماعات و خطط و دور مجلس الإدارة للشركات .
- 12- القصور في تنظيم برامج تدريبية سواء كان للعاملين في الشركات أو لأعضاء مجلس الإدارة والإفصاح عن هذه البرامج لدورها في تطوير نشاط الشركة و جذب الاستثمار فيها .

13- إن توفر معلومات عن أسعار الأسهم يساعد على التنبؤ بأرباح الأسهم المستقبلية.

### ثانياً: الاستنتاجات التطبيقية

1- يمكن قياس درجة الشفافية في الإفصاح للشركات المدرجة بالسوق باستخدام مقياس (S&P) الأمريكي كون هذا المقياس يعتمد على الإفصاح بشفافية عن معلومات تخص هيكل الملكية وحقوق المستثمرين و الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح عن معلومات تخص هيكل مجلس الإدارة وعلى أساس هذه المعلومات يتم تحديد مستوى الشفافية في الإفصاح لدى الشركة .

2- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام مقياس (S&P) إن درجة الشفافية في الإفصاح للشركات الصناعية المدرجة في السوق كانت ضعيفة بنسبة % 47 وكانت شركة المنصور للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية والشركة العراقية لصناعة الكرتون سجلت أعلى درجة للشفافية في الإفصاح بنسبة % 51 وهي درجة مقبولة وهذا دليل على ضعف الشفافية في الإفصاح في قطاع الشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية .

3- وصلت التوقعات المستقبلية لأداء وربحية الشركات بنسبة 2.432 في جدول (4-38) وهي درجة عالية من خلال استخدام مقياس Tobin's q.

4- أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين درجة الشفافية والتوقعات المستقبلية وأسعار الإغلاق بثبوت العوامل الأخرى , ففي حالة حدوث أزمات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في البلد فإن ذلك يؤثر على متغيرات البحث أي إن العلاقة ستكون مختلفة إما بسبب انخفاض درجة الشفافية و ارتفاع أسعار الإغلاق أو ارتفاع التوقعات المستقبلية وانخفاض الشفافية .

5- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية تربط بين المتغيرات الثلاثة للبحث (درجة الشفافية وأسعار الإغلاق و التوقعات المستقبلية) .

6- ضعف التزام الشركات بقوانين الإفصاح تفقد المستثمر الثقة في السوق .

7- بلغت أعلى درجة للشفافية في الإفصاح المحاسبي % 50 في سنة 2013 مقارنة بسنوات البحث الأخرى .

## المبحث الثاني

### التوصيات

#### أولاً: التوصيات من الناحية النظرية

- 1- إصدار معايير محلية تدعم و تعزز من دور الشفافية في الإفصاح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- 2- زيادة الاهتمام بشفافية الشركات من قبل سوق العراق للأوراق المالية من خلال تعزيز القوانين و التشريعات التي تعزز من دور الشفافية في الإفصاح للشركات و زيادة مستوى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات ولكافة المستخدمين .
- 3- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات وحقهم بالحصول عليها ومحاسبة الجهات ذات العلاقة عن أي تقصير في حال إخفاء أي معلومات ضرورية .

#### ثانياً: التوصيات العامة

- 1- معالجة أسباب عدم الإفصاح عن المعلومات للشركات المدرجة بسوق العراق .
- 2- يمكن للشركات المدرجة بالسوق المالي الاستفادة من مقياس (S&P) لقياس درجة الشفافية في الإفصاح لتحديد مدى نسبة الشفافية لدى هذه الشركات .
- 3- بذل المزيد من الاهتمام بموضوع الشفافية وإجراء المزيد من البحوث لمختلف القطاعات سواء كانت مصارف أو شركات ومقارنة النتائج لتحديد القطاع الأفضل في مجال الاستثمار و إجراء دراسات وبحوث حول علاقة الشفافية في الإفصاح بدور مجلس إدارة الشركة في تحقيق الأرباح وتطوير نشاطها المستقبلي .
- 4- استخدام نسب مالية تساهم في التنبؤات المستقبلية عن وضع الشركة وأرباحها في المستقبل القريب .
- 5- ضرورة قيام الشركات المدرجة بالسوق بتحسين مستوى الشفافية في الإفصاح من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة سواء كانت معلومات تاريخية أو حالية أو مستقبلية .

6- ضرورة إفصاح الشركات الصناعية العراقية عن خططها المستقبلية المتوقعة في السنوات القادمة وعن نسبة مبيعاتها و أرباحها المتوقعة إذ إن ذلك يزيد من شفافية إفصاحها من خلال استخدام مؤشرات ونسب مالية تعبر عن ذلك مما يزيد من فرص الاستثمار فيها .

### ثالثا: التوصيات الخاصة

1- ضرورة إفصاح شركة بغداد لصناعة مواد التغليف و شركة إنتاج الألبسة الجاهزة و شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية وشركة بغداد للمشروبات الغازية والشركة العراقية لصناعة الكرتون عن إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين والإفصاح عن المزيد من المعلومات عن مراقب الحسابات مثلا كقيام المراقب بخدمات أخرى والإفصاح عن الفرص والمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والإفصاح عن شدة تنافس الصناعة للشركة في السوق والإفصاح بشفافية عن مدى رضا العاملين عن الشركة سواء كان عن الرضا المالي أو مدى تشجيع العاملين على الإبداع والابتكار ومدى مشاركتهم في وضع الخطط الاستراتيجية والإفصاح عن دور المجلس في الشركة ووضع برامج لتدريب الأعضاء والإفصاح عن هذه البرامج .

2- ضرورة إفصاح شركة الخياطة الحديثة والشركة العراقية للسجاد والمفروشات والشركة العراقية للأعمال الهندسية عن الشفافية بخصوص الملكية والإفصاح عن تمرکز الملكية كأسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من 5% و 10% و الإفصاح عن إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين والإفصاح بشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية كاتجاهات الشركة والإفصاح عن المعلومات التي تخص مراجع الحسابات والإفصاح عن الفرص والأخطار التي قد تتعرض لها الشركة والإفصاح عن شدة تنافس الصناعة للشركة في السوق والإفصاح بشفافية عن مدى رضا العاملين عن الشركة سواء كان عن الرضا المالي أو مدى تشجيع العاملين على الإبداع والابتكار ومدى مشاركتهم في وضع الخطط الاستراتيجية والإفصاح عن هيكل المجلس وتكوينه و دور المجلس في الشركة ووضع برامج لتدريب الأعضاء والإفصاح عن هذه البرامج والإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها المدراء التنفيذيين ومكافآت المدراء المرتبطة بالأداء والإفصاح عن رواتب الأعضاء بالأرقام .

## قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

### أولاً: القوانين والتعليمات

- 1-تقارير مجلس الإدارة للشركات عينة البحث للفترة (2010,2011,2012,2013,2014).
- 2-تقارير مراقب الحسابات للشركات عينة البحث (2010,2011,2012,2013,2014).
- 3-التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية للسنوات (2010,2011,2012,2013,2014).
- 4-تعليمات رقم (3) إيقاف تداول و شطب أدراج الشركات في سوق العراق للأوراق المالية المعدلة لسنة 2014 .
- 5-تعليمات رقم (14) لسنة 2011 مستلزمات الإفصاح .
- 6-قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997
- 7-القوائم المالية للشركات عينة البحث للفترة (2010,2011,2012,2013,2014) .

### ثانياً: المصادر العربية

أ- قائمة الكتب:

- 1- أبو زيد، محمد المبروك (2014) "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 2- أبو نصار، محمد و حميدات ، جمعة (2009) "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية"، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- 3- بوربوني، ريجي و ايزينية ، جاد كلود (2008) "التنبؤ بالمبيعات بين النظرية والتطبيق"، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
- 4- تشوي، فردريك و آن فروست ، كارول و ميك ، جاري (2004) "المحاسبة الدولية" ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 5- تيم، فايز (2009) "الإدارة المالية" ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 6- الججاي، طلال محمد علي و المسعودي ، حيدر علي (2014) "المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" ، دار الكتب، كربلاء، العراق، الطبعة الثانية .
- 7- الجزراوي، إبراهيم و الجنابي ، عامر (2009) "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 8- الجعارات، خالد جمال (2014) "مطبوعة جامعية:مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015"، مقارنات بين معايير IFRSs و IASs و معايير IPSASs، مؤتمر جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .
- 9- جعارات، خالد جمال و الطبري ، محمود عمر و الطرايرة ، جمال علي و عمر ، بلال فايز (2009) "مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن .
- 10- حنان، رضوان حلوة و الحارس ، أسامة و قولي ، ميسون و أبو جاموس ، فوز الدين (2004) "أسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 11-حنان، رضوان حلوة (2009) "مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري -التطبيقات العملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن .

- 12- حداد، فايز سليم (2009) "الإدارة المالية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13- حماد، طارق عبد العال (2005) "التقارير المالية"، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- 14- الحيايى، وليد (2008) "نظرية المحاسبة"، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 15- الخناق، نبيل محمد (2006) "الشفافية التنظيمية"، مطبعة الرفاه، بغداد، العراق .
- 16- الرب، سيد محمد جاد (2009) "نظم المعلومات الإدارية الأساسيات والتطبيقات الإدارية"، جامعة قناة السويس، مصر .
- 17- السجاعي، محمود محمود (2010) "تحليل وتصميم النظم المحاسبية"، الطبعة الأولى، المنصورة، جمهورية مصر العربية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .
- 18- السقا، زياد هاشم (2011) "نظام المعلومات المحاسبية"، دار الطارق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الموصل، العراق. متوفر على الموقع:  
(Download-internet-pdf-Ebooks.com/4296 - free-book)
- 19- السيد، سيد عطا الله (2009) "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 20- الشحادة، عبد الرزاق قاسم و البرغوثي، سمير إبراهيم و شبعان، أسامة سميح و القاسم، عامر محمد عفيف (2011) "نظرية المحاسبة" دار زمزم، عمان، الأردن .
- 21- شومان، عبد اللطيف حسن و الصراف، نزار مصطفى (2013) "السلاسل الزمنية والأرقام القياسية"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
- 22- الصابوني، محمد علي (1981) "صفوة التفاسير"، دار القرآن الكريم، المجلد الثاني، بيروت، لبنان.
- 23- الصبان، سمير و أبو المكارم، وصفي و هلال، عبد الله (2000) "المحاسبة المالية المتوسطة القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي"، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر .
- 24- الطائي، محمد عبد حسين و الخفاجي، نعمة عباس خضير (2009) "نظم المعلومات الإستراتيجية منظور الميزة الإستراتيجية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 25- طالب، علاء فرحان و العامري، علي الحسين حميدي (2014) "إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي - مدخل تكاملي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 26- العامري، محمد علي إبراهيم (2001) "الإدارة المالية"، بغداد، العراق.
- 27- العامري، محمد علي إبراهيم (2010) "الإدارة المالية المتقدمة"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 28- العامري، محمد علي إبراهيم (2013) "الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 29- عبد الرحيم، محمد عبد الله (2007) "حل المشاكل وصنع القرار"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، مصر .
- 30- عصيمي، احمد زكريا زكي (2014) "نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 31- عمر، احمد مختار (2008) "معجم اللغة العربية المعاصرة"، المجلد الأول، القاهرة، مصر.
- 32- الفضل، مؤيد (2008) "الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .

- 33- قاسم، عبد الرزاق محمد (2009) "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الرابع، عمان، الأردن.
- 34- القاضي، حسين يوسف و الريشاني ، سمير معذى (2012) "موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية :الجزء الأول عرض البيانات المالية" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 35- القاضي، حسين و حمدان ، مأمون (2007) "نظرية المحاسبة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .
- 36- كيسو، دونالد و ويجانت ، جيرى (2009) "المحاسبة المتوسطة" ، الجزء الثاني، دار المريخ، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 37- لطفي، أمين السيد احمد (2004) "المحاسبة الدولية والشركات المتعدد الجنسية"، القاهرة، مصر.
- 38- مطر، محمد (2004) "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 39- مطر، محمد و السويطي ، موسى (2008) "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس العرض الإفصاح" ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- 40- ميجز، روبرت و هاكا ، سوزان و وليامز ، جان و بيتنر ، مارك (2006) "المحاسبة أساس القرارات الأعمال" ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 41- النجار، فريد (2008) "إدارة شركات تداول الأوراق المالية فنون الاستثمار في البورصة" ، برنامج مهارات التسويق والبيع، جامعة بنها، مصر.
- 42- النعيمي، عدنان تايه و الخرشة ، ياسين كاسب (2007) "أساسيات في الإدارة المالية" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن.
- 43- النقيب، كمال عبد العزيز (2004) "نظرية المحاسبة" ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .
- 44- هندي، منير إبراهيم (2004) "الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر" ، المكتب العربي الحديث – الإسكندرية، الطبعة السادسة، الإسكندرية، مصر.

#### ب- الرسائل و الاطاريح

- 1- الأغا، تامر بسام جابر (2013) " أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين " ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين .
- 2- أبو موسى ، أشرف درويش (2008) " حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 3- إحلاسة ، نصر رمضان (2013) " دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 4- احمد، بسام محمود(2006)"دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين .
- 5- احمد ، حنان حسن (2013) "اثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية" ، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

- 6- إسماعيل ، علي عبد الجابر الحاج علي (2010) " العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط .
- 7- أنجرو، إيمان (2007) " التحليل الانتمائي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض : المصرف الصناعي السوري أنموذجاً "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة تشرين ، الجمهورية العربية السورية .
- 8- باعكضة، رواء عبد الرزاق (1433هـ) " أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، المملكة العربية السعودية.
- 9- بن حاسين، بن أعر (2013) " فعالية الأسواق المالية في الدول النامية : دراسة قياسية " أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر.
- 10- بن الضب ، علي (2009) " دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة : دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2006 – 2008 " ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر.
- 11- بيداويد ، جورج توما (2012) " الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا "، أطروحة دكتوراه منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- 12- تومي ، بدره بن (2013) " آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRs) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية " رسالة ماجستير منشورة ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، الجزائر .
- 13- الجرجاوي ، حليلة خليل (2008) " دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم : دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 14- جميل ، إبراهيم محمد (2010) " قياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة العوائد : بالتطبيق على عينة مختارة من الشركات المساهمة العربية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق.
- 15- حبوش ، محمد جميل (2007) " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات : دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين ، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة "، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 16- حجاج ، محمد الهاشمي (2012) " أثر الأزمات المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.
- 17- حرب ، نعيمة محمد ، (2011) " واقع الشفافية الإدارية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة "، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين .
- 18- حنا، نسيم يوسف (2006) " مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق.
- 19- حنان ، عجيلة (2013) " فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: حالة مؤسسة الانابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011) " ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.
- 20- الخاقاني ، ميثم مالك راضي (2005) " الإفصاح في النظام المحاسبي الحكومي: دراسة لعينة من الدول "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق .
- 21- خليل ، هاني محمد (2009) " مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين : دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين و المستثمرين " ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.

- 22-خيرة ، الداوي (2012) " تقييم كفاءة وأداء الأسواق المالية : دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية ما بين الفترة(2005-2006) " رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر .
- 23-دشاش، عبد القادر (2013)" اثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة حالة لسوق الكويت للأوراق المالية (2009- 2010) " ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- 24-دليلة ، دادة (2013) " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - 2010 -)" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر.
- 25-الرشيدي، ثامر عبد الله ناصر (2012) "مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- 26-رواي ، مسعود (2013) " أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي : دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة " , رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر.
- 27-ريمة ، هيدوب ليلي (2012) " المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسة الوطنية للإشغال في الآبار (ENTP)" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر .
- 28-الزبيدي ، بلاسم محمد إبراهيم (2013) " دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار نموذج آلتان " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، العراق.
- 29-الزعانين، علا احمد عبد الهادي (2007) "اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية" ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 30-زعباط،خالد(2013)"أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي"،رسالة ماجستير منشورة ,جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ,الجزائر .
- 31-الزهراء ، قاضي فاطمة (2013) " اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – رسالة ميدانية" ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.
- 32-سابا ، ماجد ماهر فهيم (2008) " مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين : دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة " رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية- غزة ، فلسطين.
- 33-الساعدي، مروة عبد الستار جبار (2012)"القيمة العادلة للأسهم في إطار فرضية السوق الكفوءة : دراسة مقارنة بين أسواق (العراق وعمان و قطر ) للأوراق المالية للمدة (2006-2009)"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، العراق.
- 34-سامي، لزعر محمد (2012) " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري , قسنطينة، الجزائر.
- 35-سليمة ، طبابيبية (2014) " دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية : دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين " ، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.
- 36-سمية ، بلجبلية (2010) " اثر التضخم على عوائد الأسهم : دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسفرة في بورصة عمان للفترة (1996 – 2006)" جامعة منتوري, قسنطينة ، الجزائر.

- 37-سمير ، محمود محمد و المصري ، محمود (2011) " تحليل سلوك أسعار الأسهم وأثره على كفاءة بورصة فلسطين للأوراق المالية : دراسة تحليلية " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين .
- 38-سويد ، بسمة (2012) " دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (الكلفة التاريخية - القيمة العادلة : دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في المناطق : ورقلة - الوادي - غرداية - الجزائر العاصمة" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر .
- 39-شبيب ، احمد عبد الهادي (2006) " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية - غزة ، فلسطين .
- 40-الشلاحي ، بندر مرزوق (2012) " تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- 41-الشعلان ، صالح بن إبراهيم (2008) " مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي " ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .
- 42-الشيخ، عبد الرزاق حسن (2012) "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة ، فلسطين .
- 43-صديقي،صفية (2012) "طرق تقييم و تحليل الأوراق المالية في ظل النظرية المالية السلوكية مع التطبيق على بورصة باريس خلال الفترة الممتدة من (2007 إلى 2010)"،رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح \_ ورقلة ، الجزائر .
- 44-صلاح ، حواس (2008) " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية " ، اطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- 45-طالب ، باخجة عبد الله محمد (2013) " تأثير المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية : دراسة استطلاعية لأراء عينة من المحاسبين والمدققين في محافظة السلیمانية " رسالة ماجستير منشورة ، جامعة السلیمانية ، إقليم كردستان ، العراق .
- 46-عابد ، محمد نواف حمدان (2006) "دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم المالية و المصرفية ، القاهرة ، مصر .
- 47-عاشور، عثمان زياد (2008) "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوانينها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) : دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية - غزة ن فلسطين .
- 48-عباس ، نزار حبيب (2006) " اختيار أساليب التنبؤ بالطلب قريب الأمد للمنتجات سريعة التلف: دراسة حالة في مصانع ألبنان أبي غريب " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، العراق .
- 49-عبد الرحمن ، عبد الله سعيد عبد الرؤوف "دور الإفصاح والشفافية في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على مستقبل التنمية بالدول النامية" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .
- 50-عبيد، فداء عدنان (2005) " الإفصاح في القوائم المالية للمصارف: دراسة مقارنة للتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم 30 " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، العراق .

- 51-العبيدي، رافد كاظم نصيف (2014) "تقييم جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدميها: بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.
- 52-عثمان، محمد داود (2008) "اثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's q"، أطروحة دكتوراه منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن .
- 53-عصام، عباسي (2012) "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات: دراسة حالة ليند غاز (2009 - 2011)"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباج ورقلة ، الجزائر.
- 54-العكر، معتز برهان جميل (2010) " اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني : دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، قسم المحاسبة .
- 55-العلول، عبد المنعم عطا (2008) "دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة -فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 56-علي ، خالد عبد الرحمن احمد (2002) "مستوى الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة اليمنية قياسه وتطويره بما يتناسب بمتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق .
- 57-عمار، بن مالك (2011) "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة اسمنت السعودية-الفترة المتجددة من 2006 – 2010" ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- 58-العمرى ، مشرق بن علي عبد الله (1434هـ) " درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها" ، اطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة أم القرى ، السعودية.
- 59-العززي ، احمد مهدي هادي (2013) " تحليل تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكوفة ، العراق.
- 60-عواد ، روجي وجدي عبد الفتاح (2010) " محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .
- 61-آل غزوي ، حسين عبد الجليل (2010) "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية : دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية" ، رسالة ماجستير منشورة ، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- 62-الغصين ، هلا بسام عبد الله (2004) " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات : دراسة تطبيقية على قطاع المقالات في قطاع غزة" ، الجامع الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 63-الفالوجي ، محمد يوسف عنتر (2007) " اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق لسنة (2004-2005)" ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
- 64-فرج الله، محمد موسى (2011)" دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة بقطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية \_ غزة ، فلسطين .

- 65-القرالة، مئقال حمود سالم (2011) "اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين" ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .
- 66-القشي، ظاهر شاهر يوسف (2003) "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية و الوثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- 67-الكامل ، بالعيد محمد (2011) " دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها : دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- 68-لايقة، رولا كاسر (2007) "القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري" ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.
- 69-المجري ، فاطمة علي مصباح (2012) "قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني و تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" ، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- 70-محمد ، جيوار احمد سالار(2006) " أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها: دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة اربيل" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق.
- 71-محمد ، سامي يوسف كمال (2001)" الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها "، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة بنها.
- 72-محمد ، سفير (2009)"الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية : دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة ، المركز الجامعية يحيى فارس بالمدينة ، الجزائر .
- 73-محمد، الشيخ ولد (2011) "استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait" ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.
- 74-مرعي ، محمود قحطان احمد (2011) " التنبؤ بالعسر المالي للشركات بالتطبيق في عينة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق الأسهم السعودي " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق.
- 75-مسعودي ، حسام (2012) " واقع التداول الإلكتروني في السوق المالية السعودية " رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة الجزائر.
- 76-مطر ، جهاد حمدي إسماعيل (2010) " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين : دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 77-المطيري ، بدر سعد (2011) "الأثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .
- 78-المطيري، فلاح حمود شرار (2010) " الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- 79-المطيري ، منصور فيحان دعسان (2011) " مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .

- 80-نصيرة، مولاي (2012) "دور المراجع الخارجي في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية: دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي لولايتي ورقلة و الجزائر العاصمة خلال سنة 2012"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- 81-النفار، حسام نعيم حسن (2007) "قدرة متخذي القرارات الإدارية على الاستفادة من البيانات المالية: دراسة ميدانية على المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.
- 82-نوال ، صبا يحيى (2011) " الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) وأثره على جودة المعلومة " , رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- 83-الهباش ، محمد يوسف (2006) " استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية : دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية " ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
- 84-وادي ، مدحت فوزي عليان (2006)" اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية : دراسة تحليلية تطبيقية" ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل.
- 85-وسام ، شالور (2011) " المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية" ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة فرحات عباس – سطيف.
- ج- البحوث والدوريات**
- 1-أبو بكر، عوض الله جعفر الحسين (2012) " أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية" ، مجلة العلوم والتقانة، العدد 2، المجلد 12، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان.
- 2-أبو العز، نهلة (2009)"جودة التقارير المالية " , جريدة الأهرام الاقتصادي , متوفر على الموقع : <http://digital.ahram.org/articles.aspx?serial=83458&eid=843>
- 3-احمد ، جميل و محمد ، سفير (2012) " تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح " ,مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال الملتقى الوطني :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر .
- 4-احمد ، محمود جلال و الكسار ، طلال (2009) " استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (ال فشل المالي) " ، المؤشر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة .
- 5-الأسعد ، آلاء مصطفى (2013) " المعايير المحاسبية و التغييرات في بيئة الأعمال المعاصرة " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص ، المجلد 20140429، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.
- 6-إسماعيل، إسماعيل خليل و نعم ، ريان (2012)"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 2072778، الإصدار 30، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق،
- 7-باشيخ ، عبد اللطيف بن محمد (2012) " اثر ربحية السهم على قرارات المستثمرين في السوق المالي السعودي في ضوء المعيار المحاسبي السعودي رقم (20) : دراسة ميدانية" ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، العدد 1 ، المجلد 12 ، جامعة الزرقاء ، الأردن.
- 8-البيستاني ، شذى محمد رضا حسين (2005)" القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز" ، منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، جامعة بغداد، العراق .
- 9-بكاي ، هابو (2014) " الشفافية والإفصاح يعززان تدفق الاستثمارات واستمرار البورصة " متوفرة على الموقع :- . (<http://www.al-sharq.com/news/details/282688#.vpu2TyybfHU>) .

- 10-البكوع ، فيحاء عبد الخالق و العلي ، منهل مجيد و الأفندي ، ارسلان إبراهيم (2009) " دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي: دراسة محاسبية تحليلية " مجلة بحوث مستقبلية ، العدد 1 ، المجلد 4 ، كلية الحداثة الجامعة .
- 11-بلعباس ، رابح (2009) " فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات " الملتقى العلمي الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر .
- 12-بن سياسي ، إلياس و كماسي ، خيرة الصغيرة (2014) " آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات " جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر .
- 13-بن صالح ، عبد الله سليمان (2014) " تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " ، المؤتمر العربي السنوي الأول " واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، العراق.
- 14-بورقبة ، شوقي (2010) " دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسر، العدد 10.
- 15-بوزيان، راضية (2009) " النمط القيادي في المؤسسات الاقتصادية وتأثيره على تسيير الموارد البشرية : صنع القرار نموذجا الواقع وآليات الإصلاح : دراسة سوسيو – اقتصادية ميدانية لمؤسسة سو نلغاز بالجزائر " ، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر .
- 16-بوقرة ، رابح و عريوة ، محاد (2014) " اثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRs) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية " ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEER .
- 17-بوقفة ، علاء و حميداتو ، صالح (2014) " اثر النظام المحاسبي المالي على تفعيل الممارسة المحاسبية: استطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين ( بعد أربع سنوات من تطبيق Scf ) " ، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسب الدولية (IAS – IFRs – IPSAs) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 18-التميمي ، ناظم شعلان جبار و شاكر ، صلاح صاحب (2009) " دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات : دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركة العامة للصناعات المطاطية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 9، المجلد 3، بغداد ، العراق .
- 19-جبار، أيسر (2015) "الاضطرابات الأمنية تمنع تطوير سوق العراق للأوراق المالية"، متوفر على الموقع (<http://raseef22.com/economy/2014/03025/security-unrest-disrupts-s...>)
- 20-الجبلي ، وليد (2012) " حوكمة الشركات : أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي" متوفر على الموقع : (<http://walidsamir7.blogspot.com/2012/11/blog-post-8626.html>)
- 21-الجبير، أحمد بن عبدالرحمن(2010)"صيرفة مملكة الشفافية والاقتصاد"، جريدة الرياض، العدد1511. متوفر على الموقع : (<http://www.alriyadh.com/584536>)
- 22-الججاوي، طلال محمد علي و العبيدي ، راقد كاظم نصيف (2015)" تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها: إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"، بحث منشور، جامعة كربلاء.

- 23-جدي ، طارق و عمر ، جنينة (2009) " التوقعات ودورها في صنع واتخاذ القرار " ، الملتقى العلمي الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، الجزائر، جامعة محمد بو ضياف.
- 24-جربوع ، يوسف محمود (2007) " مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة : دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة / فلسطين" ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، العدد 1، المجلد 15، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
- 25-جربوع، يوسف محمود (2007)"مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، العدد 2، المجلد 15، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.
- 26-الجعارات، خالد جمال (2012) " وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية دراسة نظرية تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 33، الإصدار 33، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.
- 27-الجعيري، مجدي أحمد(2011)"الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، متوفر على الموقع ([www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)) .
- 28-الجودي ، صاطوري وفاروق ، بو الريحان (2009) " البيئة الداخلية والخارجية وتأثيرها على جودة القرار في المؤسسة الاقتصادية " ، الملتقى العلمي الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، موسوعة الاقتصاد التمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.
- 29- الجوهر ،كريمة والرفاعي، خليل (2007)"الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها في التحكم المؤسسي"، بحث منشور، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة الإسراء .
- 30-حسانين ، احمد سعيد قطب (2009) " التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة : دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 1، المجلد 46 ، جامعة الإسكندرية .
- 31-حسون، صبحي (2013) "قياس مدى شفافية السياسة النقدية لعينة من المصارف المركزية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 2072778 ، الإصدار 34، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.
- 32-حسين ، بن طاهر و محمد ، بوطلاحة (2012) " دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي " ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
- 33-حسين، ليث سعد الله و صديق ، مصطفى محمد و شهاب ، عدنان محمد (2010) "خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية: دراسة تحليلية للأراء عينة من العاملين في بعض مصارف مدينة الموصل"، مجلة تنمية الراقين، العدد 101، المجلد 32، جامعة الموصل، العراق.
- 34-حسين ، وسام نعمة (2011) "مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبية الدولية "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد 22، المجلد 7، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق .
- 35-حمدان ، مأمون (2009) " معايير المحاسبة الدولية " متوفر على الموقع :

- 36-الحمداني ، رافعة إبراهيم و القطان ، ياسين طه ياسين (2013) "استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي : دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى" ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 10 ، المجلد 6 ، جامعة الانبار ، العراق .
- 37-حمد ، منى كامل (2013) " أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي : دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (11)" مجلة كلي بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق .
- 38-حمد، مجيد عبد زيد (2010) " دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات \_ من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية" , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد (12) , العدد(4), كلية الإدارة و الاقتصاد , جامعة القادسية .
- 39- حمد، مجيد عبد زيد (2013)"مدى توافق التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات الإفصاح والشفافية في ظل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات – دراسة اختبارية" , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد 15, العدد 2, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة القادسية .
- 40-حمودة ، فارس (2011) " كفاءة أسواق المال .. الشفافية " ، جريدة الرياض ، العدد 15599 ، متوفر على الموقع : (<http://www.alriyadh.com/612387>)
- 41-الحياي ، صدام محمد محمود (2008) " دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 10 ، المجلد 4 ، جامعة تكريت ، العراق .
- 42-خبيطي ، خضير و مونة ، يونس ( 2014 ) " نظام المحاسبة العمومية الجزائري بين الواقع ومتطلبات تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام " ، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبية الدولية (IAS- IFRs – IPSAs) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 43-خديجة ، لدرع و ليلي ، عبد الرحيم (2009) " الاتصالات الإدارية كأداة لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية " ، الملتقى العلمي الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر .
- 44-الخرزعلي، احمد رعد ناظم و شياع ، عبد الأمير عبد الحسين (2013) "الشفافية وأثرها على جودة الرسالة الإعلانية لشركات التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية" , مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 23 ، المجلد 8 ، جامعة بغداد ، العراق .
- 45-خشارمة ، حسين علي (2003) " مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن – معيار المحاسبة الدولي رقم (30) : دراسة ميدانية" ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، العدد 1 ، المجلد 17 ، قسم المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الإمارات العربية المتحدة .
- 46-الخطيب ، خالد (2002) " الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) " ، مجلة جامعة دمشق ، العدد 2 ، المجلد 18 ، جامعة دمشق ، سوريا .
- 47-الخوري ، نعيم سابا (2007) " القيمة العادلة والإبلاغ المالي ، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية" ، متوفر على الموقع : (<http://jps-dir.com/forum/forum-posts.asp?TID=4608>) .
- 48-الداعور ، جبر إبراهيم و عابد ، محمد نواف (2009) " اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة ، في سوق فلسطين للأوراق المالية : دراسة تطبيقية" ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، العدد 1 ، المجلد 17 .

- 49-دحدوح ، حسين احمد و حمادة ، رشا أنور (2014) " دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية : دراسة ميدانية " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، المجلد 30 ، جامعة دمشق ، سوريا.
- 50-دراوسي ، مسعود و الهادي ، ضيف الله محمد (2012) "فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" ، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
- 51-الدوغجي، علي حسين(2008)"مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفضل المالي للشركات"، بحث منشور ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،الإصدار السادس،المجلد الثاني،جامعة بغداد ،العراق .
- 52-الدوغجي ، علي حسين (2009) " حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية " مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 7 ، المجلد 2 ، جامعة بغداد ، العراق .
- 53-الديب، شريف (2014) " التعرف على مؤشر ستاندرد أند بورز (S&P)"، متوفر على الموقع:-  
(<http://www.mmakersclub.com/vb/showpost.php?p=1541&postcount=1>)
- 54-رابح ، بوقرة و هاجرة، غانم (2012)"الحوكمة المفهوم والأهمية"،الملتقى الوطني :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر- بسكرة .
- 55-راشدة ، عزيزو (2009) " المشاركة في عملية صنع القرار وسبل تفعيلها " ، الملتقى الدولي : صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر .
- 56-ربابعة، عبد الرؤوف و خطاب، سامي (2006)"التحليل المالي وتقييم الأسهم و دور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية" ، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة .
- 57-رشيد، بوكساني و نسيم، أوكيل و حمزة، العرابي (2010)"مبدأ الكلفة التاريخية بين الانتقاد و التأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة"،الملتقى العلمي الدولي الأول:النظام المحاسبي و المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .
- 58-الركابي ، علي خلف و الكعبي ، بثينة راشد (2013) "التنبؤ بالفشل للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق" ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة السادسة والثلاثون العدد 94 ، الجامعة المستنصرية ، العراق.
- 59-رمزي ، جودي محمد (2012) " اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات" ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر .
- 60-رمو، وحيد محمود و الوتار ، سيف عبد الرزاق محمد (2010)" استخدم أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية : دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 100 ، المجلد 32 ، جامعة الموصل ، العراق.
- 61-الرواشدة ، بشار و سليم، محمد مجيد (2013) "تحليل محتوى إفصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية " ،جامعة عمان العربية ، الأردن .  
متوفر على الموقع: ([www.Kantakji.com/media/9036/3.doc](http://www.Kantakji.com/media/9036/3.doc))
- 62-ريحان ، الشريف (2010) " مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية" متوفر على الموقع. ([www.ulum.nL/b186.htm](http://www.ulum.nL/b186.htm))
- 63-ريحان، الشريف و مريم ، آيت بارة و ريم ، بونواله (2012) " الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية- من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج" ، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ، ضمن المحور الأول مناهج تشخيص واستشراف المخاطر ، جامعة منتوري ، قسنطينة .

- 64-ريحاوي ، مها محمود رمزي (2008)"الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليقات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 24، جامعة دمشق، سوريا .
- 65- زويلف، أنعام محسن حسن(2013)"الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و دورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي"، بحث منشور، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الزيتونة الأردنية .
- 66-زلوم، نضال عمر (2013) "الإفصاح عند الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة – دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بوضة عمان"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 21، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- 67-زيود، لطيف و عيسى، ريم علي (2011)"الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في الشركات المساهمة السورية:دراسة حالة شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق"،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،العدد1،المجلد33،جامعة تشرين،سورية .
- 68-زيود ، لطيف و قيطيم ، حسان و مكية ، نغم احمد فؤاد (2007) " دور الإفصاح لمحاسبي في أسواق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار " ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الأول ، المجلد (29) ، متوفرة على الموقع : <http://jps-dir.com/forum-posts.asp?TID=4638>
- 69-سعد الدين ، إيمان محمد (2014) " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة " ، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف.
- 70-السعدي، إبراهيم خليل حيدر (2009)"مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم و أثرها على استبدال الأصول " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21،جامعة بغداد ، العراق .
- 71-السعيد، معتز أمين و العيسى ، محمد سليم (2008) " انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي" ، المؤتمر الثاني :القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة ، الجامعة الأردنية، الأردن.
- 72-سلمان، مهند عبد الرحمن (2012)" اثر نظريات اتخاذ القرارات في قياس التكاليف الملانمة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي، العدد 29، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق.
- 73-سليمان ، سعيد (2001) " القيمة العادلة مالها وما عليها " جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الأردن .
- 74-السليم ، فيصل زماط حسن (2006) " مقومات الإفصاح الالكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار" ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 61 ، الجامعة المستنصرية ، العراق.
- 75-سمور ، نبيل خليل طه (2007) " سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق : دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا "، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.
- 76-سهام ، موسى و فراح ، خالد (2012)" اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، يومي، 6-7 مايو، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .
- 77-السهلي،محمد بن سلطان القباني (2011)"مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية"، بحث منشور، الجمعية السعودية للمحاسبة،العدد الثاني، المجلد العاشر ، المملكة العربية السعودية .

CIPE-78 (2004) " مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات"، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، متوفر على الموقع:

[www.cipe-arabia.org/...governance/OECD principles-of-corporate-governance-2004-pdf](http://www.cipe-arabia.org/...governance/OECD_principles-of-corporate-governance-2004-pdf)

79-شاهين ، علي و مطر ، جهاد (2011) " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين : دراسة تطبيقية " ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية ، العدد 4 ، المجلد 25 ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين.

80-شبلبي ، مسلم علاوي و منهل ، محمد حسين (2012) " اثر مبادئ الإدارة الرشيدة في تطوير نظام شفافية الإدارة العليا: دراسة ميدانية في الشركة العامة لموانئ العراق " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 29 ، المجلد 8 ، جامعة البصرة ، العراق .

81-شعيب ، شنوف (2010) " الأزمة المالية العالمين من منظور محاسبي " ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 8 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .

82-شمس الدين ، شمس الدين عبد الله (2005) " مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية"، مركز تطوير الإدارة و الإنتاجية ، دمشق ، الجمهورية العربية السورية .

83-صالح ، رضا إبراهيم (2009) " اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 2، المجلد 46 ، جامعة الإسكندرية .

84-صالح، مرازقة و ين فتيحة ، بوهر (2011) " الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل" ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

85-صالح ، مفتاح و فريدة ، معارفي (2010) " متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية : دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها " مجلة الباحث ، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

86-الصاوي، علي (2009) " ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية: أفكار للمناقشة"، المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، عمان.

87-الصرن، رعد (2013) "عوامل قياس الجودة في نظم المعلومات المطبقة في شركات الاتصالات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 29، جامعة دمشق، سوريا.

88-الطاهر ، بن يعقوب و منال ، كباب (2009) "دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية" الملتقى الدولي : صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر.

89-طاهري، فاطمة الزهراء و سهام ، عيساوي (2012) " دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية " ، مخبر مالية الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .

90-العامري ، عامر عبد اللطيف كاظم و دواي ، جاسم مشتت (2011) " تأثير الشفافية التنظيمية (OT) في الحد من الفساد الإداري والمالي – دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية العليا في المنظمات العراقية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 64 ، المجلد 17 ، جامعة بغداد ، العراق .

91-العايب ، ياسين (2015) " مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية" ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، متوفرة على الموقع :

<http://www.giem.info/article/details/ID/531/print/yes/>

92-عباس ، علي (2010) " تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات : دراسة تحليلية على شركات التضامن الأردنية" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25 ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

- 93- عبد الحكيم و طلعت ، هشام و دلول ، عماد عبد الحسين (2009) "حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية : دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية " ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 77 ، العراق .
- 94- عبد الحميد ، برحومة و طلال ، زغبة (2009) " ماهية اتخاذ القرار والطرق الكمية المساعدة في صنعه بالمؤسسة الاقتصادية " ، الملتقى العلمي الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر .
- 95- عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك (2010) " قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي دراسة نظرية و تطبيقية:مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية " .
- 96- عبد الرحمن، تانيا قادر(2007)"أثر الإفصاح المحاسبي على التحليل المالي"،مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد الأول،المجلد الثاني،جامعة كركوك،العراق .
- 97- عبد الرحمن ،تانيا قادر(2012)"دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الانتمائي المصرفي:دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 26،المجلد8، جامعة تكريت، العراق .
- 98- عبد الكريم ، نصر (2007) " تقييم تجربة الأدرج و الإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية بعد مرور عشر سنوات على تأسيسه " الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني ، فلسطين .
- 99- عبد الملك ، احمد رجب (2008) " دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية : دراسة تحليلية" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 1 ، المجلد 45 ، جامعة الإسكندرية ، مصر .
- 100- عبد النعيم ، عرفات حمدي (2013) " دور تقرير تعليقات الإدارة تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق المال المصري ، المؤتمر الدولي المنعقد في جامعة بني سويف بعنوان : تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري " ، جامعة بني سويف .
- 101- عبد الوهاب ، دادن و حورية ، بديدة (2011) " تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركات المدرجة في المؤشر CAC 40 تحليل إحصائي خلال الفترة (2007 – 2009) " ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 102- عزيز ، كرار عبد الإله (2014)" دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 30 ، المجلد 7 ، جامعة الكوفة ، العراق .
- 103- عمار ، بن عيشي و سامي ، عمري (2014) " تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجود التقارير المالية : دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية" ، الجزائر متوفرة على الموقع: (bensaidamine.yolasite.com)
- 104- العنقري ، محمد (2012) " تقييم أسعار الشركات من يحمي المستثمر " متوفر على الموقع (<http://alpha-beta.argaam.com/article/detail/90534/>الشركات)
- 105- العنقري، محمد سليمان (2013) " إعلان نتائج الشركات بحاجة لتطوير " ، متوفر على الموقع : (<http://www.al-jazirah.com/2013/20131103/ec24d.htm>)
- 106- علاوي ، خضير مجيد (2014) " القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة – بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية – مساهمة مختلطة" ، مجلة جامعة بابل ، العدد 6، المجلد 22، جامعة بابل ، العراق .

- 107- علاوي ، سمر و غرابية ، فوزي (2008) " التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات : دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن " ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، العدد 2، المجلد 35 ، الجامعة الأردنية ، الأردن .
- 108- العيساوي ، عوض خلف دلف و الحياي ، صدام محمد محمود و الكسب ، علي إبراهيم حسين (2008) " دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 11 ، المجلد 4، جامعة تكريت ، العراق .
- 109- الغبان ، ثائر صبري محمود كاظم (2010) " تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها: دراسة تطبيقية " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد 27، المجلد 7، جامعة كربلاء ، العراق.
- 110- غريب ، بولرباح و هيدوب ، ليلي ريمة (2014) " دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الحكومي (IPSAS) في خلق توافق النظم المحاسبية الدولية " ، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRs- IPSAs) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات " ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 111- آل غزوي ، حسين (2010) " القيمة العادلة في قفص الاتهام " متوفرة على الموقع : (<http://alphabet.argaam.com/article/detail/13691>)
- 112- غنيم ، محمود رجب يس (2013) " دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري " جامعة بنها.
- 113- الفتلاوي ، ليلي ناجي (2013) " بيئة المحاسبة ومؤشرات تكييفها لتكنولوجيا المعلومات " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، المجلد 20140429 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق .
- 114- الفضل ، مؤيد محمد و نور، عبد الناصر إبراهيم (2006) "تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات : دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين و المدققين القانونيين في كل من العراق و الأردن "، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، العدد 2، المجلد 33، عمان الأردن .
- 115- الفضل، مؤيد محمد علي و الزبيدي، فراس خضير و راضي، نوال حربي (2014) "العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة و جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة : دراسة اختبارية لحالة العراق"، بحث منشور .
- 116- قاسمي ، السعيد (2009) " الأسس النظرية لاتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية " ، الملتقى العلمي الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر .
- 117- قصرأوي ، عبد الحميد (2007) " دور تكنولوجيا المعلومات في سوق فلسطين لأوراق المالية البيئية الإلكترونية المستخدمة في السوق " ، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.
- 118- قرداغي ، كاوة محمد فرج(2011) "أثر الشفافية و المساءلة على الإصلاح الإداري: دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني إقليم كردستان وعلى مستوى محافظتي سلیمانیه و أربيل"، بدعم من سايب CIPE وبتنفيذ من قبل منظمة كيدو KEDO .
- 119- قندج، عدلي (2013) " تعزيز نزاهة قطاع الأعمال في الأردن دور القطاعين الحكومي والخاص " ، حلقة نقاشية تنظمها هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية OECD ، عمان ، الأردن .
- 120- كامل ، منى و العاني ، صفاء احمد (2014) " دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية " ، المؤتمر العربي السنوي الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح ، بغداد ، العراق.

- 121-الكعبي ، جبار محمد علي و عبد الحميد ، ياسر عمار (2008) " شفافية الضريبة وأفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب " ، مؤتمر : ستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الفساد وتعميم ثقافة النزاهة المقدم إلى هيئة النزاهة ، بغداد ، العراق.
- 122-لزعم، سمية (2012) " اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة " ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر.
- 123-مجيلي ، خليصة و شيبوب ، ريمة (2014) " أسس تقييم جودة المعايير المحاسبية كمدخل لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات " الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IFRS – IAS) IPSAs – في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر .
- 124-المحاسب (2015) " الآثار والتداعيات المحاسبية اللازمة " ، جريدة المحاسبين متوفرة على الموقع : (<http://www.almohasben.com/>) .
- 125-محمد ، براق و عمر ، قمان (2012) " دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري " ، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر – سبكرة ، الجزائر.
- 126-محمد ، براق و عمر ، قمان (2013) " مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر .
- 127-محمد ، موفق عبد الحسين (2012) " مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية : دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 18 ، المجلد 7 ، جامعة بغداد ، العراق.
- 128-محمود ، بكر إبراهيم و مهدي ، نضال عزيز (2010) " دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية" ، الجامعة المستنصرية ، العراق.
- 129-مسعود ، صديقي و فؤاد ، صديقي (2013) " انعكاس النظام المحاسبي (scf) على سياسات الإفصاح في الجزائر " ، الملتقى الوطني :واقع وأفاق النظام المحاسبي المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة الوادي وجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .
- 130-مصطفى ، عقاري (2007) " المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) : عرض القوائم المالية " ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .
- 131-المهندي ، محمد عبد الله و صيام ، وليد زكريا (2007) " اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، العدد 2 ، المجلد 34 ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية.
- 132-موسى ، شقيري نوري و صافي ، وليد احمد (2009) " قياس كفاءة سوق عمان المالي من خلال تأثير حجم الشركة في العائد والمخاطر : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الإصدار 19 ، العدد 19 ، جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، بغداد ، العراق.
- 133-موسى ، محمد إبراهيم (2010) " حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية " ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 2، جامعة الإسكندرية .
- 134-ميدة، إبراهيم (2009)"العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية : (دراسة ميدانية) الشركات الصناعية الأردنية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 25، جامعة دمشق، سوريا.

- 135-الناصر ، خالص حسن يوسف و النعيمي ، عبد الواحد غازي محمد (2012) " دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق " ، مجلة جامعة نوروز ، العدد صفر، دهوك ، العراق.
- 136-نعيمة ، نوري منير بارك و هاجر ، بوزيان الرحماني (2009) " الاتصالات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية – التوصيات والمتطلبات " ، الملتقى العلمي الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر.
- 137-النعيمي، شهاب الدين حمد (2012) "التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin 's q: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 20، المجلد 7، جامعة بغداد، العراق.
- 138-نورية ، علي (2009) " اتخاذ القرار وتكوين المسيرين ( ما الذي يحدثه المسير في القرار ؟ وما الذي يحدثه القرار في المسير)" ، الملتقى الدولي : صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بو ضياف. الجزائر.
- 139-هيئة الأوراق المالية العراقية (2006) " الإفصاح والشفافية" ندوة متخصصة حول الإفصاح والشفافية ، جريدة مجتمع الأعمال ، العدد 120 ، متوفرة على الموقع : <http://www.isc.gov.iq/node/212>
- 140-الهزايمة، أحمد صالح (2009) "دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في المؤسسات العامة لمحافظة اربد"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 25، الأردن.
- 141-الهويدي، مساعد صالح (2010) " القيمة العادلة "، متوفرة على الموقع: <http://Blogs.mubasher.info>
- 142-وداد ، عزيزي و حنان ، بو فروم (2009) " فعالية صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية " ، الملتقى العلمي الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، جامعة محمد بو ضياف , الجزائر.
- 143-وهبة ، محمد سليم (2005) " البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية" ، المحاسب المجاز ، العدد 23 ، الفصل 3 .
- 144-يحيى ، سعدي و لخضر ، أوصيفه (2011) " أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي " ، ملتقى دولي حول : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS – IFRs) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA) ، جامعة سعد ، البلدة ، الجزائر .

## A-BOOK

## المصادر الأجنبية:-

- 1.AASB (2001) "Accounting Standard : Earnings Per Share", Australian Accounting standards Board .
- 2.Horngren, Charles T., Srikant M. Datar, George foster, Madhar Rajan , Christopher Ittner (2009) " Cost Accounting" , thirteenth Edition , united states of America .
- 3.Johnson, frank (2004) "Financial Accounting For Local And State School Systems", national center for education statistics NCES.
- 4.Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, terry D. warfield (2012) "Intermediate Accounting", FASB, 401 merritt 7, p.o.box 5116, Norwalk, cto 685, USA .

5. Ross, Stephen A, Randolph W. Westerfield, Bradford D. Jordan (2007) "**Fundamentals Of Corporate Finance**", McGraw – Hill Irwin .
6. Spall, Chris, Enrique Tejerina, Terry Hardings, Ewa Bialkowska (2014) "**First Impressions : If RS9 Financial Instruments**", KPMG IFRG, limited, UK company.

#### **B - Journal & Review**

1. Aatola, Piia, Kimmo Ollikka, Markku Ollikainen (2010) "**Weak and Semi-Strong Forms Of Information Efficiency In The EU ETs Markets**", University of Helsinki, department of economics and management .
2. Abosedo, A. J. PhD, Jimoh Ezekiel Oseni (2011) "**The Oretical Analysis Of Firm And Market – Specific Proxies Of Information Asymmetry An Equity Prices In The Stock Markets**", Australian Journal of Business and Management Research, vol.1, No. 2, Olabisi Onabanjo university, Nigeria.
3. Al-Hariri, Rafeda (1986) "**Decision – Making And Communication : Among Women’s School Administrators**", Ph. D. research, University of London.
4. Ang, James, Ma, Yulong (1999) "**Transparency In Chines Stock :A study Of Earning Forecasts By Professional Analysts**", Pacific-Basin Finance Journal.
5. ASB of Japan (2007) "conceptual framework of financial accounting", the discussion paper.
6. Austin, D. Andrew, Jane G. Gravelle (2008) "**Does Price Transparency Improve Market Efficiency ? Implications Of Empirical Evidence In Other Markets For The Health Sector**", CRS reports for congress .
7. Banerjee, Suman, Masulis, Ronald, Pal, Samistha (2015) "**Does More Transparency and Disclosure Necessarily Enhance Firm Performance?**", Australian School of Business.
8. Boom, Arne van Den (2009) "**Failing Of Mega Projects The Operation Arran Case**", thesis Msc in finance and international Business, Aarhus school of business, university of Aarhus .
9. Bui, Yen (2011) "**The Issue Of Transparency In The Financial Statements Of Commercial Banks: Empirical Evidence After The Global Financial Crisis**", Asian Journal of finance & Accounting, Vol.3, No. 1, Issu 1946- 05 2, Macrothink institute
10. Bukenya, Moses (2014) "**Quality of Accounting Information And Financial Performance Of Uganda’s Public Sector**", American journal of research communication, No.5, Vol.2, . united states. ([www.usa.journals.com](http://www.usa.journals.com))
11. Bushman, Robert M., Abbie J. Smith, (2003) "**Transparency, Financial Accounting Information, And Corporate Governance**", frbny economic policy Review.

12. Cheung, Yan –Laung, Jiang, Ping, Tan, Weigiang (2010) **"A transparency Disclosure Index Measuring Disclosures : Chinese listed Companies"**, Journal homepage : [WWW.Elsevier.com/Locate/jaccpubpol](http://WWW.Elsevier.com/Locate/jaccpubpol) .
13. Coslor, Erica (2011) **" Transparency In An Opaque Market: Auction Prices As Anchors And Guideposts"** university of Chicago , department of sociology.
14. FASB (2008) **"Statement Of Financial Accounting Concepts No.2 : Qualitative Characteristics Of Accounting Information"**, ORIGINAL PRONOUNCEMENTS As AMENDED .
15. Forssbaeck , Jens, Lars Oxelheim (2014) **" The Multi- Faceted Concept Of Transparency "**, lund University , research institute of industrial Economics , Stockholm , Sweden.
16. GEBI, Presentation to Group of Experts on banking issues (2011) **"The Role Of Transparency In Financial Services Reform"**, transparency international the global colition against corruption .
17. Hajian , Najmeh, Rostami, Ali Asghar Anvari (2014) **"Transparency And Disclosure Indices In Emerging Market"**, the Macrotheme Review ,A multidisciplinary journal of global macro Trends, N.3, V.3, Tarbit Modares University, Tehran, Iran.
18. Hollyer, James R, B. peter Rosendoff, James Raymond Vreeland (2011) **"Democracry And Transparency"**, Mortara Center For international studies .
19. IAS 33 (2012) **" International Accounting Standard 33 Earnings Per Share"**.
20. IOSCO (2001) **" Transparency And Market Fragmentation"**, Report from the Technical committee of the international organization of securities commissions .
21. K. Edwards, Amy, M. nimalendran, Michael S. piwovar ,( 2006) **"Corporate Bond Market Transparency: Liquidity Concentration Informational Efficiency And Competition"** university of florida .
22. Ko, Li-Jen, Edward . J. Blocher, P. paul lin (2001) **"Prediction Of Corporate Financial Distress: An Application Of The Composite Rule Induction System "** , the international Journal of digital accounting research , No.1 , Vol. 1, university of Huelva, Espania.
23. Kurniawati, Elisabeth penti, even yunika kurniawan , mira kirstiani (2013) **"Accounting Information For Business Decision Making And Performance Assessment In Small And Medium Enterprises (SMEs)"**, the journal of social science, satya wacana Christian university .
24. Mbat, David O. Eyo I. Eyo (2013) **" Corporate Failure: Causes And Remedies"**, business and management research , vol.2, No.4 , department of Banking and finance, faculty of management science, university of calabar, calabar, Nigeria.

25. Morrison, James L., Thomas V. Mecca (1989) **"Managing Uncertainty: Environmental Analysis Forecasting In Academic Planning"**, Vol.5, new York . (<http://horizon.unc.edu/courses/papers/mang.html>).
26. Nakhaei , Habibollah, Karim Nakhaei, Aiyoub Ahmadimousaabad (2014) **"Surveying The Effect Of Qualitative Characteristics Of Accounting Information On Improvement Of Management Decisions"**, international research journal of applied and basic sciences, Vol. 8, No. 6, Islamic Azad university, Birjand , Iran.
27. Nelson, kibet (2013) **"The Quality Of Accounting Information And Performance Of Small Scale Enterprises. Case Study Kawempe Division"**, research makerere university, Uganda .
28. Ogbonna , G.N., Appah Ebimobowei (2012) **"Effect Of Ethical Accounting Standards Of The Quality of Financial Reports Of Banks in Nigeria"** , current research journal of social sciences , no.1, vol.4, bayelsa state college of education, okpoama , Nigeria .
29. Patel, sandeepa, AmraBalic, LilianceBwakira (2002) ,**"Measuring Transparency and Disclosure at Firm level in Emerging Markets"** review, no. 4, vol.3, New York, USA.
30. Piri, Roghayeh, Abdoli, Mohammadreza, Homayoon, Ali (2013) **"A study of The Effects of Financial Reporting Transparency on the Quality of Earning in Companies Listed in Tehran Stock Exchange "**, Journal of Educational Azed University ,Iran .
31. Sing, ting yieng , soochoon Meng (2005) **" Fair Value Accounting – Relevance, Reliability and Progress in Malaysia"** (<http://www.academia.edu/5177418/fair-value...>)
32. T. popova, G. Georgakopoulos, I. sotiropoulos, K.Z. vasileiou (2013) **" Mandatory Disclosure And Its Impact On The Company Value "** , Amsterdam Business school research institute (ABS-RI).
33. Vanston , John H., Lawrence K . vanston (2004) **" Testing The Tea leaves: Evaluating The Validity Of Forecasts, The Industrial "** research institute journal for leaders of technological innovation ward wide.
34. Vishwanath , Tara, Daniel Kaufmann (1999) **" ,Towards Transparency in Finance and Governance"** the world bank , economic Development institute, the Brookings institution .
35. Wong, James M .w. , S . Thomas NG , Hong Kong (2010) **" Company Failure In The Construction Industry "** , A critical review and a future research Agenda, critical review and a future research agenda, Sydney , Australia.
- C-Thesis**
1. Eythorsdottir, EyrunOsp (2012) **"Reference Class Forecasting Method Uused In Icelandic Transportation Infrastructure Projects"**, Master of science in engineering management , Reykjavik in partial fulfillment .

2. Ismail ,Ihab Adel (2014) “ **Financial Cash Flow Determinants Of Company Failure In The Construction Industry** ” , Doctor of philosophy , the university of Michigan .
3. Jensen ,Lisa Agerskov (2012)"**Business Cycle Forecasting :Industry Forecasting In Trade Association**" ,master thesis, Copenhagen business school.
4. Kreye , Melanie (2011) “ **Uncertainty Analysis In Competitive Bidding For Service Contracts**” , thesis for the degree of doctor , university of bath, department of mechanical engineering .
5. Maheshwari, Rohan (2012) “**Predicting The Trends And Movement In The S&P 500 Index Based On Key Performance Indicators**” , thesis of master, Webster university, Missouri, united states.

متوفر على الموقع:

([www.webster.ac.th/2012/pdf/thesis/2011-mba/rohan maheshwari/thesis final.pdf](http://www.webster.ac.th/2012/pdf/thesis/2011-mba/rohan%20maheshwari/thesis%20final.pdf))

6. Slotemaker ,Rob(2008)"**Prediction of corporate bankruptcy of private firms in the Netherlands** ",master thesis ,Rotterdam school of management.
7. Tat, Tsang yick (2014) “ **modeling and forecasting the general financial performance of listed construction firms in Hong Kong**" , thesis for the degree of doctor of philosophy, the university of hongkong .
8. W. Leahy , Gram (2015) “ **corporate payout policy: the prevalence of stock repurchase programs and earnings per share**” , thesis in accounting , university of Redlands.

#### المواقع الإلكترونية

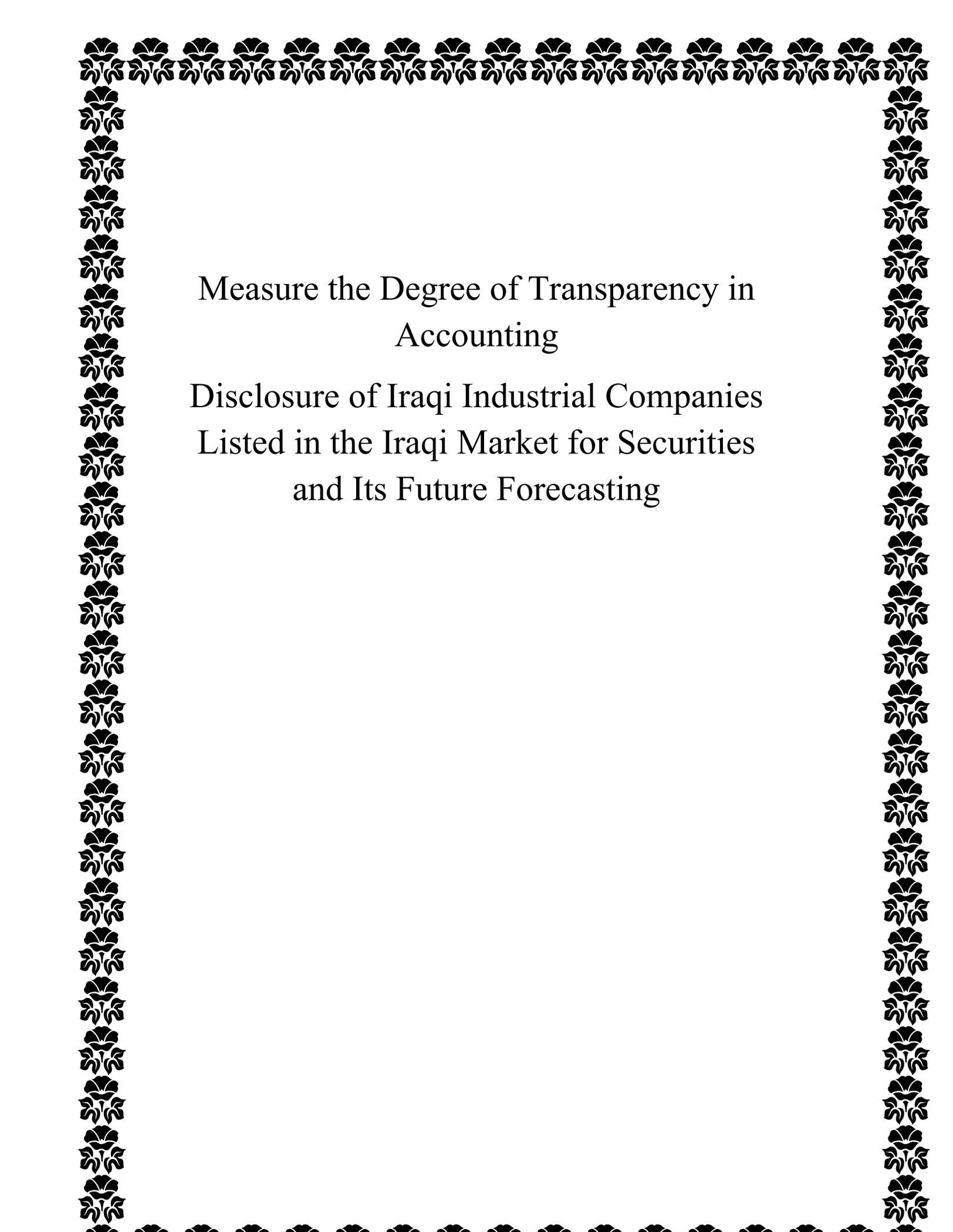
1. (<http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=84379>).
2. (<http://www.hrdiscussion.com/hr38731.html#>).
3. (<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=50692>).
4. (<http://www.accdiscussion.com/t6100#>).
5. (<http://www.personatty.com/wazefTTY/index.php/2013-03-19-11-01....>).
6. (<http://www.alqiam.ma/Article.aspx?C=5581>).
7. ([www.cma.org.sa/Ar/IA/document/...](http://www.cma.org.sa/Ar/IA/document/...))
8. ([www.ISC.gov.iq](http://www.ISC.gov.iq))
9. (<http://www.shakwmakw.com/vb/showthread.php?t=372974>)
10. (<http://www.ISC.gov.iq/node/784>)
11. ([www.Mot.gov.iq/upload/upfile/ar/195Dalel-Tasjel%20-alshrekat.doc](http://www.Mot.gov.iq/upload/upfile/ar/195Dalel-Tasjel%20-alshrekat.doc))
12. (<http://www.FXCC.ae/blog/>)
13. (<http://www.IINVEST.gov.eg/iinvest/html/elearning/invest/invest-09.html>)
14. (<http://www.Argaam.com/article/articledetail/483552>)
15. (<https://Bancdebinary.com/ar/education-centre/learn-binary-options/...>)
16. ([www.Almaany.com](http://www.Almaany.com))

- 17.(ocw.kku.edu.sa الارتباط الخطي البسيط ppt)
- 18.(<http://www.startimes.com/f.aspx?mode=f&print=True&t=30876484...>)
- 19.(en.wikipedia.org/wiki/s&p-1500 )
- 20.www.iinvest.gov.eg

## Abstract

The investor needs information to identify high-performing companies that deliver profits in the future any The decision will be based on this information so the companies are obliged to disclose transparently and accurately on this information Since the companies differ in the amount of disclosing information to this research aims to measure the degree of transparency in the Disclosure of the Iraqi industrial companies listed market Iraq Securities and predict the future of these companies by relying on the outlook for her and measure the impact of the degree of transparency in the disclosure of the industrial companies on the closure of the company shares and future prospects rates were determined nature of the relationship between research variables, whether positive or counterproductive, it was selected sample in terms of the availability of data for the year 2014 and these companies are: (Baghdad for the manufacture of packaging materials , Mansour Pharmaceutical Industries and Medical Appliances ,Baghdad for soft drinks, Iraqi Carton Industry Iraqi , for engineering works for the Iraqi carpets, upholstery , modern sewing garments)

The research results show that the degree of transparency in the disclosure of these companies was weak and by 47% for non-disclosure of the research sample for most of the item scale S & P The transparency level of disclosure expected for the year 2015 was the production of ready-made clothing company by 56%, which is an acceptable ratio and through the Tobin measure's q were measured profitability and performance expected result was 3.543, a high percentage for the period (2011-2014), while the outlook for the year 2015, the results were different between the companies have been producing apparel company ready achieved the highest proportion of which 2530.825, was the relationship statistically between the degree of transparency in the disclosure and the outlook for corporate results were mixed between positive and negative, and also determine the relationship between the degree of transparency in disclosure and closing prices on the one hand and on the other hand, the relationship between the closing prices and the outlook through the use of the correlation coefficient.

A decorative border consisting of a repeating pattern of stylized floral motifs, possibly roses or similar flowers, arranged in a rectangular frame around the central text.

Measure the Degree of Transparency in  
Accounting

Disclosure of Iraqi Industrial Companies  
Listed in the Iraqi Market for Securities  
and Its Future Forecasting